جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم أصول الدين

منهج الإمام ابن دقيق العيد -رحمه اللـه- (ت702 هـ)

في كتابه (الإمام في معرفة أحاديث الأحكام)

The Approach of the late Imaam Ibn Dakeek Al-Ied in his book in recognition of Ahadeeth of Judgements

إعداد

عامر محمد عقلة العلي

إشراف

الدكتور عبد الكريم أحمد وريكات

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة دكتوراه

في (الحديث النبوي الشريف وعلومه) في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة: عمان (27-8-2015م)

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم أصول الدين

منهج الإمام ابن دقيق العيد -رحمه الـلـه- (ت702 هـ) في كتابه (الإمام في معرفة أحاديث الأحكام)

إعداد

عامر محمد عقلة العلي

إشراف

الدكتور عبد الكريم أحمد وريكات

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة دكتوراه

في (الحديث النبوي الشريف وعلومه) في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة: عمان (27-8-2015م)

قرار لجنة المناقشة

منهج الإمام ابن دقيق العيد -رحمه الله- (ت٧٠٢ هـ) في كتابه (الإمام في معرفة أحاديث الأحكام)

The Approach of the late Imaam Ibn Dakeek Al-Ied in his book in recognition of Ahadeeth of Judgements.

إعداد

عامر محمد عقلة العلي

إشراف

الدكتور عبد الكريم أحمد وريكات

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ (٢٧-٨-٢٠١٥م)

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور	الجامعة	التوقيع
١. الدكتور: عبد الكريم أحمد الوريكات (رئيسا)	جامعة العلوم الإسلامية	
٢. الأستاذ الدكتور: زياد عواد أبو حماد (عضوا)	جامعة العلوم الإسلامية	
٣. الدكتور: عمار أحمد الحريري (عضوا)	جامعة العلوم الإسلامية	
٤. الدكتور: مشهور علي قطيشات (عضوا خارجيا)	جامعة مؤتة	

The Word Islamic Sciences and Education University

Faculty of Graduate Studies

Department of Theology

The Approach of the late Imaam Ibn Dakeek Al-Ied in his book in recognition of Ahadeeth of Judgements

By

Amer Mohammed AL-Ali

Supervisor

Dr. Abdul Karim Ahmed Wreikat

"A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor in Hadith and its sciences at the World Islamic Science and Education University"

Amman: (27-8-2015)

التفويض

أنا الطالب: **عامر محمد عقلة العلي**، أفوض جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد نسخ من أطروحتي الجامعية ورقيا أو إلكترونيا للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها حسب التعليمات النافذة في الجامعة وعليه أوقع.

التوقيع:

التاريخ: ١٥/٩/٢٠٠٨م

الإهداء

إلى الأمة المحمدية حاملة الرسالة السامية والمبادئ الراسخة بإرادة حيّة لا تموت.

إلى الشهداء الأبرار المضحين بأنفسهم نصرة لهذا الدين.

إلى كل مظلوم ومكلوم ومهموم ومغموم محتسب وصابر.

إلى كل من حمل لواء هذا الدين فنشره بين الناس قرآنا وسنة.

إلى من كان فضله عليّ عظيما والدّي الحبيبين وأساتذتي وزوجتي وإخوتي الأعزاء وأنسبائي.

وإلى أبنائي فلذات كبدي المعتصم باللـه وسلمى ولجين.

وإلى كل من ساندني وشجعني وأعانني ولو بكلمة واحدة.

أهدي هذا العمل

شكر وتقدير

للـه -سبحانه وتعالى- الشكر أولاً وأخيراً عـلى مـا مـنَّ عـليّ مـن تـدبير وتيـسير وتـسخير فلـولا تـسخيره وتيسيره وتدبيره ما رأت هذه الأطروحة النور ولكانت الآن في طيّ النسيان والكتمان.

كما وأشكر كلّ القائمين على هذه الجامعة المعطاء ممثلين بصاحب السمو الملكي الأمير غازي بن محمد - حفظهما الـلـه تعالى- ورئيس الجامعة وعميد كلية الدراسات العليا.

أشكره سبحانه وتعالى على ما يسّر لي من أساتذة متفهّمين كانوا لي العـون والنـصير في مـسيرتي الدراسـيّة، وأخصّ بالذكر أستاذيَّ الكريمين الفاضلين رمزيّ التواضع والعطاء والتفاؤل والأمـل الأسـتاذ الـدكتور نائـب رئيس الجامعة للشؤون الإسلامية عميد كلية أصول الـدين زيـاد عـواد أبـو حـماد ومـشرفي الـدكتور عبـد الكريم أحمد الوريكات فمهما تكلمت عنهما وواصلت في وصفهما لن أفـيهما حقّهـما، وأبقـى دائمـاً أمـام حضرتهما مقصِّراً فجزاهما الـلـه تعالى عني كل خير ولمشرفي الشكر الموصول لصبره عليّ وتحمّله المسؤولية في الإشراف على رسالتي ممداً لي بغزير علمه ونفيس وقته على حساب أهل بيته فله مني محبة وامتنان.

ولدكتوري أحمد عبد الـلـه امتناني وتقديري فهو صاحب الفكرة في اختياري لهذا الموضوع، ولرفيقي طول فترة الدراسة الدكتور رائد الفريحات الذي أشكره لدعمه المعنوي لي رغم ظروفي الصعبة.

ولا أنسى جامعتي الحبيبة -جامعة العلـوم الإسـلامية العالميـة-التـي في أروقتهـا اجتمعنـا طلابـاً وأسـاتذة وموظفين فكنا فيها كأسرة واحدة أخوة متحابين متضامنين يحمل بعضنا بعضا.

كما أتقدم شاكراً للجنة المناقشة على ما قدموه من تأكيدات متابعة وتصويبات مقوّمة تزيد البحث إثـراء وبناءً وفائدة.

قائمة المحتويات

الموضوع
قرار لجنة المناقشة
الإهداء
شكر وتقدير
قائمة المحتويات
الملخص(باللغة العربية)
الملخص(باللغة الإنجليزية)
المقدمة
التمهيد: التعريف بابن دقيق العيد وكتبه
أولا: حياة ابن دقيق العيد الشخصية
ثانيا: حياة ابن دقيق العيد العلميَّة
ثالثا: التعريف بأحاديث الأحكام والتصنيف فيها
أهمية أحاديث الأحكام
عدد أحاديث الأحكام وعناية العلماء فيها
كتب أحاديث الأحكام وتنوع طرق التصنيف
أهم المصنفات في أحاديث الأحكام وجهود ابن دقيق العيد فيها
الفصل الأول: كتب الإمام ابن دقيق العيد:(الإمام، والإلمام، وشرح الإلمام) والفرق بينها
التمهيد:
المبحث الأول: كتاب (الإمام في معرفة الأحكام)
المبحث الثاني: كتاب (الإلمام بأحاديث الأحكام)
المبحث الثالث: كتاب (شرح الإلمام بأحاديث الأحكام)

الموضوع
الفصل الثاني: موارد وطرق ابن دقيق العيد في تحمل الأحاديث وعزوها إلى مصادرها
المبحث الأول: تنوع موارد ابن دقيق العيد
المبحث الثاني: قيمة موارد ابن دقيق العيد
المبحث الثالث: أساليب ابن دقيق العيد في تحمُّل الأحاديث من مشايخه ونقله من المصادر
المبحث الرابع: طرق ابن دقيق في عزو الأحاديث إلى مصادرها
الفصل الثالث: منهج التخريج وبيان طرق الحديث واستيعابها عند ابن دقيق العيد
المبحث الأول: مصادر التخريج عند ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام)
المبحث الثاني: ذكر ابن دقيق العيد الأحاديث بأسانيده
المبحث الثالث: حكم ابن دقيق العيد على الأحاديث
المبحث الرابع: بيان طرق الحديث واختصارها عند ابن دقيق العيد
المبحث الخامس: جمع طرق الحديث ورواياته واختلاف ألفاظه
المبحث السادس: الترجيح بين الروايات عند ابن دقيق العيد
المبحث السابع: بيان اختلاف رواة المصنفات في أسانيد وألفاظ الحديث
المبحث الثامن: بيان ابن دقيق العيد الفروق في الألفاظ والمتون عند المخرجين
المبحث التاسع: بيان مدار الرواية في الإسناد
الفصل الرابع: منهج ابن دقيق العيد في الجرح والتعديل ومعرفة الرجال
المبحث الأول: الحكم على الرواة عند ابن دقيق العيد
المطلب الأول: تعديل الرواة و تجريحهم عند ابن دقيق العيد
المطلب الثاني:اجتهاد ابن دقيق العيد في الحكم على الرواة جرحا وتعديلا

الموضوع
المطلب الثالث: ترجمة ابن دقيق العيد رواة الحديث ومن روى لهم من أصحاب الكتب
المطلب الرابع: نقد ابن دقيق العيد أقوال من سبقه من الأئمة في علم الرجال
المطلب الخامس: معرفة الصحابة رضي اللـه عنهم
المطلب السادس: اعتماد ابن دقيق العيد على أقوال أئمة الجرح والتعديل المتقدمين
المبحث الثاني: منهج ابن دقيق العيد في التعريف بالرجال
الفصل الخامس: منهج ابن دقيق العيد في التعليل ونقد الروايات والحكم عليها في كتابه الإمام
المبحث الأول:مصادر ابن دقيق العيد في التعليل وجهوده في كشف علل السند والمتن
المبحث الثاني: نقد ابن دقيق العيد الرواة بنفي السماع أو إثباته عمن رووا عنه
المبحث الثالث: زيادة الثقة عند ابن دقيق العيد
المبحث الرابع: الحديث المرسل عند ابن دقيق العيد
الفصل السادس: عناية ابن دقيق العيد بالفوائد ومعاني الألفاظ
المبحث الأول: ضبط ابن دقيق العيد الألفاظ التي ترد في المتون
المبحث الثاني:شرح ابن دقيق العيد غريب الحديث وضبط ألفاظه وتوضيح ما أشكل منه
المبحث الثالث: تعيين ابن دقيق العيد مواضع الأماكن والبلدان
المبحث الرابع: اهتمام ابن دقيق العيد في اللغة والإعراب
الخاتمة
فهرست المصادر والمراجع

منهج الإمام ابن دقيق العيد -رحمه الـلـه تعالى- (ت702هـ)

في كتابه (الإمام في معرفة أحاديث الأحكام)

إعداد

عامر محمد العلي

إشراف

الدكتور عبد الكريم أحمد الوريكات

تاريخ المناقشة: عمان: 2015/8/27م

الملخص

إنّ لمناهج المحدثين الأئمة الحفاظ حملة لواء الـدفاع عـن الأحاديـث النبويـة تـصنيفاً وتأليفـاً مـن الأهمية بمكان ما يجعل الدارس لها يزداد ثقة ويقيناً في تلقيها وقبولها وخـصوصاً عنـدما يكـون المـصنّف فيها من الأئمة الحفّاظ المبرّزين الذين خدموا السنة أيّما خدمة في هذا الجانب المهم- أحاديـث الأحكـام - كأمثال الأمام الحافظ تقي الدين أبو الفتح محمد بـن عـلي بـن وهـب المـشهور بـ (ابـن دقيـق العيـد) والمتوفى في (702 هـ)، فقد أثرى بكتبه المكتبة الحديثية وترك للأمّة كتاباً أسماه (الإمام في معرفة أحاديث الأحكام) عكف فيه -رحمه الـلـه تعالى- على تخريج أحاديث وآثار في الأحكـام والوقـوف عليهـا والـتكلم فيها تصحيحاً وتضعيفاً، وعن رواتها جرحاً وتعديلاً، معتمداً في ذلك كله على مـن سـبقوه مـن أهـل هـذا الفن في كتبهم.

فقد قدمت بحثي هذا بنبذة مختصرة عن الإمام ابن دقيق العيد تحدّثت فيها عن حياته وسـيرته العلمية وثناء العلماء عليـه، وعرّجـت بعـدها إلى أحاديـث الأحكـام ومـصنفاتها بـشكل عـام متوسـعاً في الحديث عن كتبه الثلاث (الإمام والإلمام وشرح الإلمام)،مظهراً من خلالها الصنعة الحديثية التي تميّز فيهـا هذا الإمام العلم وخصوصاً في كتابه (الإمام) موضوع دراستنا هذه سواء أكان منهجه في تخريج الأحاديث وطرقه فيها أم في ذكره أهم الموارد التي اعتمد عليها فيه مبيناً كذلك منهجه في الجرح والتعديل ومعرفـة الرجال من حكمه على الـرواة أو التعريـف في الرجـال وبيّنـت منهجـه في نقـد المرويـات والحكـم عليهـا فتكلمت عن التعليل في كتابه (الإمام) ومصادره فيه وجهوده في كشف علـل الـسند والمـتن ونقـد الـرواة بنفي السماع أو ثباته عمن رووا عنه وقوله في زيادة الثقة والحديث المرسـل ثـم عرجـت إلى عنايـة ابـن دقيق العيد بالفوائد ومعاني الألفاظ بضبط الألفاظ التي ترد في المتون وشرح غريب الحديث وتوضيح مـا أشكل منه وتعيين مواضع الأماكن والبلـدان فيـه واهتمامـه باللغـة والإعـراب ثـم ختمـت بحثـي بخاتمـة تضمنت أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

The Approach of the late Imaam Ibn Dakek AL- Ied in his book in recognition of Ahadeeth of Judgments.

By

Amer Mohammad AL-Ali

Supervisor

Dr. Abed Alkareem Ahmad AL-Wirikat

Amman:27/8/2015

Abstract

The approach of "Muhaditheen" the Imaams who memomorise hadiths- the bearers of defence banner have a taxonomy of premium importance which adds to the confidence and faith of readers in taking and accepting these hadiths , especially those hadiths which are taxonomised by those salient, accredited " suna". One good example of those " hufaz" is Al Imam AL-Hafez Taqi AL-DeenAbu AL-Fateh Mohammad Bin Ali Bin Wahib best known IbenDaqeek AL-Ied,who died in 702 Hijera. He enriched the modern library with his books and left Imams a book for the nation which he called" Al Imaam in recognition of the Ahadeeth of judgements". The Imaam took time to revise Hadeeths and he dwelt on correcting judgements and verifying the reporters of these Hadeethsdepeneding on those who preceded him in this respect.

I have initiated my research with a scrap ofthe Imaam's life and his scientific autobiography. Then I touched on Hadiths of judgements and their taxonomies superflousely about Imaams three books; (AL-Imaam, AL-Imaam and the Explication of Ilmaam) where in I showed the modern fashion which distinguished this Imaam ,espically in his book " Ilmaam".

This book represents the subject of our study either in verification of Hadeeths or in mentioning the most important resources in this book, verifying his approach in Al-Jarh Waltadeel and identifying narrators. Also, pointed out his approach in narrative critics and jading them, so I talled about clarification in his book "AL-Emam" and the resources al mell al the efferts he made to find out protolems in narration. Further more, I falted about additional teachniques in documentation.

In addition to that, showing his approach in "Jareh and Tadeel" and his modern linguistic care in "Hadith" and meaning of vocabulary, including controlling of vocabulary which is subsumed in the body of Hadith, and exaplaining "the queer" of Hadith and inexplicable "Hadiths. Besides spotting the locations and the countries mentioned etc, I have also explained his approach in criticising the reported Hadiths and passing judgements. The Imaam took time to revise Hadiths and he dwelt on correcting judgements and verifying the reporters of these hadiths depending on those who preceded him I also talked about the body of Hadiths and adding to its confidence. By the end, I concluded my research with a resume which included the most prominent findings I have accomplished in my study.

المقدمة

الحمد لـلـه بارئ النسم، المغدِّق على عباده بالخيرات والنعم، نحمده سبحانه وتعالى حمـداً كثـيراً يليق بجلاله، ومزيد فضله، وعظيم سلطانه، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمـة للعـالمين، الهـادي البـشير النذير، محمد بن عبد الـلـه، وعلى آله وصحبه الكرام الأطهار الأخيار.

وبعد:

مكانة السنة النبوية مكانة عالية؛ فهي المصدر الثاني من مـصادر التـشريع، وتـرتبط ارتباطـاً وثيقـاً بالقرآن الكريم، إذ أنها مبينة لنصوصه، وشارحة لمجمله، ومخصصة لعامه، ومقيّـدة لمطلقـه، ومؤكـدة لمـا جاء فيه من أحكام، دون زيادة أو نقصان فيها، مع ذكرها لبعض الأحكام التي لم تـرد فيـه أصـلاً؛ فـبرزت بذلك منزلتها ومكانتها، قال تعالى: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْـكَ الـذِّكْرَ لِتُبَـيِّنَ لِلنَّـاسِ مَـا نُـزِّلَ إِلَـيْهِمْ وَلَعَلَّهُـمْ يَتَفَكَّـرُونَ} [النَّحْلِ: 44] وبذلك ألزم الـلـه بها الخلق بقوله تعالى: {وَمَا ءاتاكم الرسول فَخُذُوهُ وَمَا نهاكم عَنْهُ فانتهوا} [الحشر : 7] .

وبناء على ما ذكر برزت أهمية مناهج المحدثين، من الأئمة المبرَّزين الحفاظ حملة لواء الذّب عنهـا تصنيفاً وتأليفاً؛ فكان لدراسة مناهجهم في كتبهم، من الأهمية ما يجعل الدارس لهـا يـزداد فيهـا ثقـة إلى ثقة، تلقياً، وقبولاً لأحاديث النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- وخصوصاً عندما يكون الإمـام المـصنّف فيهـا، قد سطّر كتاباً مهماً في أحاديث الأحكام، ومن الأئمة الـذين خـدموا الـسنة في هـذا الجانـب المهـم الإمـام الحافظ تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب المالكي، ثم الشافعي، المشهور بـ(ابن دقيق العيد)، والمتوفى في 702هـ فقـد خلَّـف للمكتبـة الحديثيـة كتبـاً منهـا كتابـاً أسـماه (الإمـام في معرفـة أحاديـث الأحكام)، عكف فيه -رحمه الـلـه تعالى- على تخريج أحاديث وآثار في الأحكام، والوقوف عليها، والـتكلم عنها، تصحيحاً وتضعيفاً، وعن رواتها جرحاً وتعديلاً، مستنداً في ذلك كله، إلى كتب من سـبقوه مـن أهـل هذا الفن.

مشكلة الدراسة:

تظهر مشكلة الدراسة:

1- فقدان جزء كبير من كتاب (الإمام) وتوفر الربع منه فقط، الأمر الذي لا يعطينـا صـورة مكتملـة الملامح عن منهج ابن دقيق العيد فيه.

2- عدم توفر الكتاب في المكتبات ودور النشر الأمر الذي سبب لي مشقة في الحصول على نسخة منه.

3- نزر المادة العلمية المتخصصة في منهجية ابن دقيق العيد، وقلة المصادر والمراجع التي تتحدث عن منهج الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام).

ومن أجل ذلك جاءت هذه الدراسة؛ للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما منهج الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام)؟
- ما منهج الإمام ابن دقيق العيد في تخريج الأحاديث؟
- ما منهج ابن دقيق العيد في الجرح والتعديل، ومعرفة الرجال؟
- ما طريقة ابن دقيق العيد في نقد الروايات، والحكم عليها؟
- ما مدى عناية ابن دقيق العيد بالفوائد، ومعاني الألفاظ؟

أسباب اختيار الموضوع:

1- الكشف عن منهج الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام)، والتي لم تحظ بدراسة شافية ووافية تخصّه في هذا الكتاب، بالرغم من كبر حجمه، ومكانته عند المحدثين والفقهاء على حد سواء.

2- بيان جهود ابن دقيق العيد في خدمة الحديث النبوي الشريف، وخصوصا في كتابه (الإمام).

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1- التعريف بالإمام ابن دقيق العيد وإظهار مكانته، من خلال كتابه (الإمام في معرفة أحاديث الأحكام).

2- إبراز منهجية الإمام ابن دقيق العيد المُحكمة، والتي سار عليها في كتابه (الإمام في معرفة أحاديث الأحكام).

3- ذكر المصادر التي اعتمد عليها الإمام ابن دقيق العيد في نقل مادته العلمية.

4- بيان قيمة كتاب (الإمام)، الذي حظي باهتمام كبار الأئمة.

الدراسات السابقة:

لم أجد دراسة متخصصة تتناول منهج الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام)[1]، إلا أنني وقفت على بعض الرسائل الجامعية التي تتناول جهود الإمام ابن دقيق العيد في الحديث، والفقه، والنحو، منها:

أولا: "المسائل النحوية والتصريفية في آثار ابن دقيق العيد جمعا ودراسة"، رسالة دكتوراه. عبد العزيز بن عبد الرحمن الخثلان، 1423هـ.

ثانيا: الشيخ ابن دقيق العيد، دراسة في أحواله الشخصية والعلمية والمهنية، م. حمية صالح جامعة القادسية كلية التربية.

ثالثا: جهود ابن دقيق العيد في خدمة الحديث الشريف، وهي رسالة دكتوراه، ظلال محمود سعدة، 1434هـ 2013م.

وبعض دراسات معاصرة، ركَّزت على التَّعريف بشخصيّة الإمام ابن دقيق العيد وعصره وتلاميذه وشيوخه وعقيدته ومصنفاته، ولم تتناول منهجه فيها تناولا مستقلا، ومنها:

1- تحقيق الدكتور سعد بن عبد الله آل حميد لكتاب (الإمام)[2].
2- ابن دقيق العيد، حياته، وديوانه، لعلي صافي حسين[3].
3- مقدمة الدكتور قحطان الدوري لكتاب الاقتراح[4].
4- مقدمة علي بن إبراهيم اليحيى لكتاب الاقتراح[5].
5- الاقتراح في بيان الاصطلاح، د. عامر حسن صبري[6].

---

(1). الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، هذا الكتاب غير كامل وربعه فقط مبيض والباقي مسودَّة وقد تعرض قسم كبير من الكتاب للتلف، والموجود منه الآن مطبوع. تحقيق الدكتور سعد آل حميد ويقع في أربع مجلدات من أول الكتاب إلى ذكر التغليس بصلاة الفجر.

(2). وهو موضوع دراستنا هذه، وقفت عليه، وقد قامت بنشره وتوزيعه دار المحقق للنشر والتوزيع في المملكة العربية السعودية في طبعته الأولى عام (1420هـ)، خصص الدكتور سعد آل حميد في تحقيقه أكثر من تسعين صفحة في الحديث عنه، ولم يكن دراسة تخصصية -(أي رسالة جامعية أو غيره)- لمنهج الأمام ابن دقيق العيد، وقد وضع فيها المحقق الدَارس لمنهج ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) على الطريق.

(3). لم أطلع عليها، وإنما ذكره الدكتور سعد آل حميد في مقدمة تحقيقه لكتاب (الإمام)، وهي رسالة ماجستير مقدمة في قسم الآداب بجامعة القاهرة سنة (1960م)، ثم طبعت بعد ذلك بدار المعارف بالقاهرة.

(4). وقفت عليها، وهي دراسة تتعلق بشخصية ابن دقيق العيد، وليس لها علاقة بموضوع الدِراسة هذه قامت بنشرها وتوزيعها دار العلوم للنشر والتوزيع.

(5). لم أطلع عليها، وإنما ذكرها الدكتور سعد آل حميد، وهذه الدِراسة هي رسالة ماجستير مقدمة في قسم السنة في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود بالدمام.

(6). وقفت عليها، وقد تكلم فيها مؤلفها عن حياة ابن دقيق العيد، وهي رسالة ماجستير مقدمة في كلية الشريعة بجامعة أم القرى في مكة المكرمة (1402هـ)، ثم طبعت بعد ذلك بدار البشائر في بيروت.

6- شرح الإلمام بأحاديث الأحكام عبد العزيز السعيد [1].

منهج الدراسة:

تناولت في هذه الدراسة المناهج التالية:

أولا: - المنهج الاستنباطي: ومن خلاله استنبطت منهج ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام).

ثانيا: - المنهج الاستقرائي: ومن خلاله وقفت على محتوى الكتاب، واستقرأت المرويات الحديثية وطبيعة منهجه فيها، وتخريج الإمام ابن دقيق العيد لها وأحكامه النقدية عليها.

ثالثا: - المنهج التحليلي: قمت من خلاله بتحليل هذه المسائل وبيان مقاصده ومناهجه فيها، وقد تناول فيها الإمام ابن دقيق العيد جانباً مهماً من جوانب أحاديث الأحكام.

خطة الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة، وتمهيد، وستة فصول، وخاتمة، على النحو الآتي:

- المقدمة.
- التمهيد: التعريف بابن دقيق العيد وكتبه، والتعريف بأحاديث الأحكام والتصنيف فيها.
- الفصل الأول: كتب الإمام ابن دقيق العيد: (الإمام والإلمام وشرح الإلمام) والفرق بينها، وفيه مباحث.
- الفصل الثاني: منهج ابن دقيق العيد في تخريج الأحاديث، وفيه مباحث.
- الفصل الثالث: منهج التخريج وبيان طرق الحديث واستيعابها عند ابن دقيق العيد وفيه مباحث.
- الفصل الرابع: منهج ابن دقيق العيد في الجرح والتعديل ومعرفة الرجال في كتابه الإمام، وفيه مباحث.
- الفصل الخامس: منهج ابن دقيق العيد في التعليل ونقد الروايات والحكم عليها في كتابه الإمام وفيه مباحث.
- الفصل السادس: عناية ابن دقيق العيد بالفوائد ومعاني الألفاظ، وفيه مباحث.
- الخاتمة: وقد تضمَّنت أبرز النتائج التي توصَلت إليها الدراسة.

---

(1). وقفت عليها، وهي رسالة ماجستير مقدمة بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، وقد طبعت بدار أطلس بالرياض سنة (1997م)، وجُل الترجمة للإمام ابن دقيق العيد فيها نقلها كاتبها عن مقدمة الدكتور عامر حسن صبري في كتاب (الاقتراح)، ومقدمة الشيخ سعد آل حميد في كتاب (الإمام).

- المصادر والمراجع.

وفي الختام، أسأل اللـه تعالى، أن يكون بحثي هذا، عملاً خالصاً لوجهـه الكـريم، فـما قـدمت فيـه من مادةٍ علميةٍ هي جهد المقل، الذي لا زال على الطريق متعلّماً، وإلى حلقات العلم عازماً؛ فما كان فيـه من صواب؛ فمن اللـه والخطأ مني، وأستغفر اللـه تعالى، وصلى اللـه عـلى سـيدنا محمـد، وعـلى آلـه، وصحبه أجمعين.

التمهيد

التعريف بابن دقيق العيد وكتبه، والتعريف بأحاديث الأحكام والتصنيف فيها:

أولاً: حياة ابن دقيق العيد الشخصية.

ثانيا: حياة ابن دقيق العلمية.

ثالثاً: التعريف بأحاديث الأحكام والتصنيف فيها.

أولا: حياة ابن دقيق العيد الشخصية

اسمه ونسبه:

أبو الفتح، تقي الدين، محمد بن علي بن وهب بن مطيع، ابن دقيق العيد، القشيري، المنفلوطي، المصري، الصعيدي، المالكي، الشافعي [1].

وأما شهرته ولقبه (بابن دقيق العيد): الذي جرى عليه هذا اللقب، هو وهب جده، قال الأدفوي: (وسبب تسمية جده "دقيق العيد"، أنه كان عليه يوم عيد طيلسان [2] شديد البياض، فقال بعضهم: كأنه دقيق العيد، فلقب به، -رحمه الله تعالى-)[3].

والقشيري: (هذه النسبة إلى قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة، قبيلة كبيرة ينسب إليها كثير من العلماء) [4]، والإمام ابن دقيق واحد منهم.

والمنفلوطي: أي أنّ أصله من منفلوط، من بلاد صعيد مصر [5]، وهي بلدة بالصعيد في غربي النيل، بينها وبين شاطئ النيل بعد" [6].

والمصري: نسبة إلى مصر، حيث نشأ فيها، وجاءت مصر في نصوص كثيرة في السيرة، من أهمها: أنَّ هاجر أم إسماعيل من مصر: ومصر، إقليم من أقاليم الإسلام الواسعة، فتحها العرب في عهد عمر، وهي

---

(1). الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (1998م). **تذكرة الحفاظ**، ط1، ج4، ص181-182، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان. وينظر الكتبي، محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (1974م). **فوات الوفيات**، (تحقيق: إحسان عباس)، ط1، ج3، ص442، دار صادر، بيروت. وينظر الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي (2002م). **الأعلام**، ط1، ج6، ص282، دار العلم للملايين. وينظر ابن العماد العَكري، عبد الحي بن أحمد بن محمد، أبو الفلاح (1986م). **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، (تحقيق: محمود الأرناؤوط)، ط1، ج8، ص11، دار ابن كثير، دمشق، بيروت.

(2). من مادة (ط ل س): الطيلسان تعريب تاشان وجمعه طيالسة وهو من لباس العجم مدور أسود (ومنه) قولهم في الشتم يا ابن الطيلسان يراد أنك أعجمي...، والطيلس لغة فيه قال مرار بن منقذ: فرفعت رأسي للخيال فما أرى...، غير المَطيِّ وظُلَمَةً كالطَّيلس. ينظر المطرزي، ناصر بن عبد السيد أبي المكارم، ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي (بدون تاريخ). **المغرب**، بدون طبعة، ج1، ص292، دار الكتاب العربي.

(3). الأدفوي، جلال الدين جعفر بن ثعلب الشافعي (بلا سنة نشر). **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد**، (تحقيق سعد محمد حسن)، ج1، ص435، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

(4). ابن الأثير الجزري، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني (1980م). **اللباب في تهذيب الأنساب**، ج3، ص37-38، باب القاف والشين، دار صادر، بيروت.

(5). ابن رشيد الفهري السبتي (1988م). **ملء العيبة بما جُمع بطول الغَيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطَيبة**، (تحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة)، ط1، ج1، ص325، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

(6). الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت ابن عبد الله الرومي (1995م). **معجم البلدان**، ط2، ج5، ص214، باب الميم والنون، دار صادر، بيروت.

اليوم غنية عن التعريف، وهي من فتوح عمرو بـن العـاص [1]. والـصعيدي: نـسبة إلى الـصعيد في مـصر، وهي بلاد واسعة كبيرة، فيها عدة مدن عظام [2].

والمالكي الشافعي: نسبة إلى المذهب المالكي، والمذهب الشافعي، إذ إن ابن دقيق العيد تفقه عـلى مذهب مالك، ومهر فيه، ثم تحول بعد ذلك إلى المذهب الشافعي [3].

مولده:

ولد الإمام ابن دقيق العيد، سنة (625هـ)، ووالده متوجـه إلى الحـج، قـال الأدفـوي: (ولـد الـشيخ تقي الدين ووالده متوجه إلى الحجاز الشريف، في البحر المالح، في يوم السبت الخامس عشر مـن شـعبان سنة خمس وعشرين وستمائة، ساحل الينبع...) [4].

صفاته:

فضائل الإمام ابن دقيق العيد ومناقبه شـهيرة مـلأت الأفـاق وسـارت بهـا الركبـان، والاسـتغراق في مناقبه يخرج عن الإمكان، وهو ممن اشتهر ذكره في البقاع، ومدحه العلماء والأدبـاء، قـال عنـه الأدفـوي: (وفضائله كثيرة، ومناقبه شهيرة، قد امتلأت منها الآفاق، وسارت بها الركبـان والرفـاق، وهـو ممـن اشـتهر ذكره وشـاع، ومـلأ الـسامع والبقـاع، ومدحـه العلـماء والأدبـاء، وأبنـاء الفـضائل النجبـاء ...)، وبالجملـة؛ فالاستغراق في مناقبه يخرج عن الإمكان، ويحوج إلى توالي الأزمان، وكتب له بقية المجتهـدين، وقـرئ بـين يديه، فأقر عليه، ولا شك أنه من أهل الاجتهاد، وما ينازع في ذلـك إلا مـن هـو أهـل العنـاد، ومـن تأمـل كلامه، علم أنه أكثر تحقيقاً، وأمتن وأعلم، من بعض المجتهدين فيما تقدم وأتقن) [5].

وقال أيضاً: (وكان كريماً، جواداً، سخياً، وكان له قدرة على المطالعة، وأما نقده وتدقيقه فـلا يـوازى فيه، عزيز النفس، عديم البطش، قليل المقابلة على الإساءة، وكان فيه إنصاف، يحاسب نفسه على الكـلام،

---

(1). الحموي، **معجم البلدان**، مصدر سابق، ج5، ص137، باب الصاد والغين. وينظر البلادي الحربي، عاتق بـن غيـث بـن زويـر بـن زايـر بـن حمود بن عطية بن صالح (1982م). **معجم المعالم الجغرافية في لسيرة النبويـة**، ط1، ج1، ص298-299، دار مكـة للنـشر والتوزيـع، مكـة المكرمة.

(2). الحموي، **معجم البلدان**، مصدر سابق ج3، ص408، باب الصاد والغين.

(3). ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (1998م). **رفع الإصر عن قضاة مصر**، (تحقيـق: الـدكتور عـلي محمـد عمر)، ط1، ج1، ص394، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(4). الأدفوي، **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد**، مصدر سابق، ص570. وينظر السيوطي، عبد الرحمن بـن أبي بكـر، جـلال الـدين (1967م). **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، (تحقيق: محمد أبو الفضل إبـراهيم)، ط1، ج1، ص317، دار إحيـاء الكتـب العربيـة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.

(5). الأدفوي، **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد**، مصدر سابق، ص569 -594.

ويأخذ عليها بالملام) [1]، وقال ابن السبكي: (شيخ الإسلام، الحافظ، الزاهد، الورع، الناسك، المجتهد، المطلق، ذو الخبرة التامة بعلوم الشريعة، الجامع بين العلم والدين، والسالك سبيل السادة الأقدمين، أكمل المتأخرين) [2].

مذهبه وعقيدته:

اشتغل الشيخ تقي الدين بالفقه على مذهب الإمامين مالك والشافعي؛ إذ تفقه على والده بقوص، وكان والده مالكي المذهب، ثم تحول إلى المذهب الشافعي، واشتغل بمذهب الشافعي على تلميذ والده بهاء الدين القبطي أولاً، وكان يقول: البهاء معلمي، ثم تفقه على الشيخ عز الدين بن عبد السلام؛ فحقق المذهبين وأفتى فيهما [3]، قال اليافعي: (واشتغل أولاً بمذهب مالك، ودرَس فيه بمدينة قوص، ثم اختار مذهب الإمام الشافعي ومال إليه فاشتغل به وتبحر فيه، حتى بلغ فيه الغاية دارية ورواية، وحفظاً، واستدلالاً، وتقليداً، واستقلالاً حتى قيل إنه آخر المجتهدين)[4]، ومذهب الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد في العقيدة، هو مذهب الإمام أبو الحسن الأشعري [5]قال الصفدي: (كان الشيخ تقي الدين -رحمه الله تعالى-إماماً في فنونه، غماماً فيما يرسله من الفوائد في كلامه وعيونه، مفسراً محدثاً، سبق في هذين من كان عجلاً أو متلبثاً، فقيهاً مدققاً، قام بفروع المذهبين، محققاً، أصولياً، أشعريا) [6]، وعدَّه الإمام السبكي من الطبقة السابعة من طبقات الأشاعرة [7].

---

(1). الأدفوي، **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد**، مصدر سابق، ص576.

(2). السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (1413هـ). **طبقات الشافعية الكبرى**، (تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو)، ط2، ج9، ص207، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

(3). الأدفوي، **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد**، مصدر سابق، ص575. وينظر ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصدر سابق، ج6، ص5. وينظر ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر (1407هـ). **طبقات الشافعية**، (تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان)، ط1، ج2، ص230، عالم الكتب، بيروت.

(4). اليافعي، أبو محمد، عفيف الدين، عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان (1997م). **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، (وضع حواشيه: خليل المنصور)، ط1، ج4، ص177، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(5). علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى ابن بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الشيخ، أبو الحسن الأشعري البصري ...، مولده سنة ستين ومائتين، وقيل سنة سبعين، أخذ علم الكلام أولاً عن أبي علي الجبائي شيخ المعتزلة ثم فارقه ورجع عن الاعتزال ...، توفي في سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، وقيل سنة عشرين، وقيل سنة ثلاثين. ينظر ابن قاضي شهبة، **طبقات الشافعية**، مصدر سابق، ج1، ص113-114، رقم 60.

(6). الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (1998م). **أعيان العصر وأعوان النصر**، (تحقيق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عشمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد)، ط1، ج4، 577، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق.

(7). السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، مصدر سابق، ج3، ص373.

وفاته:

وأما وفاته كانت سنة (702هـ)، قال الذهبي: (وكانت وفاته ببستان بظاهر القاهرة، في يوم الجمعة الحادي عشر من صفر عام اثنين وسبعمائة، ودفن يوم السبت بتربة بالقرافة [1]، بسفح القطم [2]، وكان يوماً مشهوداً عزيزاً مثله في الوجود، سارع الناس إليه ووقف جيش ينتظر الصلاة عليه، -رحمه الله تعالى-عن سبع وسبعين سنة) [3]، وهذا يدل على المكانة العلمية التي كان يتمتع بها الشيخ تقي الدين في زمانه [4].

(1). ولأهل مصر عدة مقابر وهي: القرافة فما كان منها في سفح الجبل يقال له القرافة الصغرى، وما كان منها في شرقي مصر بجوار المساكن يقال له القرافة الكبرى، وفي القرافة الكبرى كانت مدافن أموات المسلمين منذ أن افتتحت أرض مصر واختط العرب مدينة الفسطاط، ولم يكن لهم مقبرة سواها. المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر أبو العباس الحسيني العبيدي (1418هـ). **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، ط1، ج4، ص327، دار الكتب العلمية بيروت.

(2). سفح المقطَّم: (وجبل المقطَّم يمر على جانبي النيل إلى النوبة ويعبر من فوق الفيوم ومنذ أن أسست مدينة الفسطاط على يد عمرو بن العاص -رضي الله عنه- في سنة 21هـ (642م)، صار سفح المقطم في شرقيها مقبرة لموتى أهلها...، وكان حرص سكان القاهرة على اتخاذ سفح المقطم جبانة لهم يرجع إلى عامل روحي، بالإضافة إلى العامل الجغرافي المتمثل في صلاحية الموقع ، وطبيعة الأرض ، فقد جاء في الأثر: " إن الله قد كرم المقطم حين أطاع أمر الله ، فجاء لجبل طور سيناء بكل ما كان عليه من شجر ونبات ومياه حتى صار أقرع فأوحى الله إليه لأعوضنّك عما كان على ظهرك ... لأجعلنَّ في سفحك غراس أهل الجنة "...، وقد اشتمل سفح المقطم – فيما اشتمل عليه من مدافن على كثير من قبور الأبرار من الصحابة والتابعين والأشراف والأولياء والأئمة ، والفقهاء والقراء، والعلماء ، والزهاد ، والقضاة ، وكبار رجال الدولة؛ وهكذا صار سفح المقطم بما يحويه من قبور الأبرار مزارا ومعلما من معالم مصر الإسلامية ...). ينظر المقريزي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، مصدر سابق، ج1، ص233. وينظر الشارعي الشافعي، موفق الدين أبو محمد بن عبد الرحمن، ابن الشيخ أبي الحرم مكي بن عثمان (1415هـ). **مرشد الزوار إلى قبور الأبرار**، ط1، ج1، ص5-6، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

(3). الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (بلا تاريخ نشر)، **العبر في خبر من غبر**، (تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول)، ج4، ص6، دار الكتب العلمية، بيروت.

(4). م. دلي، حمية صالح (2011م). **الشيخ ابن دقيق العيد (625م -702هـ) دراسة في أحواله الشخصية والعلمية والمهنية**، ص4، جامعة القادسية، كلية التربية، قسم التاريخ.

ثانياً: حياة ابن دقيق العيد العلمية

حياة ابن دقيق العيد العلمية وأثرها في تصنيف كتبه:

لم تكن القاهرة وحدها في العصر الإسلامي حاضرة العلم في مصر ومركز الإشعاع الثقافي وملتقى العلماء والفقهاء، بل نافستها مراكز أخرى في صعيد مصر، امتلأت بالمدارس ودور الحديث، وازدانت بأعلامها من رجال الفقه، والحديث، واللغة، والأدب، وكانت إسنا[1] ،وقوص[2]، وأسيوط [3]، وأخميم [4]، وأسوان [5]، ومنفلوط [6]، تموج حركة ونشاطا بحلقات العلم التي تحتضنها ساحات المساجد وقاعات المدارس، إذ يذكر السبكي، أنه كان بقوص وحدها ستة عشر مكانا للتدريس ، وبلغ من ازدهار الحركة العلميَة بصعيد مصر في تلك الفترة أن وضع الأدفوي كتابه المعروف بـ(الطالع السعيد)، وخصصه فقط لتراجم علماء الصعيد، فقد أسهمت كل هذه التطورات التي مرت بها مصر في ظهور فئة مثقفة تفاعلت مع تلك الأحداث، وساعدت في نشر الثقافة، لذا تعد مسألة دراسة هذه الفئة، وبيان آرائها وانجازاتها الفكرية بمثابة كشف عن التفاعلات الفكرية في تاريخ مصر أواخر العصر العباسي، وبداية العهد المملوكي ، ولعل الشيخ ابن دقيق العيد، هو أحد من أفرزتهم تلك الحقبة الزمنية [7].

استثمر ابن دقيق العيد هذه النهضة العلمية الواسعة التي شهدتها القاهرة في ذلك الوقت، والتفَّ حول العديد من العلماء، وأخذ على أيديهم في كل علم وفن في نهم بالغ، ولازم سلطان العلماء الشيخ عز الدين بن عبد السلام[8] حتى وفاته، وأخذ على يديه الأصول وفقه الإمام الشافعي، ثم سافر بعد ذلك إلى دمشق، ومنها إلى الحجاز والإسكندرية، فحضر مجالس الشيوخ فيها، وتفقه وبلغ غايته في

---

(1). بالكسر، ثم السكون، ونون وألف مقصورة: مدينة بأقصى الصعيد ليس وراءها إلا أدفو وأسوان، ثم بلاد النوبة، وهي على شاطئ النيل من الجانب الغربي، وهي طيبة كثيرة النخل والبساتين. ابن شمائل عبد المؤمن بن عبد الحق، القطيعي البغدادي الحنبلي صفي الدين (1412هـ). **مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**، ط1، ج1، ص77، دار الجيل بيروت.

(2). مدينة كبيرة في البلاد المصرية في الجهة الشرقية من النيل. الحميري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم (1980م). **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق: إحسان عباس، ط2، ج1، ص484، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، طبع على مطابع دار السراج.

(3). مدينة على الضفة الغربية من نيل مصر، وهي كبيرة عامرة آهلة جامعة لضروب المحاسن. الحميري، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، مصدر سابق، ج1، ص58.

(4). مدينة في البلاد المصرية في الجانب الشرقي من النيل لها ساحل ...، وهي في صعيد مصر. الحميري، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، مصدر سابق، ج1، ص15.

(5). في الصعيد آخر بلاد مصر، وفي بلادهم من الجبال والأوعار التي تحول بينهم وبين النوبة ولولا هي لأفسدت النوبة بلاد مصر...، وهي في آخر الصعيد الأعلى. الحميري، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، مصدر سابق، ج1، ص57.

(6). هذا البحث، تقدم ترجمتها ص7.

(7). م. دلي، حمية صالح، الشيخ **ابن دقيق العيد (625م -702هـ). دراسة في أحواله الشخصية والعلمية والمهنية**، مصدر سابق، ص2.

(8). ينظر ترجمته هذا البحث ص15.

شتى أنواع العلوم والمعرفة الإسلامية [1]، و تفوَق الإمام ابن دقيق العيد على أقرانه ومعاصريه من طلبة العلم، فبرع في كثير من العلوم وفي شتى الحقول، كعلم الحديث، والعلل، والجرح والتعديل، ومعرفة الرجال، والفقه، والأصول، واللغة، وغيرها من العلوم، فسطع بذلك نجمه، وأصبح مبتغى طلبة العلم من كل الأصقاع ينهلون من علمه.

ولا شك بأن ما ذكرنا كان له كبير الأثر في تصنيفه لكتبه؛ فقد عُرف الإمام ابن دقيق العيد بعلمه الغزير واجتهاده الواسع في كثير من العلوم وفي شتى الحقول، وخصوصا جمعه ما بين الفقه والحديث، الأمر الذي انعكس انعكاسا مباشرا على كتابه (الإمام)، إذ يحتوي على كثير من الفوائد الحديثية [2] والأصولية[3] التي أثرت موضوعه -أحاديث الأحكام-، وجعلته مقصدا لطلبة العلم في عصره ومن جاء بعده، وهذا الأمر أكسبه مكانة علمية كبيرة ومرموقة بين العلماء؛ فجعلهم يعترفون له بالعلم والفضل ويقدمونه على أنفسهم؛ بل اعتبره العلماء المبعوث على رأس المائة السابعة ليجدد لهذه الأمة دينها، وهذه المكانة العلمية الرفيعة التي حظي بها، لم تكن محصورة عند العلماء فقط؛ بل تعدت ذلك إلى العامة والسلطان والأمراء وكبار رجال الدولة .

قال السيوطي ناقلاً عن السبكي: (ولم أر أحداً من أشياخنا يختلف في أن ابن دقيق العيد هو العالم المبعوث على رأس المائة السابعة، المشار إليه في الحديث؛ فإنه أستاذ زمانه علماً وديناً) [4].

وقال ابن حجر نقلاً عن ابن الزملكاني: (إمام الأئمة في فنه، وعلامة العلماء في عصره، بل ولم يكن من قبله من سنين مثله في العلم والدين والزهد والورع، تفرد في علوم كثيرة، وكان يعرف التفسير، والحديث، وكان يحقق المذهبين تحقيقاً عظيماً، ويعرف الأصلين، والنحو، واللغة، وإليه النهاية في التحقيق والتدقيق، والغوص على المعاني أقر له الموافق والمخالف وعظَمته الملوك، وكان السلطان لاجين ينزل له عن سريره ويقبِل يده، وكان صحيح الاعتقاد، قوياً في ذات الله، وليس الخبر كالعيان، وقال ابن سيد الناس: لم أر مثله فيمن رأيت، ولا حملت عن أجل منه فيمن رويت، قرأت عليه جملة من المحصول، وكنت مستملي تصانيفه، والمتصدّر لإفادته طلبته بدار الحديث من جهته، وكان للعلوم جامعاً،

---

(1). م. دلي، حمية صالح، مصدر سابق، ص7.

(2). ابن دقيق العيد، تقي الدين، أبي الفتح، محمد بن علي بن وهب المتوفى (1420هـ). **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، تحقيق: سعد بن عبدا لله آل حميد، ط، ج4، ص298-312، (كلام المحقق)، دار المحقق للنشر والتوزيع، الرياض.

(3). **المصدر السابق**، ج4، ص313-315. (كلام المحقق)

(4). السيوطي، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، مصدر سابق، ج1، ص318.

وفي فنونها بارعاً، ولم يزل حافظاً للسانه، مقبلاً على شأنه، ونفع نفسه على العلم وقصرها، ولو شاء العادُّ أن يحصر كلماته لحصرها، وله تخلق، وبكرامات الصالحين تحقق، وعلامات العارفين تعلق ...)[1].

ثناء العلماء على ابن دقيق العيد:

وقد أثنى على الإمام ابن دقيق العيد الكثير من أكابر العلماء، الذين درسوا عليه في عصره أو اطلعوا على مؤلفاته من بعده، والتي هي خير شاهد على علمه وجمعه بين الحديث والفقه، ونذكر من أقوالهم: قال الأدفوي: (التقي ذاتاً ونعتاً، والسالك الطريق الذي لاعوج فيه ولا أمتا، والمحرز من صفات الفضل فنوناً مختلفة وأنواعاً شتى، والمتحلي بالحالتين الحسنيين صمتاً وسمتا، الشيخ، الإمام، علامة العلماء الأعلام، وراوية علوم الجاهلية وعلوم الإسلام، ذو العلوم الشرعية، والفضائل العقلية، والفنون الأدبية، والمعارف الصوفية، والباع الواسع في استنباط المسائل والأجوبة الشافية لكل سائل، والخطب الصادعة العصيمة البليغة التي تستفاد منها الرسائل أن عرضت الشبهات، أذهب جوهر ذهنه ما عرض أو اعترضت المشكلات أصاب شاكلتها بسهم فهمه فأصاب الغرض،إن خطب أسهب في البلاغة، وأطنب في البراعة، أو كتب، فوحي الكلام ينزل على البراعة فلله دره إذا ارتفع بنفسه، وان كان له من أبويه ما يقتضي الارتفاع وعلا على أبناء جنسه؛ فكان من رفعة المنزلة في المكان اليفاع، إن ذكر التفسير؛ فمحمد فيه محمود المذهب ، أو الحديث؛ فالقشيري فيه صاحب الرقم المعلم، والطراز المذهب، أو الفقه، فأبو الفتح العزيز الإمام الذي إليه الاجتهاد ينسب، أو الأصول فأين أين الخطب؟ وهل يقرن المخطئ بالمصيب؟ أو الآداب، فان اقتصر قلت نابغة زمانه، وإن اقتصرت قلت حبيب لم يشغله عن النظر في العلوم كثرة المناصب...، تمسك من التقوى بالسبب الأقوى، وقام بوظيفة التحقيق والتدقيق التي لا يطقها غيره من أهل زمنه، ولا عليها يقوى مع ترك المباهاة بما عليه من الفضائل والسلامة من الدعوى، وجعل وظيفة العمل والعلم له ملة، حتى قال بعض الفضلاء: من مئة سنة ما رأى الناس مثله ... وبالجملة؛ فالاستغراق في مناقبه يخرج عن الإمكان، ويحوج إلى توالي الأزمان) [2].

وقال عنه الصفدي: (وكان إماماً، متفنناً، محدثاً، مجوداً، فقيهاً، مدققاً، أصولياً، أديباً، نحوياً، شاعراً، ناثراً، ذكياً، غواصاً على المعاني، مجتهداً، وافر العقل، كثير السكينة، بخيلاً بالكلام، تام الورع، شديد التدين،

(1). ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (1972م). **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، (تحقيق: محمد عبد المعيد ضان)، ط2، ج5، ص350، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند.

(2). الأدفوي، **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد**، مصدر سابق، ص 568-569.

مديم السهر، مكباً على المطالعة والجمع، قل أن ترى العيون مثله، وكان سمحاً، جواداً، عديم الدعاوي، له اليد الطولي في الفروع والأصول، وبصر بعلل المنقول والمعقول) [1].

وقال السيوطي: (وكان من أذكياء زمانه، واسع العلم، مديماً للسهر، مكباً على الاشتغال، ساكناً، وقوراً، ورعاً، إمام أهل زمانه، حافظاً، متقناً، قل أن ترى العيون مثله، وله يد طولى في الأصول والمعقول) [2].

شيوخه [3]:

كان من توفيق الله -سبحانه وتعالى-لابن دقيق العيد أن هيأ له نخبة من العلماء من شيوخ عصره في مصر والشام والحجاز، رحل إليهم ليستمع منهم وينهل من علمهم ويتفقه بفقههم، وكان شيخاً لكثير ممن رحلوا إليه وجالسوه وسمعوا منه فَرَوَوا عنه، وفيهم يقول -رحمه الله-: (ومن الشيوخ من لا أحصيهم ذكراً، وقد سمعت على جمع كبير منهم) [4]. فاشتهر اسمه في حياة مشايخه، وشاع ذكره، وسطع نجمه في هذا الفن، حتى صار من المقدمين فيه، والعارفين بدقائقه، يقول السبكي: (وسمع بمص، والشام، والحجاز، على تحرٍ في ذلك واحترازٍ، ولم يزل حافظاً للسانه، مقبلاً على شأنه، وقف نفسه على العلوم وقصرها، ولو شاء العادُّ أن يحصر كلماته لحصرها.

ونذكر هنا أبرز شيوخه في الحديث والفقه، وأثرهم في ذلك، ومواطن الرواية عنهم في المتوفر من كتاب (الإمام):

1- مجد الدين ابن وهب (والد المصنف): علي بن وهب بن مطيع، العلامة مجد الدين بن دقيق العيد القشيري، جمع بين العلم والعمل، والعبادة والورع والتقوى والزهادة، المالكي، شيخ أهل الصعيد، ونزيل قوص...، توفي في المحرم سنة سبع وستين وستمائة عن ست وثمانين سنة [5]، وهو من كبار فقهاء

---

(1). الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (2000 م). **الوافي بالوفيات**، (تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى)، ج4، ص 148، دار إحياء التراث، بيروت.

(2). السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (1403هـ). **طبقات الحفاظ**، ط1، ج1، ص516، رقم 1134، دار الكتب العلمية، بيروت.

(3). وقد أحصى قحطان الدوري في مقدمة كتاب (الاقتراح) لابن دقيق العيد من الشيوخ (25) شيخا. ابن دقيق العيد، تقي الدين، أبو الفتح، محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري (2007م). **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، (تحقيق: أ.د قحطان عبد الرحمن الدوري)، ط1، ص 48-53، دار العلوم للنشر والتوزيع، العبدلي، عمان، الأردن.

(4). القحطاني، ياسر بن علي بن مسعود آل شويَّة (1429هـ -1430هـ). **القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد (702هـ) من خلال كتابه: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا ودراسة (رسالة ماجستير)**، إشراف الأستاذ الدكتور: عبد الله بن حمد بن ناصر الغطيمل، ص53-54، المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

(5). الأدفوي، **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد**، مصدر سابق، ص424، رقم 331. وينظر ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصدر سابق، ج5، ص324-325. وينظر السيوطي، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، مصدر سابق، ج1، ص457، رقم 67.

المالكية، وسمع منه الحديث، وتفقه عليه بفقه الإمامين مالك والشافعي، وقرأ عليه الأصول [1]، وروى عنه بموطن واحد في كتابه (الإمام) [2].

2- المنذري: عبد العظيم المنذري بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة ابن سعد المنذري، الحافظ، الكبير، الورع، الزاهد، زكي الدين، أبو محمد المصري...، كان -رحمه الله- قد أوتي بالمكيال الأوفى من الورع والتقوى، والنصيب الوافر من الفقه، وأما الحديث فلا مراء بأنه كان أحفظ أهل زمانه، وفارس أقرانه، له القدم الراسخ في معرفة صحيح الحديث من سقيمه، وحفظ أسماء الرجال...، ولد في غرة شعبان سنة إحدى وثمانين وخمسمائة[3]، وأخذ عنه الحديث[4]، وروى عنه في كتاب(الإمام) في ستة عشر موطنا [5].

3- العز بن عبد السلام: بن عبد العزيز بن أبي القاسم بن حسن بن محمد بن مهذب السلمي، أبو محمد، شيخ الإسلام، سلطان العلماء، ولد سنة سبع – أو ثمان – وسبعين وخمسمائة، وتفقه على الفخر بن عساكر...، وبرع في الفقه والأصول العربية...، وقال ابن كثي: كان لطيفا يستشهد بالأشعار، توفي بمصر عاشر جمادى الأولى سنة ستين وستمائة [6]. وأخذ ابن دقيق عنه الفقه الشافعي في القاهرة، والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد هو الذي لقبه يسلطان العلماء –رحمة الله على الجميع- [7].

4- أبي الحسن بن الجميزي الفقيه: بهاء الدين أبو الحسن علي بن هبة الله بن سلامة اللخمي المعروف بابن الجُميزي، كان فقيهاً مقرئاً محدثاً، ولد بمصر يوم عيد الأضحى سنة تسع وخمسين وخمسمائة...، قال في العبر: (...، مات في رابع عشر ذي الحجة سنة تسع وأربعين، وله تسعون سنة

---

(1). القحطاني، **القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد (702هـ) من خلال كتابه: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا ودراسة (رسالة ماجستير)**، مصدر سابق، ص54.

(2). ابن قيق العيد، الإمام في أحاديث الأحكام، مصدر سابق، ج1، ص303.

(3). السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، مصدر سابق، رقم 1187، ج8، ص259. وينظر ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصدر سابق، ج5، ص277. وينظر الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مصدر سابق، رقم 1144، ج4، ص153.

(4). القحطاني، **القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد (702هـ) من خلال كتابه: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا ودراسة (رسالة ماجستير)**، مصدر سابق، ص54.

(5). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص354،339،291،197، 602،599. ج2، ص92،38، 106، 533،469،429. ج3، ص574،478،469،78.

(6). السيوطي، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، مصدر سابق، ج1، ص314-216. وينظر أبو المحاسن جمال الدين **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي (بلا تاريخ نشر). ج7، ص208، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.

(7). القحطاني، **القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد (702هـ) من خلال كتابه: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا ودراسة (رسالة ماجستير)**، مصدر سابق، ص55.

وأسبوعان [1]، وهو من أكثر الشيوخ الذين روى عنهم في (الإمام)، روى عنه في أربعة وثلاثين موضعا [2]، حدث ابن دقيق العيد عنه [3].

5- بهاء الدين هبة الله القِفطِيّ: بهاء الدين هبة الله بن عبد الله بن سيد الكل القِفطي، ولد سنة ستمائة، وقيل: في أواخر المائة قبلها، وتفقه وبرع في علوم كثيرة، وولي الحكم في إسنا، ودرَّس، وقصده الطلبة من كل مكان، وانتهت إليه رياسة العلم في إقليمه، وصنف تفسيرا وكتبا كثيرة في علوم متعددة، مات بإسنا سنة سبع وتسعين وستمائة، عن مائة سنة أو نحوها [4]، أخذ عنه الحديث وفقه الشافعي، وكان يقول ابن دقيق العيد، البهاءُ معلِّمي [5].

6- النجيب أبو الفرج الحرَّانيّ: النجيب عبد اللطيف بن عبد المنعم بن الصيقل، أبو الفرج الحراني، الحنبلي، التاجر...، مسند الديار المصرية، ولد بحرَّان سنة سبع وثمانين وخمسمائة...، وولي مشيخة دار الحديث الكاملية، ومات في صفر سنة اثنتين وسبعين وستمائة، وله خمس وثمانون سنة [6]، أخذ عنه ابن دقيق العيد الحديث، وروى عنه في كتاب (الإمام) في خمسة مواضع [7].

7- رشيد الدين العطَّار: الإمام، الحافظ، رشيد الدين، أبو الحسين، يحيى بن علي بن عبد الله الأموي، النابلسي، ثم المصري، المالكي، ولد سنة أربع وثمانين وخمسمائة، وتخرَّج بابن الفضل، وتقدم في فن الحديث، وانتهت إليه رياسة الحديث في الديار المصرية، وألَّف وخرَّج، ومات في جمادى الأولى سنة اثنتين

---

(1). ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصدر سابق، ج5، ص246. وينظر أبو المحاسن جمال الدين، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، مصدر سابق، ج7، ص24.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص94، 125، 148، 150، 172،295، 316، 351، 383، 400،410، 471، 512،513، 516، 523، 555، 556، 564، ج2، ص157، 159، 165، 395، 447، 476، 478، 504. ج3، ص32،248،340،363، 382،393. ج4، ص39.

(3). القحطاني، **القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد (702هـ) من خلال كتابه: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا ودراسة (رسالة ماجستير)**، مصدر سابق، ص54.

(4). ابن العماد الحنبلي، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، مصدر سابق، ج1، ص420. وينظر السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، مصدر سابق، ج8، ص390-392. وينظر ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصدر سابق، ج7، ص767-768.

(5). القحطاني، **القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد (702هـ) من خلال كتابه: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا ودراسة (رسالة ماجستير)**، مصدر سابق، ص54.

(6). السيوطي، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، مصدر سابق، ج1، ص382 رقم 92. وابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصدر سابق، ج5، ص335.

(7). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص128، 178، 307. ج2، ص209، 219.

وستين وستمائة [1]، أخذ عنه ابن دقيق العيد الحديث [2]، ومواطن روايته عنه في كتابه (الإمام) أربعة وعشرون موضعا [3].

8- أبي العباس بن نعمة المقدسي: أحمد بن عبد الدايم بن نعمة بن أحمد بن نعمة بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن بكير، المعمِّر، العالم، مسند الوقت، زين الدين، أبو العباس المقدسي، الفندقي، الحنبلي الناسخ، ولد بفندق الشيوخ من جبل نابلس سنة خمس وسبعين...، وحدث سنين كثيرة، روى عنه الشيخ محي الدين والشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد...، توفي لتسع خلون من شهر رجب سنة ثمان وستين وست مائة [4]، أخذ عنه ابن دقيق الحديث، ومواطن روايته عنه في كتابه الإمام ثمانية مواطن [5].

9- شمس الدين الأصفهاني: الأصولي المتكلم العلّامة أبو عبد الله محمد بن محمود بن محمد بن عبّاد العجلي ينتهي نسبه إلى أبي دلف الشّافعي، نزيل مصر وصاحب التصانيف ...، ولد -رحمه الله- في أصفهان سنة ست عشرة وستمائة وتوفي في العشرين من رجب سنة ثمان وثمانين وستمائة وله اثنتان وسبعون سنة [6]، وكان ابن دقيق قد حضر عنده لما كان حاكما بقوص هو وجماعة، وكان بعضهم يقرأ والشيخ يسمع [7].

وبما ذكرنا من ترجمة لشيوخ الإمام ابن دقيق العيد، نرى بأنَّ لهم الأثر الكبير في صقل شخصيته العلمية، وجمعه بين الحديث والفقه؛ بما اجتمع لديهم من معارف متعددة خصوصا في الفقه والحديث.

تلاميذه [8]:

فقد ذاع ذكر الإمام ابن دقيق العيد في الأمصار، وتزاحمت على مجلسه الركب والأقدام، وكثر بذلك محبيه ومريديه، من طلبة العلم الذين توافدوا عليه؛ لينهلوا من علمه، متشرّفين بالتلمذة على

---

(1). السيوطي، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، مصدر سابق، ج1، ص356. وينظر الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مصدر سابق، ج7، ص155-157.

(2). القحطاني، **القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد (702هـ) من خلال كتابه: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا ودراسة (رسالة ماجستير)**، مصدر سابق، ص55.

(3). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص118، 251، 261، 263، 264، 469، 535. ج3، ص49، 82،51، 281، 282، 297، 300، 335، 392، 394، 403، 408، 409، 410، 474، 574، 576.

(4). الصفدي، **الوافي بالوفيات**، مصدر سابق، ج7، ص22-23.

(5). للاستزادة في موضوع شيوخ المصنف ومواطن روايته عنهم ينظر ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج4، ص295-296. (كلام المحقق)

(6). ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصدر سابق، ج7، ص710.

(7). القحطاني، **القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد (702هـ) من خلال كتابه: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا ودراسة (رسالة ماجستير)**، مصدر سابق، ص56.

(8). أحصى قحطان الدوري في مقدمة تحقيقه لكتاب (الاقتراح) 41 تلميذاً. ابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، مصدر سابق، ص58 -65.

يديه، فحدَّث في قوص ومصر وغيرهما، وسمع منه الخلق الكثير، والجم الغفير، مع قلة تحديثه [1] وتخرَّج على يديه بذلك عدد كبير من الأئمة، قال الصفدي: (واشتهر اسمه في حياته، وحياة مشايخه، وتخرَّج به أئمة)[2]، وقال اليافعي: (وبرع في علوم كثيرة، لا سيما في علم الحديث، فاق فيه على أقرانه، وبرز على أهل زمانه، ورحل إليه الطلبة من الآفاق، ووقع على علمه وزهده وورعه الاتفاق -رحمه الله تعالى-)[3]، وقال ابن حجر: (...، كتب عنه خلق كثير ماتوا قبله...)[4]. ويقول السبكي: (وكان حافظاً، مكثراً، إلا أن الرواية عسرت عليه؛ لقلة تحديثه، فإنه كان شديد التحري في ذلك) [5]، ومن أبرز تلاميذه المشهورين الذين أخذوا عنه:

1- قاضي القضاة، شمس الدين ابن جميل التونسي: شمس الدين العونسي، محمد بن أبي القاسم بن جميل، المالكي، ولي قضاء الإسكندرية مدّة، وكان علّامة، متفنّنا، توفي بمصر وله ست وسبعون سنة [6].

2- قاضي القضاة، شمس الدين ابن حيدرة: محمد بن أحمد بن إبراهيم ابن حيدرة بن علي، القاضي، الإمام، الفاضل، شمس الدين، أبو عبدا لله، المعروف بابن القماح، المصري، الشافعي ... توفي – رحمه الله تعالى-، سنة إحدى وأربعين وسبع مئة، ومولده سنة ست وخمسين وست مئة... [7].

3- المزي: الحافظ الكبير، جمال الدين، أبو الحجاج، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف بن عبد الملك بن يوسف بن علي بن أبي الزهر...، مولده في ربيع الآخر، سنة أربع وخمسين وستمائة...، مات بين الظهر والعصر من يوم السبت 12 صفر سنة 742هـ، وهو يقرأ آية الكرسي، وصُلِّي عليه من الغد بالجامع، ثم خارج باب النصر، ثم دفن بمقابر الصوفية بالقرب من ابن تيمية، وكان الجمع في جنازته متوفرا جدا...، [8].

---

(1). ابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، مصدر سابق، ص58– 65.

(2). الصفدي، **الوافي بالوفيات**، مصدر سابق، ج4، ص 138.

(3). اليافعي، **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، مصدر سابق، ج4، ص177.وينظر ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصدر سابق، ج8، ص13.

(4). ابن حجر، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، مصدر سابق، ج5، ص352.

(5). السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، مصدر سابق، ج9، ص209-212.

(6). ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصدر سابق، ج8، ص69.

(7). الصفدي، **أعيان العصر وأعوان النصر**، مصدر سابق، ج4، ص267.

(8). ابن حجر، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، مصدر سابق، رقم 2608، ج6، ص 228-233. وينظر ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصدر سابق، ج6، ص136-137.

4- القطب الحلبي: مفيد الديار المصرية، وشيخها الحافظ، قطب الدين، أبو علي عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحنفي، ولد في رجب سنة أربع وستين وستمائة...، مات في رجب سنة خمس وثلاثين وسبعمائة [1].

5- العلامة أثير الدين، أبو حيان الغرناطي: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي، أثير الدين، أبو حيان، الأندلسي، الجياني، ولد في أواخر شوال سنة 654...، ومات بمنزلة خارج البحر في 28 صفر سنة 745 [2].

6- علاء الدين القونوي: علي بن إسماعيل بن يوسف، قاضي القضاة، الشيخ علاء الدين القونوي...، مات في رابع عشر ذي القعدة، سنة تسع وعشرين وسبعمائة، وعمره اثنتان وستون سنة [3].

7- علم الدين الأخنائي: محمد بن أبي بكر بن عيسى بن بدران بن رحمه، قاضي القضاة، علم الدين، الأخنائي، السعدي...، مولده في عاشر شهر رجب سنة أربع وستين وستمائة، وتوفي بدمشق ثالث عشر ذي القعدة سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة [4].

8- شمس الدين ابن عدلان: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم الكناني، كان إمام يضرب فيه المثل في الفقه، عارفا بالأصلين، والنحو، والقراءات، ذكيًّا، نظَّارًا، فصيحًا، ولد بمصر في صفر سنة ثلاث وستين وستمائة...، مات بالطاعون في ذي القعدة سنة تسع وأربعين وسبعمائة [5].

9- فتح الدين اليعمري: فتح الدين بن سيد الناس، الإمام، العلامة، الحافظ، الأديب، البارع، أبو الفتح، محمد بن محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري، الأندلسي الأصل، المصري، ولد في ذي القعدة، سنة إحدى وسبعين وستمائة...، ومات في شعبان سنة أربع وثلاثين وسبعمائة [6].

---

(1). السيوطي، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، مصدر سابق، رقم 84، ج1، ص358. وينظر الوادي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن جابر بن محمد بن قاسم القيسي الأندلسي (1980م). **برنامج الوادي آشي**، تحقيق: محمد محفوظ، رقم 46، ط1، ج1، ص77-79، دار المغرب الإسلامي، أثينا، بيروت.

(2). ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، ج6، ص58-65.

(3). السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، مصدر سابق، رقم 1388، ج10، ص132-134. وينظر ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصدر سابق، ج6، ص90-92. وينظر الصفدي، **الوافي بالوفيات**، مصدر سابق، ج2، ص142.

(4). السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، مصدر سابق، رقم 1338، ج9، ص309-310. وينظر ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصدر سابق، ج6، ص103.

(5). السيوطي، **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**، مصدر سابق، ج1، ص428.

(6). السيوطي، المصدر السابق، رقم 85، ج1، ص358. وينظر ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصدر سابق، ج6، ص108-109. ينظر ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، مصدر سابق، ج5، ص476-482.

10- أبو عبد الله الحافظ: محمد بن أحمد بن قايماز، الشيخ، الإمام، الحافظ، شمس الدين، أبو عبد الله الذهبي...، توفي -رحمه الله تعالى-، في ثالث ذي القعدة، سنة ثمان وأربعين وسبع مئة، ودفن في مقابر باب النصر، ومولده سألته عنه فقال: في ربيع الآخر سنة ثلاث وسبعين وست مئة [1].

11- محمد بن محمد بن الحسن بن نباته: محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن الحسن بن نباته، يلقب محيي الدين، ابن الشاعر المشهور، وقدم القاهرة بعد التسعين، ومات بالقرب من ذلك، وجزم مختصر ضوء السخاوي أنه توفي سنة (768هـ) [2].

الجانب المهني عند ابن دقيق العيد:

فأعمال الإمام ابن دقيق العيد تكاد تنحصر في عملين لا ثالث لهما، وهما: التدريس، والقضاء، فقد امتهن الإمام ابن دقيق العيد، التدريس في مدارس عدة، بعضها في مدينة قوص، وأخرى في القاهرة، وتخرج على يديه عدد كبير من العلماء والقضاة وغيرهم، وبالإضافة إلى مهنة التدريس، فقد تولى القضاء، وتدرج فيه، إلى أن أصبح قاضياً للقضاة، سنة 695هـ ونذكر بعض أقوال العلماء في ذلك: قال الإسنوي: (واشتغل أيضاً على البهاء القفطي، الذي استقر بعد ذلك باسنا، قاضياً، ومدرساً...) [3].

وقال الأدفوي: (درَّس بالفاضلية، والمدرسة المجاورة للشافعي، والكاملية، والصالحية بالقاهرة، ودرَّس بقوص، بدار الحديث ببيت له) [4]. وقال ابن حجر: (قال البرزالي فِي تاريخه: وفي يوم السبت الثامن عشر من جمادى الأولى سنة 695هـ ولي القضاء بالديار المصرية الشيخ، الإمام، مفتي الفرق، بقية السلف، تقي الدين، أبو الفتح، القشيري، المعروف بابن دقيق العيد عوضاً عن تقي الدين ابن بنت الأعز، قلت: فاستمر فيه إلى أن مات في صفر سنة (702) [5]، وولي القضاء ثمان سنين [6].

---

(1). الصفدي، **أعيان العصر وأعوان النصر**، مصدر سابق، ج4، ص 288-289. وينظر ابن حجر، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، مصدر سابق، رقم 894، ج5، ص66-68.

(2). ابن حجر، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، مصدر سابق، رقم 1949، ج5، ص498. وابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصدر سابق، ج6، ص212.

(3). الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الشافعيّ، أبو محمد جمال الدين (2002م). **طبقات الشافعية**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط1 ج2، ص102-103، دار الكتب العلمية.

(4). الأدفوي، **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد**، مصدر سابق، ص597.

(5). ابن حجر، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، مصدر سابق، ج5، ص 351. وينظر الزركلي، **الأعلام**، مصدر سابق، ج6، ص284. وينظر ابن حجر، **رفع الإصر عن قضاة مصر**، مصدر سابق، ج1، ص395. وينظر ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصدر سابق، ج 8، ص12.

(6). ابن قاضي شهبة، **طبقات الشافعية**، مصدر سابق، ج2، ص230-231. وينظر الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (1988م). **معجم الشيوخ الكبير**، (تحقيق: الدكتور محمد الحبيب الهيلة)، ط1، ج2، ص239، مكتبة الصديق، الطائف، المملكة العربية السعودية.

مصنفاته الإمام ابن دقيق العيد:

صنف الإمام ابن دقيق العيد الكثير من المصنفات البديعة، الدالة على اطلاعه وسعة علمه وتبحره في شتى العلوم، قال عنه الأدفوي: (وفي تصانيفه من الفروع، والوجوه، والأقاويل، ما ليس في كثير من المبسوطات، ولا يعرفه كثير من النقلة...) [1]. وقال ابن كثير: (رحل في طلب الحديث، وخرَّج وصنَّف فيه إسناداً ومتناً مصنفات عديدة فريدة مفيدة) [2]. وكان علاَّمة في المذهبين، عارفاً بالحديث وفنونه، سارت بمصنفاته الركبان، وكان من أذكياء زمانه، واسع العلم، كثير الكتب، مديماً للسهر، مكباً على الاشتغال، ساكناً، وقوراً، ورعاً، قل أن ترى العيون مثله، له تصانيف) [3].

وقد عرفت مؤلفات ابن دقيق العيد –رحمه الله- في علم الحديث النبوي الشريف، وكتب لها القبول بين العلماء، وإن هذه المصنفات الحديثية، لتشهد بقربه من السنة وعنايته بها ؛ لا سيما ما يتعلق بجانب أحاديث الأحكام ، فله المطوَّل منها والمختصر ولم يقف –رحمه الله- عند جمعها فحسب؛ بل تجلَّت فتوحات الله عليه، في بيان فقه متونها وأسانيدها؛ فكما كان له فقه استنباط للأحكام ودقائق المسائل من النصوص، كان له من ذلك الحظ الوافر عند دراسة الأسانيد ؛ ومن كلامه الدَّال على ذلك قوله: " إن وصف الراوي بالوهم في حديث ما، ينبغي أن ينظر فيه إلى مقدار الوهم في المتن، هل يتناسب مع درجة حفظ الراوي" فقد ألف –رحمه الله- في العقائد، والحديث، والفقه، والأصول، والأدب [4]،

ومن تصانيفه:

1. الإمام في معرفة أحاديث الأحكام [5].
2. الإلمام بأحاديث الأحكام [6].
3. شرح الإلمام [7].

---

(1). الأدفوي، **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد**، مصدر سابق، ج1، ص576-581.

(2). ابن كثي، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (1988م). **البداية والنهاية**، (تحقيق: علي شيري)، ط1، ج14، ص31، دار إحياء التراث العربي.

(3). الذهبي، **معجم الشيوخ الكبير**، مصدر سابق، ج 2، ص249. وينظر الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مصدر سابق، ج4، ص182. وينظر الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله (1250هـ). **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، ج2، ص229، دار المعرفة بيروت. وينظر الزركلي، **الأعلام**، مصدر سابق، ج6، ص283.

(4). القحطاني، **القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد (702هـ) من خلال كتابه: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا ودراسة (رسالة ماجستير)**، مصدر سابق، ص71-72.

(5). هذا الكتاب هو موضوع الرسالة وسيأتي الكلام عنه مفصلاً في موضعه من الدراسة المبحث الثاني ص40-42.

(6). وهو كتاب مطبوع بتحقيق محمد سعيد مولوي، سنة 1383هـ وهو مختصر من كتاب الإمام المتقدم الذكر وسنأتي عليه بشيء من التفصيل في موضعه من الدراسة المبحث الثاني، ص43-44.

(7). وهو شرح كبير للكتاب السابق، ولم يكمل، وطبع في مجلدين بتحقيق عبد العزيز السعيد سنة 1418هـ-1997م، وهي طبعة ناقصة؛ لأن التحقيق كان لسدس الموجود من هذا الكتاب، وسنأتي عليه بشيء من التفصيل في موضعه من الدراسة ص45-46.

4. الاقتراح في بيان الاصطلاح [1].
5. أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام [2].
6. تحفة اللبيب في شرح التقريب [3].
7. شرح الأربعين حديثاً للنووي [4].
8. اقتناص السوانح: ولا نعرف عنه شيئا إلا ما قال الأدفوي: (وهو كتاب أتى فيه بأشياء غريبة، ومباحث عجيبة، وفوائد كبيرة، ومواد عزيزة) [5].
9. شرح مقدمة المطرزي في أصول الفقه [6]. ذ كره الأدفوي [7].
10. ديوان خطب: أنشأها لما كان خطيبا في قوص. ذكره الإسنوي [8]. [9]

وبهذه الكتب التي ذكرت وغيرها مما لم أذكر، يكون الإمام ابن دقيق العيد قد ترك لنا مكتبة علمية زاخرة بشتى أنواع العلوم، وهي إن دلَّت على شيء؛ فإنَّما تدل على عقليه علمية فذة، وشخصية رائدة محيطة بجميع جوانب الحياة، الأمر الذي أكسبه المكانة العالية لدى أساتذته وتلاميذه؛ فاعترفوا له بالفضل والعلم، واعتبروه من أبرز علماء القرن السابع لا بل من المجددين فيه.

---

(1). طبع الكتاب بتحقيقين: تحقيق د.عامر حسن صبري، 1996م، وتحقيق الدكتور: قحطان الدوري، سنة 2006م، وهو كتاب في علوم أصول الحديث تضمن مادة مختصرة في تسعة أبواب وأودع فيه مؤلفه آراء وملاحظات على ابن الصلاح وغيره.

(2). الكتاب عبارة عن مجلدين قامت بطبعه ونشره مطبعة السنة المحمدية سنة 1372هـ – 1953م، بتحقيق محمد حامد الفقي– وأحمد محمد شاكر، ثم في دار الفكر 1997م بتحقيق عبد القادر عرفان حسونة، وهو شرح على عمدة عبد الغني المقدسي في الحديث المسمى (عمدة الأحكام الصغرى)، حيث قام مؤلفه عبد الغني المقدسي بجمع كم كبير من أحاديث الأحكام ورتبها على حسب أبواب الفقه، أما (أحكام الأحكام) أملاه ابن دقيق على تلميذه ابن الأثير، وهو شرح لهذه الأحاديث من حيث ألفاظها وبيان معانيها واستخراج الأحكام الفقهية والمسائل فيها وآراء الفقهاء.

(3). طبع مرتين: قامت بطبع هذا الكتاب دار أطلس للنشر والتوزيع سنة 1999م، بتحقيق صبري بن سلامة شاهين وتحقيق عبد الستار الكبيسي، دار ابن حزم سنة 1429هـ، وهذا الكتاب في الفقه يعد من أهم الشروح لواحد من أشهر المتون في المذهب الشافعي وهو (شرح متن القاضي أبي شجاع المسمى الغاية والتقريب) لذا سمي الكتاب بهذين الأسمين.

(4). وقد طبع هذا الشرح عدة مرات منها: في المطبعة المنيرية في مصر دون تاريخ وطبعة في مكتبة القاهرة في مصر دون تاريخ بتصحيح الشيخ طه محمد الزيني وطبعة مؤسسة دار العلوم في بيروت، سنة 1400هـ ، وفي مطابع المدينة المنورة نشر مكتبة التراث الإسلامي في مصر، وطبعة دار الأرقم بالرياض سنة 1416ه، وهو كتاب من أنفع ما جمعه العلماء من ما يسمى الأربعينات، وذلك أن يجمع العالم أربعين حديثاً في مجملها أحاديث صحيحة، اشتهر هذا الكتاب وذاع صيته وتلقته الأمة بالقبول ومال إليه العلماء بالشرح والبيان ، وكان من بينهم ابن دقيق العيد الذي كان له هذا الشرح.

(5). الأدفوي، **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد**، مصدر سابق، ص576.

(6). لمطرزي لم أجد له ترجمة وهو (صاحب مقدمة في أصول الفقه).

(7). لأدفوي، **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد**، مصدر سابق، ص576.

(8). الإسنوي، **طبقات الشافعية**، مصدر سابق، ج2، ص230.

(9). للاستزادة في موضوع مصنفات ابن دقيق العيد ينظر قحطان الدوري، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، مصدر سابق، ص150-197. وينظر القحطاني، **القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد (702هـ) من خلال كتابه: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا ودراسة (رسالة ماجستير)**، مصدر سابق، ص-72-93.

ثالثاً : التعريف بأحاديث الأحكام والتصنيف فيها

التعريف بأحاديث الأحكام:

تعريف الحديث: الأحاديث لغة: جمع حديث، والحديث في اللغة له عدة معان:

أولاً: وهو الجديد، نقيض القديم والحُدوث: نقيض القِدمَة، حَدَثَ الشيءُ يحدثُ حدوثاً وحَدَاثَة وأحدَثَهُ هو، فهو مُحدَث وَحَديث، وكذلك استَحدَثَهُ.

ثانياً: (الحديث) الخبر قليله وكثيره، وجمعه (أحاديث) على غير القياس، و(استَحدَثَ) خبراً وجد خبراً جديداً[1].

وفي اصطلاح علماء الإسلام: "ما أضيف إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خِلْقِيٍّ أو خُلُقِيٍّ"، وعلى هذا التعريف لا يدخل في التعريفِ الحديثُ الموقوفُ، وهو ما أضيف -أي نسب-إلى الصحابي، ولا المقطوعُ، أي ما أضيف للتابعي وهو مذهب الكرماني والطيبي ومن وافقهما، لكن الجمهور ذهبوا إلى أنهما من الحديث، وسوَّوا في الدلالة بين الحديث والخبر أيضا. قال الحافظ أحمد بن علي بن حجر في نزهة النظر:" الخبر عند علماء الفن مرادف للحديث فلا فرق إذن عند الجمهور بين الحديث والخبر فالتعريف لمختار للحديث هو: ما أضيف إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خِلقِيٍّ أو خُلُقِيٍّ أو أضيف إلى الصحابي أو التابعي "[2].

تعريف الأحكام:

لغةً: جمع حُكُم، والحُكمُ في اللغة: الحِكمَةُ من العلم، والفقه والقضاء بالعدل، وهو مصدر حَكَمَ يَحكُمُ قال الله تعالى: (وآتيناه الحُكمَ صبيا) [3]. أي علماً وفقهاً [4].

اصطلاحاً: خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين، بالاقتضاء، أو التخيير [5].

---

(1). ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي، (1414هـ)، **لسان العرب**، ط3، ج2، ص131، فصل الحاء المهملة، دار صادر، بيروت. وينظر الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي المتوفى (1999م). **مختار الصحاح**، (تحقيق: يوسف الشيخ محمد)، ط5، ج1، ص68، مادة (ح د ث)، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا. وينظر الفيروز آبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادى (2005م). **القاموس المحيط**، (تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة)، ط8، ج1، ص167، فصل الحاء، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

(2). العتر، نور الدين محمد الحلبي، **منهج النقد في علوم الحديث** (1997م). ط3، ج1، ص26-27، دار الفكر دمشق، سورية.

(3). سورة مريم الآية رقم (12).

(4). ابن منظور، **لسان العرب**، مصدر سابق، ج12، ص140-141، فصل الحاء المهملة. وينظر الرازي، **مختار الصحاح**، مصدر سابق، ج1، ص78، مادة (ح ك م).

(5). الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الشافعيّ، أبو محمد، جمال الدين (1999م). **نهاية السول شرح منهاج الوصول**، ط1، ج1، ص16، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

وتعريف أحاديث الأحكام باعتباره لقباً على علم معين المراد به: (علم يبحث في أقوال الرسول – صلى الله عليه وسلم– وأفعاله وتقريراته، من حيث تعلقها بأفعال المكلفين؛ بالاقتضاء أو التخيير، أو الوضع) [1].

يقول محمد سليمان الفرا في تعريف أحاديث الأحكام باعتبارها مركبا إضافيا: "الأحاديث النبوية المتعلقة بالأحكام الشرعية العملية "، وقال أيضا: تعريف أحاديث الأحكام باعتبارها عَلَمَاً: شاع استخدام مصطلح أحاديث الأحكام على اعتبار أنه اسم علم على نوع من الأحاديث الشريفة في كل كتب الفقه وأصوله، ويمكننا أن نعرِّفها على النحو التالي:

أحاديث الأحكام هي: " الأحاديث النبوية الصحيحة والحسنة، التي يمكن بصحيح النظر فيها الوصول إلى حكم شرعي عملي" **وشرح التعريف قولنا: (الأحاديث):** جنس في التعريف يشمل كل أحاديث مرفوعة أم لا، نبوية أم لا، وهو قيد أخرج أيضا غير الأحاديث كالآيات القرآنية ونحوها...،**وقولنا (النبوية):** أخرج غير المرفوعة إلى النبي ؛ الحديث الموقوف ؛ لأن قول الصحابي ليس حجة على الراجح ، والمقطوع وهو المنسوب إلى التابعي ، **وقولنا (الصحيحة والحسنة):** قيد أخرج الأحاديث الضعيفة الموضوعة ؛ لأنها يبنى عليها حكم شرعي وهناك ضوابط لروايتها ، العمل بها كما قال العلماء، **وقولنا (حكم):** قيد أخرج الأحاديث التي يستفاد منها غير الأحكام، كقصص السابقين، **وقولنا (شرعي):** أخرج الأحاديث التي يستفاد منها الأحكام غير الشرعية ؛ كاللغوية، فأحاديث الرسول تصلح شواهد على قواعد اللغة باتفاق اللغويين . **وقولنا (عملي):** أخرج أحاديث العقيدة والزهد والمناقب وغيرها، لأنها ليست موضع دراستنا، ولا يستفاد منها أحكام فقهية) [2].

أهمية أحاديث الأحكام

تعتبر أحاديث الأحكام بمثابة التفسير الفقهي للسنة النبوية وشروحها، بل هي الأساس في بناء الأحكام الشرعية، يقول محمد سليمان الفرا: (...، لذلك نجد بأن العلماء المسلمين اهتموا بجمعها ودراستها وشرحها وبيان الأحكام المستنبطة منها؛ إن في العقيدة أو التشريع أو الأخلاق ونحوها، ومن هذه العلوم التي ظهرت: التفسير الفقهي للسنة النبوية، وهو ما يسمى بأحاديث الأحكام وشروحها، بل

(1). قاروت، نور حسن عبد الحليم (1998م). **مدخل لدراسة أحاديث الأحكام**، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة، العدد 18، ص141، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى.

(2). الفرا، أ. محمد سليمان، بحث **في أحاديث الأحكام وأشهر مؤلفاتها**، ص1، الجامعة الإسلامية، غزة، فرع الجنوب، خان يونس.

هي الأساس في بناء الأحكام الشرعية؛ لأنه في الغالب لا يمكن الوقوف على الحكم الشرعي إلا بالرجوع على نصوص السنة المطهرة) [1].

وتعتبر أحاديث الأحكام من المواد التي تحظى بأهمية خاصة بين مواد الفقه والحديث، حيث تمثل الدليل لمعظم الأحكام الشرعية، فعليها يعتمد الفقيه في استنباط الأحكام، وبناءً على معرفته لها يحكم على مستوى الملكة الفقهية لدى المجتهد، وهي أحد أهم الأسس في تكوين هذه الملكة، ونظراً لتفردها بين مواد الفقه والحديث، ونظراً لمكانتها فإنها تحتاج إلى أساليب خاصة في تعلمها وتعليمها [2].

ولا بد لمن ينتمي إلى الفقه، من أن يكون ذا عناية بالأحاديث والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين، ومن بعدهم في الأحكام الأصيلة والفرعية، ليكون على بينة من أمره، فيصون نفسه من محاولة إجراء القياس على ضد المنصوص ، ويحترز من مخالفة الإجماع ؛ ذلك أنه لا يمكن تفريق ما يصح فيه القياس؛ مما لا يصح هو فيه، وتمييز ما يستساغ فيه الخلاف، مما لا يسوغ فيه غير الإتباع المجرد ، إلا لمن أحاط خبرا بموارد النصوص الشرعية ، ووجوه التفقه فيها ، واستقرأ الآثار الواردة من فقهاء السلف في الأحكام الفقهية؛ فهو الذي يقدر أن يتصوَّن من القياس في مورد النص، وهو شنيع وهو الذي يستطيع أن يتحرز من الخلاف في موطن الإجماع.

كما أنَّ دراسة أحاديث الأحكام تربي الملكة الفقهية والقدرة الاستنباطية في نفس الطالب؛ فيعرف كيف وصل العلماء إلى الأحكام من أدلتها [3]، وأهمية هذا العلم تتجلى فيما يلي:

(أولاً: أنَّ الأحكام المستفادة من أحاديث الأحكام هي المرجع الفاصل بين المتنازعين، وفي ذلك يقول الحق سبحانه: "فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول" [4].

ثانياً: أن الأدلة الشرعية:

- أصلها الأول القرآن الكريم المتعبد بتلاوته، المعجز في لفظه، وتسمى المباحث والموضوعات الفقهية به، بعلم آيات الأحكام وأكثرها مجملة.

- والأصل الثاني للأدلة الشرعية غير المتعبد بها...، وعليه أكثر الأحكام الفقهية ويسمى بعلم أحاديث الأحكام، ويقول الإمام النووي مبيناً لأهميته:"على السنن مدار أكثر الأحكام الفقهيات، فإن أكثر

(1). الفرا، **بحث في أحاديث الأحكام وأشهر مؤلفاتها**، مصدر سابق، ص2.
(2). عويضة، محمد عبد الله (1999م). **تدريس مادة أحاديث الأحكام في الجامعات**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، عدد2، ج1، ص49.
(3). الفرا، أ. محمد سليمان، **بحث في أحاديث الأحكام وأشهر مؤلفاتها**، مصدر سابق، ص7-8.
(4). سورة النساء آية رقم (59).

الآيات الفروعيات مجملات، وبيانها في السنن المحكمات، وقد اتفق العلماء على أن من شرط القاضي والمفتي أن يكون عالماً في الأحاديث الحكميات".

ثالثاً: رفض الأئمة الأعلام وتحذيرهم من الاعتماد على أقوال الرجال وترك قول النبي –صلى الله عليه وسلم–، واعتبارهم ذلك ضلالاً فيقول الإمام أبو حنيفة -رحمه الله-: "لم تزل الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث؛ فإن طلبوا العلم بلا حديث فسدوا"، ومن ذلك قول أبي يوسف من أئمة الحنفية: "لا يحل لأحد أن يقول قولنا حتى يعلم من أين قلناه"، وقول إمام المالكية مالك بن أنس -رحمه الله-: "ما كان من كلامي موافقا للكتاب والسنة فخذوه ...،" ويقول إمام الحنابلة أحمد بن حنبل -رحمه الله- "الإتباع أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه" و"عليكم بأصحاب الآثار والسنن...".

رابعاً: تميز أحاديث الأحكام عن غيرها لأن أحاديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم– على أقسام، أحاديث تذكر فيها صفة الرب وجلالته وعظمته، وأخرى في القصص، ومنها ما يرد في ذكر الموت ووصف الجنة والنار، ومنها ما يذكر فيه الأخلاق والآداب والفضائل والزهد، كما وتوجد علوم حديثية لها مجالات تخصصية أخرى كمعرفة الأسانيد والرجال والطرق.

خامساً: يتعلم الدَّارس من خلال دراسة أحاديث الأحكام التطبيق العملي للقواعد الأصولية، فمن خلال أوامره –صلى الله عله وسلم– التي ترد في الأحاديث يتعلم القاعدة الأصولية "الأمر يفيد الوجوب".

سادساً: يتعرف من خلال هذا العلم على كيفية استدلالات الفقهاء بالأحاديث، وأسباب عدم احتجاج البعض ببعض الأحاديث، وهذه المعرفة تكسبه أدباً في التعامل مع أقوال العلماء؛ فلا يـتَّهِمَهُم بتقديم آرائهم على أقوال النبي – صلى الله عليه وسلم–.

سابعاً: لعل من أهم الفوائد التي يحصلها الطالب المجد حصر الخلاف المذهبي في مسائل الحلال والحرام، وتضييقه، ومعرفة الرأي القوي والراجح المستند الى الدليل وعدم تركه إلى غيره، فقد يختلف العلماء في مسألة إلى ثمانية أقوال أو أكثر، وفي ذلك يقول الشاطبي: "ولقد زل بسبب الإعراض عن الدليل والاعتماد على الرجال أقوام خرجوا بسبب ذلك عن جادة الصحابة والتابعين ..." [(1)]، وما تقدم مختصر لأهمية هذا العلم المسمى بأحاديث الأحكام، ويظهر لي أن تقديم مستويات آيات الأحكام، وأحاديث

(1). الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي (1992م). **الاعتصام**، (تحقيق: سليم بن عيد الهلالي)، ط1، ج2، ص863، دار ابن عفان، السعودية.

الأحكام في التدريس قبل غيرها تؤسس طالباً له قدر طيب من الفهم العميق والمعرفة في الأحكام الشرعية، ولقد كان الكتاب والسنة الأساس الذي يبدأ بهما السلف ونصوصهما تمثل الحجة الحاكمة والمنار الذي يهدي إلى الحق، والشرف يثبت لطالب العلم والمعلم بحسب ما اتصفوا به من الدخول تحت أحكامها والعمل بها قولاً واعتقاداً وعملاً) [1].

وبما ذكرنا من نقاط، تكمن الأهمية، ويتأكد بذلك اهتمام العلماء فيها، من خلال جمعها ودراستها وشرحها.

عدد أحاديث الأحكام وعناية العلماء فيها

فيما مضى كانت كتب أحاديث الأحكام مخطوطة وغير مخدومة، إذ يصعب على طالبها جمع مادتها والإحاطة بعدد أحاديث الأحكام من خلالها، ومع مرور الزمن خُدِمَت مادتها و أصبح جمعها بكل أصنافها صحيحها وحسنها وضعيفها وموضوعها من السهولة بمكان، إذ تنوعت طرق التصنيف فيها من قبل العلماء؛ فَخُدِمَت مخطوطاتها، وتعددت بذلك مصنفاتها ،وظهرت مادتها ، وكل واحد منهم أضاف فيها شيئا جديدا ، إذ يقول الإمام الشافعي في ذلك: (...، لا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيءٌ ؛ فإذا جُمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن، وإذا فُرّق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها ثم ما كان ذهب عليه منها موجوداً عند غيره، وهم في العلم طبقات منهم الجامع لأكثره، وإن ذهب عليه بعضه، ومنهم الجامع لأقلّ مما جمع غيره وليس قليلُ ما ذهب من السنن على من جمع أكثرَها: دليلاً على أن يُطلب علمه عند غير طبقته من أهل العلم، بل يُطلب عن نظرائه ما ذهب عليه حتى يؤتى على جميع سنن رسول الله -بأبي هو وأمي- فيتفرَّد جملة العلماء بجمعها، وهم درجات فيما وَعَوا منها...،) [2].

أما الأحاديث التي يدور عليها الحلال والحرام؛ فهي تقريبا موجودة في الصحيحين، وقد قدرها البعض بخمسمائة حديث، والمعروف أن غالب أحاديث الأحكام التي أخرجها مالك في الموطأ قد أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما، فقد روى البيهقي: (...، حدثنا أبو إسماعيل: محمد بن إسماعيل السُّلمي قال: سمعت البُوَيطي يقول: سئل الشافعي فقيل له: كم أصول الأحكام؟ فقال: خمسمائة، قيل له: فكم

(1). قاروت، **مدخل لدراسة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ص146-149.

(2). الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (1940م). **الرسالة**، تحقيق: أحمد شاكر، ط1، ج1، ص34، مكتبه الحلبي، مصر.

أصول السُّنن؟ قال: خمسمائة، فقيل له: كم منها عند مالك؟ قال: كلها إلا خمسة وثلاثين، قيل له: كم عند ابن عيينه؟ قال: كلها إلا خمسة.) [1].

ولذلك قام الإمام ابن دقيق العيد بكتابة كتابه -(الإمام في معرفة أحاديث الأحكام)-، معتمدا على صحيحي البخاري ومسلم فقط، وفي الصحيح ما يغني عن الضعيف.

يقول محمد عمر بازمول في كتابه الإضافة:"...، أحمد بن حنبل قوله: سمعت من ابن مهدي يقول: الحلال والحرام من ذلك -يعني: جملة الأحاديث المرفوعة الصحيحة- ثمانمائة حديث "، وكذا قال اسحق بن راهويه عن يحيى بن سعيد وقال ابن المبارك: "تسعمائة" وقال أبو يوسف:"هي ألف ومائة" وقيل:"خمسمائة"، وأشار أبو داود إلى أنه: ثمانمائة وأربعة آلاف حديث، وهي التي احتواها كتابه "السنن" وقيل: ثلاثة آلاف وقال ابن العربي:"إن الذي في الصحيحين من أحاديث الأحكام نحو ألف حديث"، وقال القاضي أبو يعلى:" الذي يدل عليه قول أحمد بن حنبل أن الأصول التي يدور عليها العلم عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ينبغي أن يكون ألفاً أو ألفاً ومائتين". وقال ابن قيم الجوزية (ت751ه):"وأصول الأحكام التي تدورعليها نحو خمسمائة حديث، وفرشها وتفاصيلها نحو أربعة آلاف حديث " وقال ابن حجر (ت852هـ) بعد ذكره بعض الأقوال السابقة في عدد أحاديث الأحكام:"ومرادهم بهذه العدة ما جاء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من أقواله الصريحة في الحلال والحرام والله أعلم وقال كل منهم بحسب ما يصل اليه، ولهذا اختلفوا " [2].

وكانت عناية العلماء في أحاديث الأحكام قديمة؛ فقد ذكر بأنّ ابن إسحق لم يكن مهتما فقط بتدوين السنة، وإنما كان قبل ذلك مهتما بتدوين أحاديث الأحكام، يقول الدكتور سليمان العودة في ذلك: (لم يكن اهتمام "ابن إسحاق" قاصراً على السيرة، فقد اهتم قبل ذلك بتدوين أحاديث الأحكام ...،) [3]، وأول من عُرِفَ عنه أنّه جمع أحاديث الأحكام هو الحافظ عبد الحق الإشبيلي المتوفى (581هـ) في كتابه الأحكام الكبرى، وقد انتقاه وجرّده من كتب الأئمة المحدثين [4].

---

(1). البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (1970م). **مناقب الشافعي للبيهقي**، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط1، ص519، مكتبة دار التراث، القاهرة.

(2). بازمول، محمد عمر سالم، **الإضافة دراسات حديثية**، ص262-264، دار الهجرة للنشر والتوزيع.

(3). العودة، سليمان بن حمد، **السيرة النبوية في الصحيحين وعند ابن إسحاق (دراسة مقارنه في العهد المكي)**، ص68، مؤسسة نور الإسلام www islamlight.net.

(4). العبدلي، أ. د. بندر العبدلي12-45-16-04-01-2015-100/.../dwrah.com/site/index.php.

وكتب أحاديث الأحكام على مستويات من حيث عدد أحاديثها، ولا بد لنا هنا من ذكر موازنة على سبيل المثال لا الحصر، بين عدد أحاديث بعض هذه الكتب المشهورة والتي أفردها العلماء بالتأليف والجمع في أحاديث الأحكام، ونذكر منها:

1- عمدة الأحكام من كلام خير الأنام -صلى الله عليه وسلم-: (للإمام الحافظ تقي الدين أبي محمد ،عبد الغني المقدسي، الجماعيلي، الحنبلي (541هـ-600هـ) ، وهو يحتوي على (430) حديثا ، من أجود الكتب التي صنفت في أحاديث الأحكام، إذ انتقى المؤلف أحاديثه مما اتفق عليه الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما إلا في القليل منها ممن انفرد به أحدهما، وألفه استجابة لطلب بعض طلبة العلم في اختصار جملة من أحاديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وقد أجاد فيه وأفاد، وسهل على طلبة العلم حفظه ودراسته ، حيث إن أحاديثه لا تزيد على أربعمائة حديث ونيف...) [(1)].

2- بلوغ المرام من أدلة الأحكام: (لأبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، وقد تضمَّن ألف وخمسمائة واثنان وثمانون حديثا (1582) [(2)].

3- الدراية في تخريج أحاديث الهداية: (لأبي الفضل، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت852هـ)، وقد تضمَّن ألف حديث وخمسة وثمانين (1085) [(3)].

ويظهر لنا مما سبق من نصوص بأن عبارات العلماء المتقدمين في عدد أحاديث الأحكام قد أختلفت، مع اتفاق أكثرهم على حصر الأحاديث الصحيحة المرفوعة إلى النبي –صلى الله عليه وسلم -، وهذا الاختلاف عندهم بما ذكره الإمام ابن حجر يرجع إلى أن كل منهم يحسب ما وصل إليه من أحاديث ، والواضح الراجح في عدد أحاديث الأحكام من أقوالهم السابقة ، أنها مترددة ما بين خمسمائة حديث وهي (الأصول) إلى أربعة الآف حديث وهي (الطرق والتفصيلات)، وهذا الذي ذهب إليه الإمام الشافعي بقوله: بأنَّ عددها من حيث الأصول التي تدورعليها خمسامئة حديث،وهي في بسطها وتفصيل أحكامها كما قال ابن القيم الجوزية تصل نحوأربعة الآف حديث.

---

(1). الجماعيلي، تقي الدين، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي، الجماعيلي، الدمشقي، الحنبلي، (1988م)، **عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم**، دراسة وتحقيق: محمود الأرناؤوط مراجعة وتقديم: عبد القادر الأرناؤوط، ط2، ج1، ص28، دار الثقافة العربية، دمشق، بيروت، مؤسسة قرطبة، مدينة الأندلس.

(2). ابن حجر العسقلاني، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (1424هـ)، **بلوغ المرام من أدلة الأحكام**، تحقيق: سمير بن أمين الزهري، ط7، ج1، ص468، دار الفلق، الرياض.

(3). ابن حجر العسقلاني، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، السيد عبد الله هاشم اليماني، ج2، ص298، دار المعرفة، بيروت.

كتب أحاديث الأحكام وتنوع طرق التصنيف فيها:

على الرغم من تنوّع طرق التصنيف في أحاديث الأحكام إلا أن الكتب المتخصّصة في شرحها والمطبوعة فيها قليلة، ومما يدل على ذلك موضوع بحثنا هذا كتاب (الإمام في معرفة أحاديث الأحكام)، والذي بقي زمناً طويلاً مخطوطاً في موضوعه بالربع المتوفر منه، مع فقد أكثره، وخلط أهل العلم بينه وبين الكتب الأخرى الشارحة له والمختصرة منه، كـ (الإلمام وشرحه)، إلا أنّ الله -سبحانه وتعالى- يسر له من أهل العلم المعاصرين المخلصين من يخدمه كأمثال الدكتور سعد آل حميد.

وأما تعريف كتب أحديث الأحكام فيقول الزهراني في ذلك:" وكتب أحاديث الأحكام في اصطلاح المحدثين: هي الكتب التي اشتملت على أحاديث الأحكام فقط، وهي أحاديث انتقاها مؤلفو هذه الكتب من المصنفات الحديثية الأصول، ورتبوها على أبواب الفقه"[(1)].

وأما عناية العلماء في التصنيف فيها يقول محمد عمر بازمول: (... فصنف العلماء هذه الكتب وقصدوا بها تقريب الوقوف على أحاديث الأحكام وجعلها سهلة المأخذ، ولم يدَّع أحد منهم أنه حصر وجمع كل سنة لها تعلق بالأحكام؛ لأنه قل حديث يخلو عن الدلالة على حكم شرعي، نعم أحاديث الأحكام الأساسية وإن كثرت محصورة في دواوين السنة، والمعوَّل عليه منها مشهور كالصحيحين والسنن الأربعة وما أشبهها، وتنوعت طرقهم في التصنيف في أحاديث الأحكام: فمنهم من أطال، ومنهم من اختصر، ومنهم من شرط على نفسه أن لا يخرِّج إلا ما اتفق عليه الشيخان، ومنهم من جمع ما وجده من أدلة الأحكام سواء منها الصحيح أم الضعيف لاعتبارات مختلفة، ومنهم من أفردها للأحاديث المرفوعة فقط، ومنهم من ضم إليها الموقوف، ومنهم من ساقها بأسانيدها في الكتب التي خرجها عنها، ومنهم من ساقها دون أسانيد مكتفيا بالعزو إلى دواوين الحديث إلى غير ذلك) [(2)].

أهمّ المصنفات في أحاديث الأحكام وجهود ابن دقيق العيد فيها

عني العلماء بأحاديث الأحكام، فعليها مدار الأحكام الشرعية، ويستخدمها الفقهاء والعلماء ولا يسع الفقيه الجهل بها بأيِّ حال من الأحوال، فألفوا فيها كتباً كثيرة أصطلح عليها بكتب أحاديث الأحكام، وقد تحرَّوا فيها الصحة ما استطاعوا إلى ذلك، مجردين الأحاديث فيها من أسانيدها، وهم في الغالب

(1). الزهراني، أبو ياسر، محمد بن مطر بن عثمان آل مطر (1996م). **تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري**، ط، ج1، ص212، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.
(2). بازمول، **الإضافة دراسات حديثية**، مصدر سابق، ص259-260.

يقتصرون على محل الشاهد عندهم، مواكبين في ذلك منهج التأليف السائد في عصرهم والقائم على الاختصار.

فهذا الإمام العراقي يقول: (فقد أردت أن أجمع لابني أبي زرعة مختصراً في أحاديث الأحكام، يكون متصل الأسانيد بالأئمة الأعلام فإنه يقبح بطالب الحديث بل بطالب العلم أن لا يحفظ بإسناده عدة من الأخبار، ويستغني بها عن حمل الأسفار في الأسفار، وعن مراجعة الأصول عند المذاكرة والاستحضار ويتخلص به من الحرج بنقل ما ليست له به رواية، فإنه غير سائغ بإجماع أهل الدراية، ولما رأيت صعوبة حفظ الأسانيد في هذه الإعصار لطولها، وكان قصر أسانيد المتقدمين وسيلة لتسهيلها، رأيت أن أجمع أحاديث عديدة في تراجم محصورة وتكون تلك التراجم فيما عُدَّ من أصح الأسانيد مذكورة...) [1]، ويقول محمد عويضة في التصنيف فيها: (اعتنى العلماء بأحاديث الأحكام ، وهي التي عليها مدار الأحكام الشرعية ، ويستخدمها الفقهاء والعلماء، ولا يسع الفقيه الجهل بها والمصنفات في أحاديث الاحكام على ضربين:

أولا: كتب جمعت احاديث الاحكام من مصنفات الحديث المختلفة، بغض النظر عمن اعتمدها واخذ بها من الفقهاء.

ثانياً: كتب اعتمدت على أحاديث الاحكام التي اعتمدها مذهب من المذاهب الأربعة المشهورة، وهذه في الحقيقة هي جمع للأحاديث التي اعتمدها كل مذهب فقهي، وتخريجها لبيان مصدرها من كتب الحديث وبيان صحتها أو ضعفها) [2]، وهي كثيرة متعددة ومن أشهرها ما يلي:

أ- المصنفات في أحاديث الأحكام عامة:

1. الأحكام الشرعية الكبرى، لأبي محمد، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدي، الإشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت587 هـ)، في ست مجلدات.
2. الأحكام الوسطى، نفس المصنف، في مجلدين.
3. الأحكام الصغرى، نفس المصنف، في مجلد.

(1). العراقي، زين الدين، أبي الفضل، عبد الرحيم بن الحسين (2000م). **طرح التثريب في شرح التقريب**، ط1، ج1، ص15، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

(2). عويضة، **تدريس مادة أحاديث الأحكام في الجامعات**، مصدر سابق، ج1، ص53.

4. عمدة الأحكام عن سيد الأنام في جزئين: تقي الدين، أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، الحنبلي، (ت600هـ)، وقد شرح هذا المصنف ابن دقيق العيد وابن مرزوق الخطيب، وسراج الدين ابن الملقن، والمجد الفيروز أبادي.

5. الإمام في أحاديث الأحكام، لتقي الدين، أبي الفتح، محمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد (ت702هـ).

6. الإلمام في أحاديث الأحكام، وهو لنفس المصنف، وهو مختصر كتاب الإمام وقد شرحه كثير من العلماء.

7. المنتقى في الأحكام، لمجد الدين، عبد السلام ابن عبد الله بن تيمية، الحراني، (ت621هـ)، وهو الذي شرحه الشوكاني في كتابه المسمى نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار.

8. بلوغ المرام من أحاديث الأحكام، للحافظ ابن حجر العسقلاني (852هـ) وقد شرحه كثيرون، منهم الأمير الصنعاني في كتابه المسمى: سبل السلام شرح بلوغ المرام، ونور الدين عتر في كتابه المسمى: إعلام الأنام شرح بلوغ المرام.

ب- المصنفات التي تخرِّج أحاديث المذاهب الفقهية [1]:

1. نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، للحافظ الزيلعي، (766هـ)، في أربع مجلدات، خرج فيه أحاديث كتاب الهداية للمرغيناني في الفقه الحنفي.

2. الدراية في منتخب تخريج أحاديث الهداية، للحافظ ابن حجر، (852هـ)، في مجلد واحد، خرَّج فيه أحاديث كتاب الهداية السابق.

3. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لسراج الدين عمر بن الملقن (ت804هـ)، في سبع مجلدات، وهو تخريج لأحاديث الشرح الكبير للرافعي على وجيز الغزالي في الفقه الشافعي.

4. التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير، لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ).

5. إرواء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل، لناصر الدين الألباني، (ت1420هـ)، خرَّج فيه كتاب المنار في الفقه الحنبلي، لإبراهيم بن محمد بن سالم ضويان.

---

(1). **تنبيه**: المصنفات التي تُخَرِّج أحاديث المذاهب الفقهية الأصح فيها كتب تخريج؛ لأنها التزمت بأحاديث المذهب دون الالتزام بجمع كل أحاديث الأحكام، ولكن لا شك هي مصدر هام في مادة أحاديث الأحكام، واعتمد عليها كثير ممن ألف في أحاديث الأحكام.

6. تخريج الأحاديث النبوية الواردة في مدونة مالك بن أنس، للطاهر الدرديري.
7. طريقة الرشد في تخريج أحاديث بداية ابن رشد، لعبد اللطيف ابن إبراهيم.

ج- المصنفات التي أفردت في موضوع مفرداً:

وقد صنف العلماء في موضوعات الأحكام المفردة، بحيث يخصصون موضوعاً معيناً يجمع الأحاديث الواردة فيه، وهذا كثير جداً وسأذكر بعض هذه الكتب فيما يتعلق بأحاديث الأحكام:

1. الصلاة، لأبي نعيم الفضل بن دكين، (ت218هـ).
2. الطهور، لأبي عبيد القاسم بن سلّام، (ت223هـ).
3. الأموال، لأبي القاسم بن سلَّام، (ت223هـ).
4. القراءة خلف الإمام، لمحمد بن إسماعيل البخاري، (ت256هـ).
5. رفع اليدين، في الصلاة له أيضا.
6. التهجد، لابن أبي الدنيا عبد الله ابن محمد بن عبيد، (ت281هـ).
7. الزكاة، لأبي محمد يوسف بن يعقوب القاضي، (ت297هـ).
8. الصيام، لجعفر بن محمد الفريابي، (ت301هـ).
9. الآذان، لأبي الشيخ عبدا لله بن محمد ابن جعفر بن حيان، (ت369هـ).
10. كتاب الجمعة، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، (ت303هـ).
11. الجنائز، لأبي حفص بن شاهين، عمر بن أحمد، (ت385 هـ).
12. الجهاد، لابن عساكر، القاسم ابن علي، (ت600هـ)، وهو ابن صاحب التاريخ"[1].

بذلك تعد كتب الإمام ابن دقيق العيد حلقة وصل بين جميع العلوم، من حديث، وفقه، وأصول، وعقيدة، وتفسير، ولغة، وغيرها، وقد جمع فيها ما بين الحديث والفقه، واشتهر بن دقيق العيد كفقيه ومحدث، فقد برع باستنباط الأحكام الفقهية، من خلال النصوص الحديثية، وألّف كتبه على أبواب الفقه، مظهرا قدرته في تحليل النص الحديثي، واستخراج معاني غريبة وبيان طرق روايته، كما يتطرق إلى بلاغة الحديث، والنكت اللغوية فيه، ويرجع إلى القواعد في أصول الفقه، ليتحقق من صدق الأحكام الفقهية التي استنبطها [2].

---

(1). عويضة، **تدريس مادة أحاديث الأحكام في الجامعات**، مصدر سابق، ج1، ص53-55. وللاستزادة في هذا الموضوع ينظر الزهراني، **تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري**، مصدر سابق، ج1، ص212-216.

(2). سعدة، ظلال محمود سعده (2013م). **جهود ابن دقيق العيد في خدمة الحديث النبوي الشريف (رسالة دكتوراه)**، إشراف الدكتور: محمد عبد الرحمن طوالبة، ص82، جامعة اليرموك – كلية الشريعة –قسم أصول الدين.

الفصل الأول

كتب الإمام ابن دقيق العيد: (الإمام والإلمام وشرح الإلمام) والفرق بينها وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: كتاب (الإمام في معرفة الأحكام).

المبحث الثاني: كتاب (الإلمام بأحاديث الأحكام).

المبحث الثالث: كتاب (شرح الإلمام بأحاديث الأحكام).

تمهيد:

ترك الإمام ابن دقيق العيد -رحمه اللـه-آثاراً كثيرة في فنون عديدة تدل دلالة واضحة على علمه وإطلاعه الواسع، وهذه الآثار في مجملها جاءت مخطوطة وغير مخدومة، فسخَّر اللـه تعالى لها من العلماء والمحققين وطلبة العلم النجباء الفضلاء من قام بخدمتها تحقيقاً ودراسةً وتنقيحاً حتى رأت النور، فكان لهم بذلك الفضل الكبير في وصول مادتها العلمية التي هي ثروة حقيقية في موضوعها – أحاديث الأحكام– فعمّت فائدتها بعد أن كانت مغمورة وسنتحدث في هذا المبحث عن ثلاثة آثار للإمام ابن دقيق العيد وهي:

(الإمام، والإلمام، وشرح الإلمام) وقد أفردت في التمهيد السابق حديثاً خاصاً عن حياة ابن دقيق العيد العلمية، ونقلت أقوال العلماء عنه مدحاً وإطراءً وعلماً وتصنيفاً، إذ تكلمت على بعض مصنفاته بشيءٍ من الاختصار وأشرت كذلك لكتبه الثلاث (الإمام، والإلمام، وشرح الإلمام) مع الإحالة إلى الحديث عنهما بشيءٍ من التفصيل في هذا الفصل [1].

المبحث الأول

كتاب (الإمام في معرفة الأحكام)

كتاب (الإمام في معرفة أحاديث الأحكام) للإمام ابن دقيق العيد -رحمه اللـه تعالى-، فقد أراد مؤلفه أن يجمع فيه جميع أحاديث الأحكام مع التفصيل الدقيق في تخريجها والحكم عليها وقد أسهب وأطال في التخريج فيه، وهو كتاب نفيس جداً لم يصل إلينا كاملاً، وإنما وصل إلينا منه كتاب الطهارة وعلى نقصٍ فيه وبعض كتاب الصلاة، والموجود منه طبع في أربعة مجلدات قامت بطبعه دار المحقق الرياض (1420هـ)، بتحقيق الشيخ سعد ابن عبد اللـه آل حميد، وهو من أول الكتاب إلى ذكر التغليس بصلاة الفجر.

(1). هذا البحث، ص11-23.

أراد الشيخ أن يكون هذا المصنف جامعا لأحاديث الأحكام كلها مرتبة على أبواب الفقه وجعله في ثلاثة كتب أولها كتاب الطهارة، ويشتمل على أربعة عشر بابا، وكتاب الحيض وفيه ثلاثة أبواب، أما كتاب الصلاة؛ فجعله في بابين فقط: قضية الصلاة ومواقيتها [1].

وهذا الكتاب من أعاجيب الكتب وأغزرها فائدة في موضوعه -أحاديث الأحكام-، فلم يدع شاردة ولا واردة إلا وذكرها، وقد جمعه مؤلفه -رحمه الله تعالى-؛ ليكون مستوعباً لما يروى من أحاديث الأحكام، فكان بذلك متن معلل ذكرت فيه علل الأحاديث، وهو بهذا الوصف أشبه ما يكون بكتب العلل، وقد أعدم أكثره، واختلف العلماء في حجمه، ونذكر هنا بعض أقوال العلماء في ذلك:

قال عنه الإمام الذهبي: (وعمل "كتاب الإمام في الأحكام" ولو كمل تصنيفه وتبييضه لجاء في خمسة عشر مجلداً) [2]، وقال ابن حجر: (وجمع كتاب الإمام في عشرين مجلدة عدم أكثره بعده) [3].

وقد امتدحه الإمام ابن الملقن بقوله: (وأما كتابه (الإمام): " فهو للمسلمين إمام، ولهذا الفن زمام، لا نظير له، لو تم جاء في خمسة وعشرين مجلداً...، ولو بُيِّض هذا الكتاب، وخُرِّج إلى الناس، لاستغني به عن كل كتاب صنف في نوعه، أو بقيت مسودته ويقال: إن بعضهم أفسد قطعة منه حسداً، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم) [4].

وقد فُقِدَ أكثر هذا الكتاب في حادثة مذهبيَّة تعصُّبيَّة، قال الإسنوي: (وكان -رحمه الله- قد أكمل كتابه الكبير العظيم الشأن، المسمّى بـ(الإمام) بهمزة مكسورة بعدها ميم، وهو الذي استخرج منه كتابه المختصر المسمّى بـ(الإلمام) بهمزة مكسورة، بعدها ميم، وهو الذي استخرج منه كتابه «المختصر» بزيادة اللام فحسده عليه بعض كبار هذا الشأن ممن في نفسه منه عداوة، فدسّ من سرق أكثر هذه الأجزاء وأعدمها، وبقي منها الموجد عند الناس اليوم، وهو نحو أربعة أجزاء، فلا حول ولا قوة إلا بالله)[5]، وهذا الموجود منه قطعة نحو الربع لكنها مفرقة وأكثرها في ربع العبادات وهو مرتب على الأبواب الفقهية،

---

(1). سعدة، **جهود ابن دقيق العيد في خدمة الحديث النبوي الشريف**، مصدر سابق، ص80.

(2). الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مصدر سابق، ج4، ص182.

(3). ابن حجر، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، مصدر سابق، ج5، ص348.

(4). ابن الملقن، سراج الدين، أبو حفص المصري، عمر بن علي بن أحمد الشافعي، (2004م). **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، (تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال)، ط1، ج1، ص277، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

(5). الإسنوي، **طبقات الشافعية**، مصدر سابق، ج2، ص103.

وقد بـيَّن الحـافظ ابـن حجـر طريقـة ترتيـب الكتـاب بقولـه: (فالإمـام كتـاب في أحاديـث الأحكـام عـلى الأبواب...،) [1].

ووقع في اسم هذا الكتاب خلط كبير عند كثير من المترجمين للإمام ابن دقيق العيد والمصنفين فيه، إذ يجعلونه شرحا لكتاب (الإلمام) والأمر على عكس ذلك، إذ إنَّ كتاب (الإلمام) شرح (للإمام) فـذكر جمـع منهم: الصفدي[2]، وابن قاضي شهبة [3]، وابن العماد الحنبلي[4]، وحاجي خليفة[5]، والكتـاني[6]، وغـيرهم أنَّ اسمه هو: (الإمام في شرح الإلمام)، ولا يزال هذا الاسم شائعاً ومنتشراً عند كثير من العلـماء وطلبـة العلـم حتى وقتنا هذا[7]، والراجح في اسم الكتاب هـو: (الإمـام في معرفـة أحاديـث الأحكـام)، وامتدحـه شـيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: (هو كتاب الإسلام) وقال عنه: (ما عمل أحد مثله ولا الحافظ الـضياء، ولا جـدي أبو البركات.) [8].

وقد اتبع الإمام ابن دقيق العيد في كتابه الإمام طريقة الترتيب على الأبـواب الفقهيـة، إذ إنَّ هـذه الطريقة تمنع تشتيت الجهد للأحاديث، مع كثرة المصنفات الحديثية وتكرار غالب أحاديث الأحكام فيهـا، والجدير بالذكر أننا لا نستطيع أن نعرِّف بشكل مفصَّل بمادة الكتاب العلمية وعدد أحاديثه، والـسبب في ذلك فقدان أغلب مادة الكتاب.

---

(1). ابن حجر، **رفع الإصر عن قضاة مصر**، مصدر سابق، ج1، ص 395-396.

(2). الصفدي، **الوافي بالوفيات**، مصدر سابق، ج4، ص138.

(3). ابن قاضي شهبة، **طبقات الشافعية**، مصدر سابق، ج2، ص231-ص272.

(4). ابن العماد الحنبلي، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، مصدر سابق، ج5، ص6.

(5). حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الـله كاتب جلبي القسطنطيني (194م). **كشف الظنـون عـن أسـامي الكتـب والفنـون**، ج1، ص158، ص166، مكتبة المثنى، بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية).

(6). الكتاني، أبو عبد الـلـه محمد بن أبي الفيض الإدريسي (2000م). **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، (تحقيـق: محمـد المنتصر بن محمد الزمزمي)، ط6، ج1، ص180، دار البشائر الإسلامية.

(7). ابن دقيق العيد، أبي الفتح، تقي الدين، محمد بن علي بن وهب القشيري المصري (2010م). **شرح الإلمام بأحاديـث الأحكـام**، (تحقيـق: محمد خلوف العبد الـلـه)، ط3، ص49، دار النوادر، الكويت، بيروت، دمشق.

(8). الادفوي، **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء السعيد**، مصدر سابق، ص575-576.

المبحث الثاني

كتاب (الإلمام في معرفة أحاديث الأحكام)

وأمّا كتاب (الإلمام)، فهو كتاب مختصر لـ(الإمام)، حتى يسهل تداوله بين طلبة العلم والمدرسين وجعله في أحد عشر كتابا، بدأها بكتاب الطهارة، وختمها بكتاب الجامع، وكل كتاب تضمَّن أبوابا مختلفة العدد حسب الحاجة، مع خلو بعض الكتب من الأبواب بشكل كامل ككتابي الصيام والفرائض[1].

وقد استلَّ منه ابن دقيق العيد خلاصة هذا الكتاب وأودعها فيه وأورد فيه كل الأحاديث الصحيحة المتعلقة بالأحكام الشرعية، من تحليل وتحريم والمتفق عليها عند أهل العلم مجردة عن الأسانيد، وهو بذلك متن في أحاديث الأحكام، مطبوع في مجلد ومتداول معروف قامت بطبعه دار الكتب العلمية (1986م) بدون تحقيق, وعدد أحاديثه (1473) حديثاً, وله طبعة ثانية (1383هـ) في مجلد واحد بعدد صفحات بلغت (538) صفحة بتحقيق: (محمد سعيد المولوي) قامت بنشره دار ابن القيم بالدمام، وقد انتقد هذه الطبعة المحقق حسين إسماعيل الجمل بقوله أن فيها تصحيف وكثرة سقط وزيادة, وله طبعة أخرى بدار ابن حزم (1423هـ)، بتحقيق: (حسين بن إسماعيل الجمل) وبلغت أحاديث هذه الطبعة (1632) حديثاً، وشرحه المصنف -رحمه الله تعالى- ولم يتمه ، إذ وصل نهايته إلى باب صفة الوضوء، وأتى فيه بالعجائب الدالة على سعة العلوم لديه خصوصا في الاستنباط، قال عنه مؤلفه في خطبة الكتاب واصفاً له وذاكراً موضوعه ومبيناً شرطه فيه: (فهذا مختصر في علم الحديث، تأملت مقصوده تأملاً، ولم أدع الأحاديث إليه الجفلا، ولا ألوت في وضعه محرراً، ولا أبرزته كيف اتفق تهوراً، فمن فهم مغزاه شد عليه يد الضنانة، وأنزله من قلبه وتعظيمه الأعزين مكاناً ومكانةً وسميته: بكتاب الإلمام بأحاديث الأحكام وشرطي فيه أن لا أورد إلا حديث من وثقه إمام من مزكي رواة الأخبار، وكان صحيحاً على طريقة (بعض) أهل الحديث/الحفاظ، أو أئمة الفقه النظار، فإن لكل منهم مغزى قصده وسلكه، وطريقاً أعرض عنه وتركه، وفي كل خير و الله تعالى ينفع به ديناً ودنياً، ويجعله نوراً يسعى بين أيدينا،

(1). سعدة، **جهود ابن دقيق العيد في خدمة الحديث النبوي الشريف**، مصدر سابق، ص80.

ويفتح (فيه) لدارسيه (فيه) حفظاً، ويبلغنا ببركته منزلةٍ من كرامته عظمى، إنه الفتاح العليم، الغني الكريم[1]، ونذكر هنا أقوال العلماء فيه:

قال عنه حاجي خليفة:(الإلمام في أحاديث الأحكام للشيخ، تقي الدين: محمد بن علي المعروف: بابن دقيق العيد، جمع فيه: متون الأحاديث المتعلقة بالأحكام، مجردة عن الأسانيد...)، ولخص الإلمام أيضاً علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (731هـ) [2].

وقال عنه الصفدي في الوفيات: (شرحه ولم يكمل ولو كمل لم يكن للإسلام مثله) [3] وهذا ابن حجر يقول عنه: (شرع في شرحه، فخرَّج منه أحاديث يسيرة في مجلدين، أتى فيهما بالعجائب الدالة على سعة دائرته في العلوم خصوصاً في الاستنباط) [4].

وقد ذكرنا عند حديثنا عن كتاب (الإمام)، أن الخلط وقع بين كتابي (الإمام) و(الإلمام) عند كثير من المترجمين والمصنفين لابن دقيق العيد، وذلك من خلال جعل كتاب (الإمام) وهو الأصل شرحاً(للإلمام) المختصر منه [5].

(1). ابن دقيق العيد، تقي الدين، أبو الفتح، محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري (2002م). **الإلمام بأحاديث الأحكام**، (تحقيق: حسين إسماعيل الجمل)، ط2، ج1، ص46-47، دار المعراج الدولية، دار ابن حزم، السعودية، الرياض، لبنان، بيروت.

(2). حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مصدر سابق، ج1، ص158.

(3). الصفدي، **الوافي بالوفيات**، مصدر سابق، ج4، ص138.

(4). ابن حجر، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، مصدر سابق، ج5، ص348.

(5). هذا البحث ص38.

المبحث الثالث

كتاب (شرح الإلمام بأحاديث الأحكام)

وأما كتابه (شرح الإلمام)، فهو شرح مستفيض أطال فيه الإمام ابن دقيق العيد النفس على عادته، فقد طبع الموجود منه مؤخراً قامت بطبعه دار النوادر بدمشق بتحقيق محمد خلوف العبد الله في خمسة مجلدات، بلغ عدد الأحاديث المشروحة في هذه الطبعة 57 حديثاً، وكان قد طبع طبعة ناقصة في دار أطلس (1418هـ)، بتحقيق عبد العزيز السعيد في مجلدين[1].

والكتاب في طبعته غير كامل، يقول الإمام ابن حجر: (وصنف الإلمام في أحاديث الأحكام، وشرع في شرحه، فخرَّج منه أحاديث يسيرة في مجلدين، أتى فيهما بالعجائب الدالة على سعة دائرته في العلوم خصوصا في الاستنباط.) [2].

قال عنه الأدفوي: (فكيف بشرح الإلمام، وما تضمنه من الأحكام، وما اشتمل عليه من الفوائد النقلية والقواعد العقلية، والأنواع الأدبية، والنكت الخلافية، والمباحث المنطقية، واللطائف البيانية، والأبحاث النحوية، والعلوم الحديثية، والملح التاريخية، والإشارات الصوفية) [3].

وعن أهمية الكتاب يقول الحافظ ابن حجر: (قال عنه الحافظ قطب الدين شيخ شيوخنا في حقه: قيل إنه لم يتكلم على الحديث من عهد الصحابة إلى زماننا مثل ابن دقيق العيد، ومن أراد معرفة ذلك فعليه بالنظر في القطعة التي شرح فيها الإلمام، فإن من جملة ما فيها أنه أورد حديث البراء بن عازب أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع ونهانا عن سبع واشتمل على أربعمائة فائدة).

وحول حجم الكتاب يقول ابن حجر: (قرأت بخط صاحبنا الشيخ جمال الدين بن عبد الله بن أحمد البشبيشي الشاهد: أخبرني قاضي القضاة بدر الدين محمد بن أبي البقاء، عن والده، عن أبي حيان النحوي، أن ابن دقيق العيد شرح الإلمام وأنه جاء في نحو ستين سفراً أو أكثر من ذلك، وأن بعض المالكية حقد عليه انتقاله عن مذهب مالك وحسد الشافعية كيف صار منهم، وأنه ارتصد غيبة الشيخ فصادف فرصة فأخذ الكتاب فوضعه في فسقية الصالحية، فلما فقد الشيخ الكتاب تألم، وأصبح الناس فرأوا ماء الفسقية أسود فبحثوا عن ذلك فوجدوا الكتاب داخل الفسقية، وأن القطعة الموجودة بأيدي الناس كان

(1). وهو لا يتعدى سدس الكتاب فقط، وعدد الأحاديث المشروحة في هذه الطبعة سبعة أحاديث فقط.
(2). ابن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، مصدر سابق، ج5، ص348.
(3). الادفوي، **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد**، مصدر سابق، ص575.

بعض الطلبة انتسخها انتهى ، وفي سياق هذه القصة مجازفات كثيرة، وقد كنت أسمع شيخنا حافظ العصر أبا الفضل ابن الحسين يحكى أن الشيخ أكمل الإمام فجاء في عشرين مجلداً، وأن بعض المحدثين حسده عليه فترقب وفاته فأخذ الكتاب فأعدمه وكان شيخنا في بعض الأحيان يسمى الذي اخذ الكتاب وهو من الحنابلة فلا أوثر تسميته، لأن شيخنا كان يجزم بذلك وصاحبنا جمال الدين لم يفرق بين الإمام وبين شرح الإلمام، كأنه كغيره من الطلبة يظن أنه [1] الإمام وليس كذلك، فالإمام كتاب في أحاديث الأحكام على الأبواب، وكان استمداد الإلمام منه، والموجود منه قطعة نحو الربع، لكنها مفرقة، وأكثرها في ربع العبادات وليس فيها شيء من الاستنباط وإنما يذكر علل الحديث كثيراً. وأما شرح الإلمام فهو الذي يوجد منه قطعة من أول الطهارة) [2].

وخلاصة القول في هذه الكتب –الإمام والإلمام وشرح الإلمام– أنّ كتاب (الإمام) متن في أحاديث الأحكام لكنه أوسع من كتاب الإلمام، فهو كما ذكرنا متن معلل ذكرت فيه علل الأحاديث، فكان بذلك أشبه ما يكون بكتاب علل، وأمّا شرح (الإلمام)، فهو شرح يحشد فيه الإمام ابن دقيق العلوم كلها لفهم الحديث ويطيل فيه النفس على عادته استفاضة في موضوعه.

(1). في الأصل أن.

(2). ابن حجر، **رفع الإصر مصر عن قضاة مصر**، مصدر سابق، ج1، ص 395.

الفصل الثاني

موارد وطرق ابن دقيق العيد في تحمل الأحاديث وعزوها إلى مصادرها وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تنوع موارد ابن دقيق العيد.

المبحث الثاني: قيمة موارد ابن دقيق العيد.

المبحث الثالث: أساليب ابن دقيق العيد في تحمل الأحاديث من مشايخه ونقله من المصادر.

المبحث الرابع: طرق ابن دقيق العيد في عزو الأحاديث إلى مصادرها.

المبحث الأول

تنوع موارد ابن دقيق العيد

تعدّدت موارد الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام)؛ فهي موارد مستفيضة متنوعة وفي شتى العلوم، ومن أنفس المؤلفات في مواضيعها، ومن الكتب الأمهات الجامعة، وأكثرها في علم الحديث، ومما لا شك فيه، فإن موارد الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) كثيرة، والأمر الذي يجعلنا لا نقطع بعدد هذه الموارد يقينا، هو فقدان أغلب الكتاب؛ فلم يصل إلينا كاملا كما ذكرنا آنفاً[1] وإنَّ من أوسع الموارد التي اعتمدها الإمام ابن دقيق العيد في كتابه – الإمام–، هي كتب السنة المشرَّفة، من الصِّحاح، والسُّنن، والمسانيد، والمعاجم وكتب الرجال، والتراجم، والطبقات والجرح والتعديل، واللغة، والتفسير، وكتب العلل ونحوها، وكذا كتب شروح الأحاديث، ككتاب معالم السنن للخطّابي، وكتاب التمهيد، و الاستذكار لابن عبد البر، وغيرها الكثير من الموارد[2]، ومعظم اقتباساته عن هذه الموارد مباشرة ، مما يدل على سعة اطلاعه وطول باعه فيها وإفادته منها ، إذ نقل عن موارد عزيزة وكتب نادرة ومفقودة ، وهذا النقل منه في شتى العلوم وفنونها.

وقد يستملي الإمام ابن دقيق العيد بنسختين خطيتين من هذه الموارد، أو أكثر، فيقابل بينها ويختار النسخ الموثقة منها، ومن الأمثلة على ذلك:(عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: مر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- على قبرين، فقال: "إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير، أما هذا فكان يمشي بالنميمة، وأما هذا لآخر فكان لا يستبرئ من بوله... الحديث) [3].

---

(1). للاستزادة هذا البحث، كتاب **(الإمام في معرفة الأحكام)**، ص37-38.

(2). هذا البحث، ص44-52.

(3). إسناده صحيح. وكيع: هو ابن الجراح، والأعمش: هو سليمان بن مهران، ومجاهد: هو ابن جبر المكي. أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق وكيع بهذا الإسناد. وأخرجه البخاري ومسلم، والنسائي، وابن ماجه من طرق عن الأعمش، به. وهو في "مسند أحمد، و"صحيح ابن حبان". ينظر البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (1422م). **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، كتاب الوضوء، باب ما جاء في غسل البول، رقم 218، ج1، ص53 ،1378، ج2، ص99، رقم6052 ج8، ص17، دار طوق النجاة. مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (بلا سنة نشر). **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق**: محمد فؤاد عبد الباقي، (بلا طبعة)، كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه، رقم 111/292، ج1، ص292، دار إحياء التراث العربي، بيروت. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (2009م). **سنن أبي داود**، تحقيق: شعَيب الأرناؤوط -محَمَّد كامِل قره بللي، ط1، أول كتاب اللباس، باب الاستبراء من البول، رقم 20، 21، ج1، ص17-18، دار الرسالة العالمية.

والنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (2001م). **السنن الكبرى** تحقيق حسن عبد المنعم شلبي أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، كتاب الطهارة، باب التنزه من البول رقم 27، ج1، ص83 ورقم 2207، ج2، ص479مؤسسة الرسالة، بيروت. وابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (2009م). **سنن ابن ماجه**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، ط1، أبواب الطهارة وسنتها، باب التشديد بالبول، رقم 347، ج1، ص228-229، دار الرسالة العالمية. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: (1988م). **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط1، فصل في أحوال الميت في قبره، ذكر الخبر الدال على أن عذاب القبر قد يكون أيضا من النميمة، رقم 3128، ج7، ص398-499، مؤسسة الرسالة، بيروت. وأحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد

قال ابن دقيق العيد: (كذا رأيته في غير نسخة من كتابه. وفي بعض النسخ كتب: "يستتر" في الحاشية بعد "يستبرئ" في الأصل، وكتب عليه: "معا"، وهذه اللفظة قد وقع فيها اختلاف من الرواة، ورواية وكيع هذه عند مسلم، وليس فيها: "يستبرئ"، بل: "يستتر"، وسيأتي ذكر الاختلاف في هذه اللفظة إن شاء الله تعالى، وذكر هناد بن السري في الزهد هذا الحديث وفيه: لا يستبرئ من البول، ذكر ذلك عبد الحق في كتابه الكبير على ما حكى ابن القطان عنه أنه قال: "رأيت في كتاب هناد بن السري في "الزهد" هذا الحديث بهذا الإسناد الذي لأبي داود، عن هناد، وفيه: "لا يستبرئ من البول" بهذا اللفظ، من الاستبراء، ولم أره في نسخة أخرى، ولا صححته"، قال ابن القطان: "وأعرف هذه الرواية في "فوائد ابن صخر" من غير رواية هناد، قال ابن صخر: حدثنا أبو القاسم عمر بن محمد بن سيف البغدادي الكاتب -إملاء بالبصرة-، ثنا أبو حفيص عمر بن الحسن الحلبي، ثنا محمد بن قدامة، ثنا " جرير، عن الأعمش، عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بقبرين، فقال: "إنهما ليعذبان، وما يعذبان في كبير"، ثم قال: "بلى، أما أحدهما فكان يسعى بالنميمة، وأما الآخر فكان لا يستبرئ من البول") [(1)].

وللإمام ابن دقيق العيد منهجه النقدي في التعامل مع هذه الموارد ، و يظهر ذلك من خلال نقله الأحكام النقدية في الأسانيد والمتون واقتباسه من كتب الجرح والتعديل وتواريخ الرجال وسؤالات المحدثين لكبار النقاد عن مراتب الرواة ومناقشتها إما بالموافقة أو المخالفة فيما ذهبوا إليه، وبناء على ما ذكرت فإن موارده في كتابه (الإمام) استقاها من موارد مكتوبة وشفهية أخذها سماعا وعن شيوخه، وقد زادت هذه الموارد في كتابه على المائتين مصنفا، أظهر من خلالها مقدرة عجيبة في الاعتماد عليها والإطلاع على ما تم تصنيفه من قبل الذين سبقوه وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: وهو ما يسمى بـ (المشيخة) [(2)]: وهذا القسم تلقاه بطريق السماع المتصل من أفواه مشايخه وذلك باستخدام صيغاً علمية محددة عند الأداء "كحدثنا وأخبرنا" في حالة السماع [(3)] وكقوله: ("قرأت" أو "قراءة" أو "قراءة عليه" أو "قراءة عليها" أو "فيما قرئ عليه وهو يسمع" أو "قراءة عليه وأنا

الشيباني (1995م). مسند **الإمام أحمد بن حنبل** حقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، مسند بني هاشم، {مسند عبد الله بن العباس بن عبد الطلب عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، رقم 1980، ج2، ص472-473، دار الحديث، القاهرة.

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص529-530. وينظر ج1، ص516-517.

(2). المشيخات: وهي كتب يجمع فيها المحدثون أسماء شيوخهم، وما تلقوه عليهم من الكتب أو الأحاديث مع إسنادهم إلى مؤلفي الكتب التي تلقوها. ولهم فيها مسالك عديدة في ترتيبها، ومنها ما يسمى فهرسا أو ثبتا، ومن أشهرها برنامج الرعيني المسمى "الإيراد لنبذة المستفاد من الرواية والإسناد"، و"فهرست الإمام أبي بكر محمد بن خير"، وكلاهما نفيس، مطبوع. العتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، مصدر سابق، ج1، ص209 -210.

(3). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة الأحكام**، مصدر سابق، ط1، ج1، ص303.

أسمع" وهذا ما يعرف بالقراءة على الشيخ)[1] فالإمام ابن دقيق العيد -رحمه الله تعالى- لم يصنف مشيخة خاصة به كما صنف غيره[2]، وكان من عادة المحدثين في عصره وقبله وبعده أن يصنفوا كتبا تضم مشيختهم، والكتب التي رواها من طريق أولئك الشيوخ ، وكانوا يفتخرون بكثرة شيوخهم ومروياتهم وعلو إسنادهم ....[3].

أولاً: ابتداؤه الفصل بإيراده للحديث بإسناده هو بطوله، وهذا هو الغالب على الأحاديث التي يوردها بسنده هو، أن تكون من طريق بعض الكتب المصنفة، وقد استخدمه بكثرة ومن الأمثلة على ذلك: **مثاله:** (ذكر الحديث من طريق الغافقي في "مسند أحمد" عن أحمد بن محمد المكي، عن علي، عن القعنبي، عن مالك في الموطأ[4]. وكما في باب الأواني:" ذكر حديث ابن عكيم في المنع من الانتفاع بإهاب الميتة وعصبها، قرأت على الفقيه المفتي أبي الحسن علي بن هبة الله الشافعي، أن أبا محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار أخبرهم، أنا مرشد بن يحيى، أنا محمد بن الحسين، أنا محمد بن عبد الله، ثنا أحمد بن شعيب النسائي، أنا إسماعيل بن مسعود، ثنا بشر -وهو ابن مفضل-، ثنا شعبة، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن عبد الله بن عكيم قال: قرئ علينا كتاب رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب". لفظ رواية النسائي...،) [5] .[6]

---

(1). القراءة على الشيخ: ويسميها أكثر المحدثين عرضا كقراءة القارئ على المقرئ، سواء قرأت أو قرأ غيرك وأنت تسمع من كتاب أو حفظ حفظ الشيخ ما يقرأ عليه أم لا لكن يمسك أصله إلا ما حكي عن بعض من لا يعتد بخلافه. ابن الملقن، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري (1413هـ). **المقنع في علوم الحديث**، (تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع)، ج1، ص297، ط1، دار فواز للنشر، السعودية. وينظر الغوري، سيد عبد الماجد، **موسوعة علوم الحديث وفنونه**، ط1، ج2، ص659، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت. وينظر ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص303، ص316، ص351، ص410، ص564. ج2، ص92، ص261، ص264، ص533، ص534-535، ج3، ص49، ص53، ص81، ص282، ص335، ص340، ص363، ص382، ص392، ص408 – 410، ص469، ص474، ص478، ص574–576.

(2). ومن كتب المشيخات المشهورة: مشيخة يعقوب ابن سفيان الفسوي (ت: 277هـ) ومشيخة ابن شاذان (ت: 426هـ) ومشيخة أبي يعلى الخليلي (ت: 446) ومشيخة أبي القاسم القزويني الفقيه (ت: 582) ومشيخة أبي حفص السهروردي (ت: 632هـ). الغوري، **موسوعة علوم الحديث وفنونه**، مصدر سابق، ج3، ص334.

(3). ابن دقيق العيد، **الإمام في أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص61-62. (كلام المحقق)

(4). المصدر السابق، ج1، ص445. (كلام المحقق)

(5). إسناده ضعيف. عبد الله بن عُكيم، قال عنه البخاري في "تاريخه الكبير" 5/ 39، وذلك أبو حاتم الرازي فيما نقله عنه ابنه في الجرح والتعديل" 5/ 121: أدرك زمان رسول الله -صلَّى الله عليه وسلم - ولا يُعرف له سماع صحيح، ثم هو مضطرب كما بيناه في "مسند أحمد" (18780) الحكم: هو ابن عتيبه. أخرجه النسائي والترمذي وابن ماجه من طرق عن الحكم بن عتيبة به. ينظر النسائي، **السنن الكبرى**، مصدر سابق، كتاب الفرع والعتيرة، باب النهي أن ينتفع من الميتة بشيء، رقم 4561 و4562 و4563، ج4، ص384. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب. والترمذي محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (1998م). **سنن الترمذي**، تحقيق: بشار عواد معروف، بلا طبعة، باب ما جاء في جلود الميتة إذا دبغت، أبواب اللباس، رقم 1729، ج3، ص274، دار الغرب الإسلامي، بيروت. وابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، مصدر سابق، أبواب الطهارة وسنتها، باب من كان لا ينتفع من الميتة بإهاب ولا عصب، رقم 3613، ج4، ص604، وأبو داود، **سنن أبي داود**، مصدر سابق، أول كتاب اللباس، باب من روى ألا ينتفع بإهاب الميتة، رقم 4127، ج6، ص213-214. وابن حبان، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، كتاب الطهارة باب جلود الميتة، مصدر سابق، رقم 1277، 47، ص93.

(6). ابن دقيق العيد، **الإمام في أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص316. وينظر ص351-352، ص410، ص564-565. ج2، ص92-93، ص261، ص264-265، ص533-535. ج3، ص49، 53-54، ص81-82، 335-336، 340، ص363، ص382-383، ص392-393، ص408-409، ص310-311، ص469، ص474-475، ص478، ص574-575، ص576.

ويظهر ذلك في كتابه بأمرين:

ثانياً: يورد الحديث ويذكر من أخرجه ثم يشير إلى بعض طرقه وينبه على روايته لها بعلو ثم يسوق الحديث بسنده هو: **مثاله:** (روى مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: مر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بشاة ميتة كان أعطاها مولاة لميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: "هلا انتفعتم بجلدها؟ " فقالوا: يا رسول الله! إنها ميتة! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنما حرم أكلها". ثم قال أخرجه النسائي من حديث مالك [1]، وأخرجه الشيخان [2] من حديث يونس، ووقع لنا حديث يونس عاليا، قرأت على الفقيه المفتي أبي الحسن هبة الله الشافعي...فذكره). [3]

القسم الثاني: الموارد المصنفة: وهي الموارد المدونة في مصنفات تلقّى أغلبها بالسماع من أصحاب تلك المصنفات أو ممن سمعها منهم وبعض هذه المصنفات تحمّلها بطريق الوجادة [4] أو الإجازة [5] أو المكاتبة [6].

---

(1). النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني(1986). **السنن الصغرى للنسائي**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، كتاب الفرع والعتيرة، باب جلود الميتة، ط2، رقم4235، ج7، ص172، ج7، ص172، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

(2). البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (1422م). **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، كتاب الزكاة، باب الصدقة على موالي أزواج النبي صلى الله عليه وسلم، رقم1492، ج2، ص128، دار طوق النجاة. ومسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (بلا سنة نشر).

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بلا طبعة)، كتاب الحيض، باب طهارة جلود الميتة بالدباغ، رقم 101/363، ج1، ص276، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(3). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق ج1، ص295.

(4). الوجادة: وهي أن يقف على أحاديث بخط راويها لا يرويها الواجد فله أن يقول (وجدت) أو (قرأت بخط فلان) أو (في كتابه بخطه حدثنا فلان) ويسوق الإسناد والمتن أو (قرأت بخط فلان عن فلان). ابن الملقن، **المقنع في علوم الحديث**، مصدر سابق، ج1، ص334.

(5). الإجازة: وهي إذان المحدث للطالب أن يروي عنه حديثا أو كتابا أو كتبا من غير أن يسمع ذلك منه أو يقرأه عليه، كأن يقول له: أجزتك أو أجزت لك أن تروي عني صحيح البخاري، أو كتاب الإيمان من صحيح مسلم. فيروي عنه بموجب ذلك من غير أن يسمعه منه أو يقرأه عليه .وهي أنواع أولها أن يجيز لمعين في معين كأجزتك البخاري أو ما اشتملت عليه فهرستي وهذا أعلى أنواعها المجردة عن المناولة ...، النوع الثاني أن يجيز لمعين في غير معين كأجزتك مسموعاتي أو مروياتي...، الثالث أن يجيز لغير معين بوصف العموم كأجزت للمسلمين أو كل أحد أو لمن أدرك زماني وما أشبه ذلك...، الرابع الإجازة لمجهول أو بمجهول ويتشبث بذيلها الإجازة المعلقة بالشرط وذلك مثل أن يقول أجزت لمحمد بن خالد الدمشقي وهناك جماعة مشتركون في هذا الاسم والنسب أو أجزتك كتاب السنن وهو يروي كتباً في السنن...، الخامس الإجازة للمعدوم كأجزت لمن يولد لفلان فإن عطفه على موجود كأجزت لفلان ومن يولد له أو لك ولعقبك ما تناسلوا فأولى بالجواز...، السادس إجازة ما لم يسمعه المجيز ولم يتحمله أصلاً بعد ليرويه المجاز له إذا تحمله المجيز بعد ذلك...، السابع إجازة المجاز كأجزتك مجازاتي أو ما أجيز لي...، هذا آخر أنواع الإجازة التي تمس الحاجة إلى بيانها ويتركب منها أنواع أخر يعرف المتأمل حكمها ثم هنا أمور: أحدها قال ابن فارس الإجازة مأخوذة من جواز الماء الذي يسقاه الماشية والحرث يقال استجزته فأجازني إذا سقاك ماء لماشيتك وأرضك كذا طالب يستجيز العالم علمه فيجيزه، فعلى هذا يجوز أن يقول أجزت فلاناً مسموعاتي أو مروياتي فيعديه بغير حرف جر ومن جعل الإجازة أدنا وهو المعروف احتاج لذلك فيقول سبيل الحذف الذي لا يخفي نظيره، ثانيها إنما تستحسن الإجازة إذا علم المجيز ما يجيزه وكان المجاز من أهل العلم لأنها توسع يتأهل له أهل العلم لمسيس حاجتهم إليها ...، ثالثها ينبغي للمجيز كتابة أن يتلفظ بها فإن اقتصر على الكتابة مع قصد الإجازة صحت دون الأولى. ينظر العتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، مصدر سابق، ط3، ج1، 215. وينظر ابن الملقن، **المقنع في علوم الحديث**، مصدر سابق، ج1، ص314-325.

(6). المكاتبة: وهي أن يكتب مسموعه لغائب أو حاضر، بخطه، أو بأمره وهي أيضا نوعان: مجردة عن الإجازة، ومقرونة بها. (كأجزتك ما كتبت لك، أو: به إليك) ونحوه من عبارات الإجازة. ينظر ابن الملقن، **المقنع في علوم الحديث**، مصدر سابق، ج1، ص330-331.

وعند استعراض هذه الموارد نجدها من أجود وأنفس الكتب في موضوعها؛ فهي تشتمل على أغلب المصادر التي تتعلق بدراسة الحديث وعلومه، من كتب الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات الحديثية الأخرى والعلل والجرح والتعديل ومصطلح الحديث وشروح الحديث، ومنها ما هو في اللغة وعلومها من معاجم اللغة والغريب والنحو والصرف والأدب واللغات، وأخرى في التفسير وعلوم القرآن والفقه وأصوله والتاريخ والبلدان والتراجم والطبقات [1].

وسأقوم بسرد بعض هذه الموارد المتناثرة في الكتاب بذكرها حسب موضوعاتها وعزوها إلى مواضعها في كتاب (الإمام) وهي:

1. مصادره من كتب الأئمة الأربعة أرباب المذاهب المتبوعة: كموطأ مالك بن أنس الأصبحي، وكتاب التقصي لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي [2].
2. مصادره من كتب التزم أصحابها فيها الصحة: كالموطأ، والصحيحين، وصحيح ابن حبان [3].
3. مصادره من كتب السنن: كالسنن الأربعة المشهورة، وسنن النسائي الكبرى، وكتاب السنن الكبير [4].
4. مصادره من كتب مرتبة على الأبواب الفقهية: كمصنف أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة وجامع أبي عروة معمر بن راشد الأزدي وكتاب الأم للإمام الشافعي [5].
5. مصادره من كتب مفردة في أبواب مخصوصة: ككتاب الإيمان لأحمد بن حنبل، والإيمان لأبي بكر ابن أبي شيبة، والطهور لأبي عبيد القاسم بن سلام [6].
6. مصادره من كتب مفردة في الآداب والأخلاق والترغيب والترهيب والفضائل: ككتاب الآحاد والمثاني لأبي بكر بن أبي عاصم والزهد لأبي السري هناد بن السري بن مصعب التميمي الدارمي، والدعوات لأبي العباس جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستغفر المستغفري [7].

---

(1). ابن دقيق العيد، **شرح الإلمام بأحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص26-39.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج4، ص341، ص348-349. وينظر الكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، مصدر سابق، ص13، ص15، ص16.

(3). **المصدر السابق**، ج4، ص340، ص343، ص344، ص347، ص349. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص20-23.

(4). **المصدر السابق**، ج4، ص342، ص343، ص349. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص32-35.

(5). **المصدر السابق**، ج4، ص339، ص341-343، ص348. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص40-44.

(6). **المصدر السابق**، ج4، ص340، ص344. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص44-46.

(7). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق ، ج4، ص339، ص341-342، ص349. وينظر الكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، مصدر سابق ، ص50-51، ص57-58.

7. مصادره من كتب ليست على الأبواب ولكنها على المسانيد: كمسند أحمد ومسند أبي داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي ومسند الدارمي. [1]

8. مصادره من كتب التفسير ذكرت فيها أحاديث وآثار بأسانيدها والشروح الحديثية لأهلها حفظ للحديث ومعرفة به واعتناء بشأنه وإكثار فيما يتعلق به: كتفسير الثعلبي، وككتاب الاستذكار للحافظ أبي عمر بن عبد البر [2].

9. مصادره من كتب في الناسخ والمنسوخ في الحديث بأسانيد: ككتاب الناسخ والمنسوخ لأبي بكر الأثرم، ولأبي حفص بن شاهين، ولأبي الفرج بن الجوزي [3].

10. مصادره من كتب في المراسيل: ككتاب المراسيل لأبي داود، والمراسيل لابن أبي حاتم [4].

11. مصادره من كتب الفوائد: كفوائد تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي، وفوائد الإصبهانيين لأبي الشيخ الأصبهاني [5].

12. مصادره من كتب في رواة بعض الأئمة المشهورين أو في غرائب أحاديثهم: ككتاب غرائب مالك للدارقطني، وكتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر بن عبد البر [6].

13. مصادره من كتب الأحاديث الأفراد: ككتاب الأفراد للدارقطني [7].

14. مصادره من كتب في المتفق لفظاً وخطاً من الأسماء والألقاب والأنساب ونحوها وهو مفترق معنى، وفي المؤتلف أي المتفق خطاً منها وهو مختلف لفظاً، وفي المتشابه المركب من النوعين وهو المتفق لفظاً وخطاً من اسمين أو نحوهما مع اختلاف اسم أبيهما لفظاً لا خطاً أو العكس: فمن الأول: كتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي ومن الثاني: كتاب المختلف والمؤتلف للدارقطني [8].

---

(1). **المصدر السابق**، ج4، ص347-348. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص60-61، ص71-75.
(2). **المصدر السابق**، ج4، ص340-341. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص76، ص195.
(3). **المصدر السابق**، ج4، ص340، ص349. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص80.
(4). **المصدر السابق**، ج4، ص340، ص349.وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص85-86، ص91.
(5). **المصدر السابق**، ج4، ص335. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص94.
(6). **المصدر السابق**، ج4، ص339. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص113.
(7). **المصدر السابق**، ج4، ص339. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص114.
(8). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج4، ص340-341، ص346. وينظر الكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، مصدر سابق، ص114-116، ص118-119.

15. مصادره من كتب في معرفة الأسماء والكنى والألقاب أي أسماء من اشتهر بكنيته وكنى من اشتهر باسمه وألقاب المحدثين ونحو ذلك: ككتاب الكنى والألقاب لأبي عبد الله الحاكم، وكتاب الكنى للنسائي [1].

16. مصادره من كتب في تواريخ الرجال وأحوالهم: كتاريخ البخاري الكبير، وتاريخ أبي زكريا يحيى بن معين [2].

17. مصادره من كتب المعاجم: كمعجم الطبراني الكبير، ومعجم الصحابة لأبي الحسين بن قانع [3].

18. مصادره من كتب الطبقات: كالطبقات الكبرى لأبي عبد الله محمد بن سعد. [4]

19. مصادره من كتب المشيخات: كمشيخة أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي. [5]

20. مصادره من كتب في الضعفاء والمجروحين من الرواة، أو في الثقات منهم أو فيهما معا: ككتاب الثقات لأبي حاتم بن حبان البستي، وكتاب معرفة الثقات للعجلي، وكتاب الضعفاء للبخاري وللنسائي [6].

21. مصادره من كتب في العلل: ككتاب العلل للترمذي، والعلل لأحمد بن حنبل [7].

22. مصادره من كتب في الموضوعات: كالأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير: لأبي عبدا لله الحسين بن إبراهيم بن حسين بن جعفر الهمداني الجوزقي [8].

23. مصادره من كتب الأطراف: كأطراف الأحاديث المختارة للضياء المقدسي، والإشراف على معرفة الأطراف لأبي القاسم بن عساكر [9].

24. مصادره من كتب في بيان غريب الحديث: ككتاب غريب الحديث والآثار لأبي عبيد القاسم بن سلام البغدادي [10].

25. مصادره من كتب في اختلاف الحديث أو تقول في تأويل مختلف الحديث، أو نقول في مشكل الحديث أو تقول في مناقضة الأحاديث وبيان محامل صحيحيها: ككتاب اختلاف الحديث للشافعي،

---

(1). **المصدر السابق**، ج4، ص346. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص120-121.
(2). **المصدر السابق**، ج4، ص340-341. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص128-133.
(3). **المصدر السابق**، ج4، ص348. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص135-136.
(4). **المصدر السابق**، ج4، ص344. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص138.
(5). **المصدر السابق**، ج4، ص348. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص14.
(6). **المصدر السابق**، ج4، ص340-341، ص344، ص349. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص144، ص146-147.
(7). **المصدر السابق**، ج4، ص344. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص147-148.
(8). **المصدر السابق**، ج4، 339. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص149.
(9). **المصدر السابق**، ج4، ص339. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص167، ص169-170.
(10). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق،، ج1، ص520، ج4، ص342، ص344-346. وينظر الكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، مصدر سابق، ص154-157.

ومنها كتب تعرف بكتب الأمالي كالأمالي لأبي القاسم بن عساكر، والأمالي لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد المحاملي [1].

26. مصادره من كتب رواية الأكابر عن الأصاغر والآباء عن الأبناء وعكسه: كالأكابر عن الأصاغر في السنن لابن شاهين، وجزء من روى عن أبيه عن جده لابن أبي خيثمه [2].

27. مصادره من كتب مجردة أو منتقاة من كتب الأحاديث المسندة خصوصاً أو عموماً: كالأحكام الوسطى لعبد الحق، وبيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القطان [3].

28. مصادره من كتب في تخريج الأحاديث الواقعة في كلام بعض المصنفين من أهل العقائد واللغويين: كأحاديث شرح معاني الآثار للطحاوي وأحاديث الصحاح في اللغة للجوهري [4].

29. ومنها كتب في معرفة الصحابة، مرتبين على الحروف أو على القبائل أو على غير ذلك، وفي بيان حال الرواة وضبط أسمائهم وأسماء بلدانهم: كالكمال في أسماء الرجال للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، والحروف لأبي علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن، وكتاب معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني، وكتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب لأبي عمر بن عبد البر [5] [6].

مما ذكرنا فقد جمع الإمام ابن دقيق العيد- رحمه الله تعالى- كتابه (الإمام) من مصادر متنوعة ومشهورة في شتى العلوم، منها ما هو في اللغة والغريب والحديث والفقه وغيره ومصادر أخرى فقدت أصولها احتفظ لنا بنصوص منها فيه [7]، وهذا التنوع في مصادره كان له الأثر الكبير في إثراء مادة الكتاب العلمية ، مما أعطى كتابه – الإمام - أهمية كبيرة ومكانة عالية بين الكتب في موضوعه – أحاديث الأحكام –، وجعله بذلك مقدما عليها بما حواه من مسائل وفوائد حديثية وفقهية وأصولية ولغوية وغريب اللغة والحديث ومناقشات واستدلالات وترجيحات تدل دلالة واضحة على أن الإمام ابن دقيق العيد ذو عقلية علمية فذة وشخصية رائدة محيطة بشتى أنواع العلوم وتأكد ذلك بجمعه جهود كثير من العلماء في عدد من العلوم من خلالها منها ما هو في الفقه واللغة والحديث والتفسير وغيرها الأمر

(1). **المصدر السابق**، ج4، ص339-340، ص348-349. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص158-159، ص161، ص25.
(2). **المصدر السابق**، ج4، ص339. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص163.
(3). **المصدر السابق** ،ج4، ص339-340. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص177، ص179، ص188.
(4). **المصدر السابق**، ج4، ص343. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص185-186، ص191.
(5). **المصدر السابق**، ج4، ص340، ص342، ص345. وينظر الكتاني، **المصدر السابق**، ص126-127، ص203، ص208.
(6). من أراد الاستزادة فلينظر ابن دقيق العيد **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج4، ص339-349، (كلام المحقق).
(7). هذا البحث، ص60.

الذي أثرى مادة كتابه العلمية ولفت نظر من جاءوا بعده فاستفادوا منه وأكثروا من النقل عنه ومنهم الزيلعي في (نصب الراية) [1]، و ابن الملقن في(البدر المنير)[2].

ومما يجب التنبيه إليه أنّ الوقوف على مصادر الكتاب الرئيسية التي أكثر عنها الإمام ابن دقيق العيد النقل والاقتباس أمر صعب، وبذلك لا نستطيع أن نعطي نسبة ثابتة على أي المصادر كان الإمام ابن دقيق العيد أكثر اعتمادا وملازمة في كتابه (الإمام)، إلا أننا وبالنظر في المتوفر منه نجد أنه أكثر في النقل عن كتاب (الجزء الرابع من حديث شعبة بن الحجاج وسفيان بن سعيد الثوري مما أغرب بعضهم على بعض النسائي)[3]، وكتاب (السنن للكشي)[4] وكتاب (مخرج الاسماعيلي على كتاب البخاري)[5]، وكتاب(أحاديث مالك الغرائب التي ليست في الموطأ)[6]، وكتاب (العلل للخلال)[7].

(1). الزيلعي، جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف بن محمد (1997م). **نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي**، تحقيق: محمد عوامة، ط1، ج1، ص13،12،9،7،5،3، 16.مؤسسة الريان للنشر والطباعة والنشر، بيروت، لبنان. دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية.

(2). ابن الملقن، سراج الدين، أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (2004م). **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في البدر الكبير**، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، ط1، ج1، ص366،364،363،361،350، 369، 373، 377. ج3، ص19،6،5، 79، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.

(3). وقد ورد اسم هذا الكتاب في المتوفر من كتابه (الإمام) اثنتا عشر مرة. ينظر ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص172،513،384،383، 351 ،565،564،556،523. ج2، ص 395،157. ج39،4.

(4). وقد ورد اسم هذا الكتاب في المتوفر من كتابه (الإمام) اثنتا عشر مرة. ينظر المصدر السابق، ج1، ص346، 380،356، 440، 594،504. ج2، ص49، 50، 119، 528، 550. ج3 ،585.

(5). وقد ورد اسم هذا الكتاب في المتوفر من كتابه (الإمام) اثنتا عشر مرة. ينظر المصدر السابق، ج1، ص252، 254. ج2، ص570،446،114،98. ج3، ص135، 546،482،413،289،285.

(6). وقد ورد اسم هذا الكتاب في المتوفر من كتابه (الإمام) إحدى عشر مرة. ينظرالمصدر السابق، ج1، ص127، 613،355 ج2، ص78، 288، 414، 499. ج3، ص16، 578، 583. ج4، 61.

(7). وقد ورد اسم الكتاب في المتوفر من كتابه (الإمام) إحدى عشر مرة. ينظر المصدر السابق، ج1، ص115، 558،365. ج2، ص447،342. ج3، ص71،38،36، 197،176،92.

والإمام ابن دقيق في نقله عن هذه المصادر ينسب الآراء إلى أصحابها بذكر أسماءهم ومصنفاتهم التي وردت فيها، وقد يذكر مصنفاتهم التي اقتبس منها دون ذكر أسماءهم،[1] وقد يذكرهم بشهرتهم التي يعرفون بها، ومن الأمثلة على ذلك:

1- أبو عبيد: وهو الإمام، الحافظ، المجتهد، ذو الفنون، أبو عبيد، القاسم بن سلام بن عبد الله . ومن مصنفاته: كتاب الأموال والغريب وفضائل القرآن والطهور والناسخ والمنسوخ والمواعظ والغريب المصنف في علم اللسان توفي سنة (224هـ) [2]. ومن كتابه الغريب نقل الإمام ابن دقيق العيد [3].

2- أبو جعفر الطبري: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، الإمام، العلم، الفرد، الحافظ، أحد الأعلام، وصاحب التصانيف...، قال الفرغاني: تم لك التفسير، والتاريخ، وكتاب القراءات وكتاب العدد والتنزيل، وكتاب اختلاف العلماء، وكتاب تاريخ الرجال، وكتاب لطيف القول في الفقه، وهو ما اختاره وجوده، وكتاب الخفيف، وكتاب التبصير في الأصول وابتدأ بتصنيف كتاب الآثار وهو من عجائب كتبه، توفي سنة (310هـ) [4]، وكان ابن دقيق العيد ينقل عنه في المسائل الفقهية وغيرها ويسمي كتبه [5].

4- الخطَّابي: الإمام، العلامة، المفيد، المحدث، الرَّحال، أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي الخطابي صاحب التصانيف ...، أقام مدة في نيسابور يصنف فعمل غريب الحديث، وكتاب معالم السنن، وكتاب شرح الأسماء الحسنى، وكتاب العزلة، وكتاب الغنية عن الكلام وأهله وغير ذلك ...، توفي ببست سنة (388هـ) [6]، وكان ابن دقيق العيد قد نقل عنه في معالم السنن [7].

---

(1). ينظر هذا البحث، ص70-71.

(2). الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد ابن أحمد بن عثمان ابن قايماز(2006م). **سير أعلام النبلاء**، ج8، ص501،509، دار الحديث، القاهرة.

(3). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص282. ج2، 442.

(4). الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مصدر سابق، ج2، ص201،202.

(5). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص95.

(6). الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مصدر سابق، ج 3، ص149-150.

(7). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص95.

المبحث الثاني

قيمة موارد ابن دقيق العيد

كما ذكرنا فقد اعتمد الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) على كثير من الموارد المتنوعة سواء المتقدمة منها أو المتأخرة، والتي لم تصلنا إلا من خلال النقول عنها في كتابه، فكان كتابه بذلك زاخراً في معلوماته نقلاً واقتباساً منها، إذ تنتظم هذه الموارد رقعة كبيرة من الزمن ، بدءاً من القرن الثاني ووصولاً إلى القرن السابع الهجري ، الأمر الذي أعطى كتابه قيمة علمية كبيرة بين الكتب في موضوعه -أحاديث الأحكام-، وتظهر قيمة الكتاب في المنهج السوي الذي سار عليه -رحمه الله تعالى- في الاستدلال والاستنباط والمناقشة ، والتي من خلالها يربي لدى طلبة العلم الملكة العلمية في فهم نصوص الكتاب والسنة، و انتقاء النصوص الحديثية الصحيحة الصالحة للاحتجاج والاستشهاد فنمّى بذلك شخصيتهم العلمية التي جمعت بين العلم والعمل والرواية والدراية، فأصبح للكتاب بذلك قيمته العلمية الكبيرة بوجود هذه الموارد فيه والتي أغنت الكتاب بفوائدها ومباحثها الحديثية والأصولية والفقهية واللغوية، يقول محمد خلوف العبد الله: (إن كتاباً أربت مواردُه على المائتين والثلاثين كتاباً من أمهات كتب الإسلام، اعتمد مؤلفُه عليها في أواخر القرن السابع الهجري، لجديرٌ أن يُوقَفَ عنده، وأن ينظر إلى ما حواه، وأن يُنعم النظر في فحواه وإن كتاباً بلغت فوائده ومباحثه الحديثية والأصولية والفقهية واللغوية أكثر من ثلاثة آلاف، كلُّ هذا من النظر في خمس وخمسين حديثاً، لشهادة عظمى بعلو كعب هذا الإمام) [1].

لقد قام المحقق الدكتور سعد آل حميد بتتبع موارد ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) من خلال تحقيقه للكتاب، وإنّ الناظر في مقدمة المحقق والفهارس الملحقة في الجزء الرابع منه ليلمس بذلك الجهد الكبير الذي بذله المحقق مشكوراً في خدمة هذا الكتاب، فمن جملة هذه الفهارس هناك فهرساً خاصاً بمصادر المؤلف -ابن دقيق العيد- في كتابه (الإمام) ذكر فيها المحقق مائتين وستة عشر مصدراً من مصادره المتعددة والمتنوعة المتقدمة منها والمتأخرة، الأمر الذي أعطى كتابه (الإمام) قيمة علمية كبيرة ؛لاشتماله على أمهات كتب السنة وما يلحق بها من كتب هي أجود وأنفس الكتب في كل فن من فنونها في موضوعها؛ فقد شملت أغلب المصادر التي تتعلق بدراسة الحديث وعلومه ، من كتب الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات الحديثية الأخرى والعلل والجرح والتعديل ومصطلح الحديث وشروح

(1). ابن دقيق العيد، **شرح الإلمام بأحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ص24. وينظر ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج4، ص299-336 وص339-349. (كلام المحقق)

الحديث، ومنها ما هو في اللغة وعلومها من معاجم اللغة والغريب، وأخرى في التفسير وعلوم القرآن والفقه والتاريخ والبلدان والتراجم والطبقات يقول الدكتور سعد آل حميد: (وليس نقل المصنف مقصوراً على الأحاديث فقط؛ بل ينقل كثيراً من كتب الرجال، والتواريخ، والأنساب، والسؤالات والعلل، واللغة ...، وغير ذلك من الفنون ...) [1].

وتظهر قيمة هذه الموارد بقيمة الكتاب العلمية وتحديداً في أحاديث الأحكام؛ فهو كتاب ملئ بالنصوص والآثار الحديثية في أحاديث الأحكام فالنقل والاقتباس منها -أي الموارد- أكسب الكتاب قيمة علمية كبيرة عند العلماء؛ لاشتمال هذه الموارد على أمهات الكتب في الحديث وغيرها من العلوم والفنون في شتى الحقول مما جعل الكتاب معلمة ضخمة في أحاديث الأحكام، إذ لا يكاد يغادره منها حديث وهذه الموارد جعلته شاملاً في موضوعه مليئاً بفوائده وأعطته أهمية كبيرة، وذلك من خلال نقل واستيعاب الإمام ابن دقيق العيد الكثير منها فيه، فأحتفظ لنا بذلك بمجموعة هامة من المصنفات التي تحتوي على نصوص علمية عزيزة، نقلها عن كتب نادرة ونفيسة، فقدت أصولها منها ما هو في الحديث، أو الرجال، أو اللغة وغير ذلك من المصنفات الأخرى التي هي اليوم بحكم المفقود من تراثنا الواسع، يقول الدكتور سعد آل حميد: (احتفظ لنا هذا الكتاب بنصوص علمية متعددة فقدت أصولها منها ما هو في الحديث، أو الرجال، أو اللغة أو غير ذلك مثل كتاب "الطهارة" لابن مندة فقد أكثر المصنف من النقل عنه في هذا الكتاب ...، ولا نعرف شيئاً عن هذا الكتاب. ومثله كتاب السواك لأبي نعيم، فقد أكثر المصنف في باب السواك من النقل عنه، بل وفي كثير من الأحيان يذكر الحديث بكامل سنده، ويظهر من نقله عنه أنه كتاب كبير جمع فيه أبو نعيم ما ورد في السواك وفضله وآدابه وكل ما يتعلق به جمعاً عظيماً ...) [2]. ويزيد هذه الموارد قيمة وأهمية أنها تشتمل على الروايات والنصوص التي تحتوي على معلومات غزيرة وقدر كبير من الأحاديث وبيان طرقها والحكم عليها.

والخلاصة في ذلك: إنّ نقل مثل هذه الموارد في كتاب (الإمام)؛ ليتأكد من خلالها أصالة الكتاب وجدواه؛ وذلك بما تحمله من قيمة علمية متنوعة في علوم شتى أثرت الكتاب وجعلته مقدما على غيره.

---

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص83. (كلام المحقق)
(2). **المصدر السابق**، ج1، ص53.

المبحث الثالث

أساليب ابن دقيق العيد في تحمّل الأحاديث من مشايخه ونقله من المصادر

لقي الحديث النبوي الشريف عند المسلمين اهتماماً كبيراً، وظهر هذا الاهتمام جلياً واضحاً من خلال عنايتهم به وحرصهم على حفظه ونقله وتبليغه كما صدر عن النبي -صلى الله عليه وسلم-؛ فقاموا بضبط طرق التحمّل والأداء بألفاظ مخصوصة تبين للسامع كيفية التحمّل بأمانة تامة؛ فخدموا بذلك سنة النبي -صلى الله عليه وسلم- أيما خدمة، وفي هذا أخرج الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية في علم الرواية بسنده عن يحيى بن سعيد قال: (ينبغي أن يحدث الرجل كما سمع, فإن سمع يقول: ثنا، وإن عرض يقول: عرضت، وإن كان إجازة يقول أجاز لي "...، وأخرج بسنده عن أحمد بن حنبل قال: "إذا سمعت من المحدث، فقل حدثنا"، وإذا قرأت عليه فقل: "قرأت"، وإذا قرئ عليه فقل: «قرئ عليه»، وسمعت أبي يقول: وأحب إلي أن تبين كما كان إذا سمعت فقل «حدثنا»، قال أبي: وكنت أقرأ على يحيى، وعبد الرحمن، قال: وقلت لعبد الرحمن بن مهدي: حدثني بحديث مالك، قال أحدثك بما سمعت وقرأت على مالك، أو قرئ عليه؟ قال أبي: فقلت: قد رضيت، فحدثني بما سمع من مالك وقرأت عليه ما قرأ وما قرئ له على مالك") [(1)].

فمن خلال دراسة واستقراء الأحاديث التي أوردها الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) نجد بأنه قد استخدم أساليب متعددة ومتنوعة في تحمّل وعزو الأحاديث من مصادرها نذكر منها:

أولاً: تحمّل الإمام ابن دقيق العيد بعض الأحاديث من مصادرها –الكتب والأجزاء الحديثة– في كتابه الإمام من خلال السماع الشخصي من كبار مشايخه، إذ يروي ابن دقيق العيد في كتابه هذا أحياناً بعض الأحاديث بسنده، مصرحاً أحياناً بحصول ذلك الحديث له بعلو[(2)].

مثاله: (عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: أسخنت لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- ماء في الشمس [(3)] ليغتسل به، فقال: "يا حميراء! لا تفعلي هذا، فإنه

---

(1). الخطيب البغدادي، أبو بكر، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (بلا سنة نشر)، **الكفاية في علم الرواية**، (تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني)، ج1، ص299، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص61-62. (كلام المحقق)

(3). حكم الماء المشمس: (وأما الماء المشمس: فإن لم يقصد إلى تشميسه. لم تكره الطهارة به؛ لأنه لا يمكن صون الماء عن الشمس، وإن قصد إلى تشميسه. فهل تكره الطهارة به؟ فيه خمسة أوجه: أحدهما -وهو المنصوص- (أنه يكره) ؛ لما روي:«أن عائشة - رضي الله عنها - سخنت ماء بالشمس، فقال لها النبي - صلى الله عليه وسلم -: "يا حميراء، لا تفعلي هذا، فإنه يورث البرص» ، تقول العرب: امرأة حميراء أي: بيضاء. وروي: أن عمر -رضي الله عنه- كان ينهى عن الماء المشمس، وقال: (إنه يورث البرص)، فذكر أن رجلا عانده في ذلك،

يورث البرص" [1]. رواه الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني في كتاب "الكامل" من حديث العلاء بن سلمة، عن خالد بن إسماعيل، عن هشام، ورواه سعدان بن نصر عن خالد بن إسماعيل، عن هشام، ومن جهته أخرجه البيهقي، وقال: "هذا لا يصح"، وقال الدارقطني: "خالد بن إسماعيل: متروك". وقال الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي: "خالد بن إسماعيل أبو الوليد المخزومي: يضع الحديث على ثقات المسلمين"، وقال: "وروى هذا الحديث عن هشام بن عروة مع خالد: وهب بن وهب أبو البختري، وهو شر منه"...، ورواية خالد هذه وقعت لنا عالية: قرأت على الشيخ المفتي أبي الحسن علي بن هبة الله الشافعي، عن الشيخ الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي -فيما قرئ عليه وهو يسمع- أنا الرئيس أبو عبد الله القاسم بن الفضل الثقفي، ثنا أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بشران البغدادي بها. وقرأت عليه أيضاً عن شهدة بنت أبي نصر أحمد بن الفرج الإبري -سماعاً منه عليهاً-...) [2].

فكما يظهر في المثال فقد تحمّل ابن دقيق العيد الحديث من مصدره الذي وجد فيه -وهو كتاب "الكامل" للحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني- وذكر بعد ذلك مصرحاً بأن رواية خالد بن إسماعيل التي ذكرت فيه قد وقعت له بعلو وساق الرواية بسنده هو من خلال سماعه الشخصي من كبار مشايخه، وهو المفتي أبو الحسن علي بن هبة الله الشافعي من طريق الشيخ الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي، وكذلك طريق شهدة بنت أبي نصر أحمد بن الفرج الإبري.

وكان يتطهر به، فما مات حتى أصابه البرص. وسواء شمس بالحجارة أو النحاس أو الزجاج، وفي الإناء المغطى والمكشوف. فإنه يكره. والوجه الثاني: لا يكره بحال، وهو قول أبو حنيفة، كما لا يكره ما تشمس بنفسه في البرك والأنهار.

والثالث: إن شمس في البلاد الحارة في آنية الصفر. كره؛ لأنه يورث البرص، وإن شمس بغير ذلك. لم يكره؛ لأنه لا يورث البرص. والرابع -حكاه الشاشي- يكره في البدن، دون الثوب. والخامس -حكاه أيضا - إن قال عدلان من أهل الطب: إنه لا يورث البرص...، فلا يكره، وإن قال يورث.. كره، وهذا ضعيف؛ لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- قد أخبر أنه يورث البرص، فلا معنى للرجوع إلى قول أهل الطب. فإن قلنا: يكره، فبرد الماء المشمس. فهل تزول كراهة الطهارة به؟ سمعت بعض شيوخي يحكي فيه ثلاثة أوجه: أحدها: تزول الكراهة، لزوال التشميس. والثاني: لا تزول الكراهة؛ لأنه لا يزول عنه اسم التشميس. والثالث: يرجع إلى عدلين من أطباء المسلمين، فإن قالا: لا يورث البرص. زالت الكراهة، وإن قال: يورث. كره؛ لأن العلة في كراهته خوف البرص، فرجع إليهم في ذلك بعد التبريد. فإن توضأ بالماء المشمس. ارتفع حدثه؛ لأن المنع منه لخوف البرص، فلم يمنع صحة الطهارة، كما لو توضأ بماء حار أو بارد يخاف منه). ينظر العمراني، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي (2000م). البيان في مذهب الإمام الشافعي، تحقيق: قاسم محمد النوري، ط1، ج13،1-15، دار المنهاج، جدة.

(1). غريب جدا. خالد بن إسماعيل متروك. أخرجه الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (2004م). **سنن الدارقطني**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وآخرون، ط1، كتاب الطهارة، باب الماء المسخن، رقم 86، 87، ج1، ص50، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان. وابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (1997م). **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، ط1، رقم 600، ج3، ص475-676، الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص124-126، ص150، ص295-296، ص339، ص400-401، ص471، ص501، ص516، ص555، ص599-600، ص602. ج2، ص159، ص165، ص478، ج 3، ص 248، ص281، ص393، ص479، ص497.

وإسناده يمر ببعض الكتب المصنفة التي يمكن أن تكون مشهورة ومطبوعة ومتداولة "كسنن النسائي"، وأحياناً من كتب وأجزاء حديثية ربما كانت مخطوطة لكنها موجودة، كغرائب شعبة وسفيان للنسائي، وربما كانت من طريق كتب وأجزاء لم نقف عليها، وربما كانت مفقودة [1].

مثاله: (عن العباس بن عبد المطلب قال: كانوا يدخلون على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يستاكون، فقال: "تدخلون علي قلحا [2]! استاكوا لولا أن أشق على أمتي لفرضت عليهم السواك عند كل صلاة، كما فرض عليهم الوضوء"، قرأت على المفتي أبي الحسن بن أبي الفضائل، عن العلامة أبي محمد بن بري –قراءة عليه–، ثنا مرشد بن يحيى، ثنا محمد بن الحسين، ثنا محمد بن عبد الله، ثنا أبو عبد الرحمن النسائي، ثنا عمرو بن علي، حدثني أبو قتيبة، ثنا سفيان، عن أبي علي الزراد، عن جعفر بن تمام، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما لكم تأتوني قلحاً لا تستاكون؟ استاكوا...) [3]. [4]، ففي هذا المثال ساق الإمام ابن دقيق الحديث بإسناده هو، وإسناده مر بسنن الإمام النسائي وهو من الكتب المصنفة والمشهورة والمطبوعة المتداولة.

ثانياً: ينقل الإمام ابن دقيق العيد من مصادره دون ذكر إسناده إليها وقد يكون ذكرها في مكان آخر سابقاً، واكتفى بعدم ذكر الإسناد مرة ثانية للاختصار فتكون مواد هذه الكتب قد توفرت لديه من طرق أخرى في مصنفات مختلفة، وبأسانيد أعلى فيستعيض بها عن تلك ويعبر عن ذلك بقوله: (قال أو ذكر أو روى فلان في كتاب...) [5].

---

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص61-62. (كلام المحقق).

(2). (القَلَح): صفرة تعلو الأسنان، ووسخ يركبها من طول ترك السواك. ينظر أبو عبيد، القاسم بن سلّام بن عبد الله الهروي البغدادي(1964م). **غريب الحديث**، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، ج2، ص244، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن. وابن الأثير الجزري، مجد الدين أبو السعادات المبارك، محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني (1979م). **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود أحمد الطناجي، (بلا طبعة)، ج4، ص99، المكتبة العلمية بيروت.

(3). إسناده ضعيف لإرساله، تمام ليست له رواية ولا صحبة وحديثه عن -النبي صلى الله عليه وسلم - رواه عن أبيه . أخرجه أحمد في مسنده والبغوي في معجمه. ينظر مسند الإمام أحمد بن حنبل، مصدر سابق، مسند تمام بن العباس بن عبد المطلب، رقم 1835ج2، ص417-418. والبغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (2000م). **معجم الصحابة** تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، ط1، باب التاء، تمام بن عباس بن عبد المطلب، رقم 244و245، ج1، ص281-283، مكتبة دار البيان، الكويت. والبزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار(2009). مسند البزار (المطبوع باسم البحر الزخار) تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، ط1، مسند العباس بن عبد المطلب رضي الله عته، رقم 1202، ج4، ص129، مكتبة العلوم والحكم -المدينة المنورة.

(4). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج 1، ص382، ص384. ج3، ص51. ج4، ص39.

(5). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص127، ص139، ص160، ص187، ص430. ج2، ص65، ص147، ص217، ص241، ص252، ص279، ص292، ص324، ص359، ص362. ج3، ص229، ص329، ص338، ص368، ص369، ص383، ص426، ص448، ص450، ص463، ص508، ص549، ص571، ص598.

ثالثاً: كثيراً ما ينقل في كتابه الإمام الأسانيد بتمامها من مصادرها.

مثاله: (... روى الطبراني عن أبي مسلم الكشي وعبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، ثنا مروان أبو سلمة، عن شهر بن حوشب، عن أبي إمامة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخفين والعمامة ثلاثاً في السفر، ويوماً وليلةً في الحضر.)[1] [2].

في هذا المثال ساق الإمام ابن دقيق العيد إسناد الإمام الطبراني من مصدره –وهو المعجم الكبير– بتمامه، ويظهر ذلك من خلال قوله: (روى الطبراني عن أبي مسلم الكشي وعبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، ثنا مروان أبو سلمة، عن شهر بن حوشب، عن أبي إمامة رضي الله عنه: أن النبي -صلى الله عليه وسلم-...،).

رابعاً: وكثيراً ما يقتصر على نقل بعض السند من مصادره، وهذا الأمر يظهر للمتتبع في مواضع كثيرة جداً من كتابه (الإمام)، إذ يعسر إحصاؤها ويتعذر استقصاؤها.

مثاله: (أن ميمونة زوج النبي -صلى الله عليه وسلم- حدثتها: أنه مر برسول الله -صلى الله عليه وسلم- رجال من قريش يجرون شاة لهم مثل الحمار، فقال لهم رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "لو أخذتم إهابها"، فقالوا له:إنها ميتة!...،" وروى الدارقطني أيضاً من حديث عمر بن ذر، عن معاذة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "استمتعوا بجلود الميتة إذا هي دبغت تراباً كان، أو رماداً، أو ملحاً، أو ما كان بعد أن يريد صلاحه". أخرجه من حديث معروف بن حسان، عن عمر بن ذر. وروى الطبراني في "المعجم الأوسط" من معاجمه من حديث عفير بن معدان، عن سليم بن عامر، عن أبي أمامه رضي الله عنه: أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- خرج في بعض مغازيه) [3].

في هذا المثال اقتصر الإمام ابن دقيق العيد على نقل بعض السند من مصادره ويظهر هذا الأمر في قوله: (وروى الدارقطني أيضاً من حديث عمر بن ذر، عن معاذة، عن عائشة رضي الله عنها

---

(1). أخرجه الطبراني في معجمه. ينظر الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، ج8، ص122، ح7558.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة الأحكام**، مصدر سابق، نقل سند الطبراني ج1، ص563، ص596. ج2، ص62، ص123، ص143، ص169، ص421. ج3، ص207، ص245، ص440، 443، 553. وسند البخاري ج2، ص566-567. ج3، ص123، وسند مالك ج1، ص232. ج 3، ص 423- 424. وسند أبو داود ج3، ص142-143، ص376، 439. وسند أحمد بن منيع ج3، ص397، وسند أبو بكر ابن خزيمة ج3، ص421، وسند أبو بكر البزار ج2، ص128، وسند ابن ماجه ج2، ص245، وسند ابن الجارود ج2، ص494، وسند القاضي محمد بن بدر ج1، ص262، وسند الدارقطني ج1، ص249. ج2، ص53، ص244، ص249، ص323. ج3، ص347.

(3). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج 1، ص313-315.

قالت:...، أخرجه من حديث معروف بن حسان، عن عمر بن ذر. وروى الطبراني في "المعجم الأوسط" من معاجمه من حديث عفير بن معدان، عن سليم بن عامر، عن أبي أمامه- رضي اللـه عنه-:...، .

خامساً: وقد يقتصر الإمام ابن دقيق العيد في كتابه الإمام على ذكر الصحابي الذي جاء من طريقه الحديث.

كقوله: (حديث ابن عباس -رضي اللـه عنهما-: أن سودة زوج النبي -صلى اللـه عليه وسلم- قالت: ماتت لنا شاة...) [1]، في هذا المثال اقتصر الإمام ابن دقيق العيد على ذكر الصحابي الذي جاء من طريقه الحديث وهو هنا ابن عباس -رضي اللـه عنه-.

سادساً: ينقل الإمام ابن دقيق العيد كثيراً من شيخه المنذري لدرجة أنه يطلقه بقوله عند النقل منه –قال شيخنا– دون تحديد اسم الشيخ والكتاب، ومثال ذلك قوله في كتاب الإمام وقال شيخنا في "مختصر السنن"[2].

سابعاً: أحياناً يصرح باسم الشيخ دون ذكر كتابه وذلك بقوله: قال شيخنا المنذري [3].

ثامناً: أحياناً يصرح بذكر اسم الشيخ وذكر كتابه كقوله: قال شيخنا الحافظ أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري -رحمه اللـه- في "مختصر السنن"[4].

تاسعاً: يمتاز عمل الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (لإمام) بالدقة في الاقتباس والتحمّل من مصادره، وفي هذا الأمر يقول الدكتور سعد آل حميد في مقدمة تحقيقه لكتاب (الإمام):)وتعتبر هذه الفائدة امتداداً لمنهج المصنف في مسائل الخلاف ومناقشتها وأدبه في ما يحتاج إلى نقد، ولا شك أن على من ولج في هذا الأمر أن يتسم بالحذر حتى لا يسئ فهم عبارة، أو: يحمل النص ما لا يحتمل فلا بد أن يكون دقيقاً في نقله إذا نقل، وهذا ما تراه واضحاً من منهج المصنف في هذا الكتاب) [5].

ومما يدل على دقة الإمام ابن دقيق العيد في النقل من مصادره في كتابه (الإمام) أنّه يقوم بعد الانتهاء من النقل من مصادره بذكر عبارات ومصطلحات تدل دلالة واضحة على دقته في ذلك وهذه المصطلحات والعبارات في كتابه كثيرة وعلى صيغ متعددة نذكر منها:

---

(1). **المصدر السابق**، ج1، ص318، ص228، ص532، ص566، ص616، ج2، ص277-280، ص15، ص481، ج498، ص525، ص527، ص556. ج3، ص51، ص312، ص360، ص586، ج4، ص50، ص59.

(2). **المصدر السابق**، ج1، ص237، ص294، ص457، ص508، ص611، ج2، ص116، ص151، ص191، ص214، ص367، ص453، ص482، ص505. ج3، ص69، ص95، ص140، ص165، ص332، ص479. ج3، ص525-526.

(3). **المصدر السابق**، ج1، ص149. ج2، ص534. ج3، ص480.

(4). **المصدر السابق**، ج1، ص115.

(5). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج 1، ص68-70. (كلام المحقق)

أنّه يختم المنقول بقوله: (انتهى، أو انتهى كلامه، أو انتهى ما أردت نقله، أو انتهى ما أردت نقله ها هنا من كلامه، أو انتهى ما نقلته من مختصر كتاب الخلال، أو إلى ها هنا انتهى كلام فلان أو كذا قال فلان) [1].

وكذلك قوله: (كذا قال فلان أو كذا قال: فسكت!).

مثاله: (...، قد تقدم في صفة وضوء رسول الله -صلى الله عليه وسلم-ما يقتضي مسح الرأس جميعه، ومنه حديث مالك بن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن عبد الله بن زيد. وقال الحافظ أبو عبد الله ابن منده بعد ما أخرجه من حديث مالك: "وهذا إسناد مجمع على صحته، رواه جماعة عن عمرو بن يحيى، وقد تقدم ذكرهم، ولم يذكر واحد منهم في صفة مسح الرأس أنه مسح جميع الرأس، إلا مالك بن أنس". كذا قال ابن منده) [2].

فنرى في هذا المثال كيف أنَّ الإمام ابن دقيق العيد قد ختم ما نقل بقوله: (كذا قال ابن مندة).

عاشراً: تحمَّلَ الإمام ابن دقيق العيد الحديث في كتابه (الإمام) من مصادره عن شيوخه من خلال السند المتصل باستخدام طرق التحمُّلِ المعتبَرة، وقد استعمل في ذلك صيغاً علمية محدّدة عند الأداء والاقتباس منها، ووضح كذلك طريقة تحمله للحديث بذكر إسناده فيه وهي الإخبار عن الشيخ ومن الألفاظ التي استعملها في ذلك قوله: "قرأت [3] وأخبرنا وأخبرناه" في حالة السماع على الشيخ أو عن طريق "المكاتبة" **ومن الأمثلة على ذلك:**

قال ابن دقيق **العيد في** (**لإمام**): (...، قرأت على الحافظ أبي محمد المنذري، أنا أبو جعفر عمر بن أبي بكر الحساني -بقراءتي عليه بدمشق- ، قلت له: أخبرك أبو القاسم هبة الله بن محمد بن عبد الواحد بن الحصين وأبو غالب أحمد بن الحسن بن البنا وأبو بكر محمد بن عبد الباقي -إجازة من جميعهم إن لم يكن سماعاً-، قالوا: أنا أبو محمد الحسن بن علي بن محمد الجوزي، ثنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي -قراءة عليه فأقر به-، ثنا بشر بن موسى، ثنا أبو نعيم، ثنا زكريا بن أبي زائدة، عن عامر الشعبي، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه رضي الله عنه قال:"...) [4].

---

(1). **المصدر السابق**، ج1، ص104، ص111، ص115-117،

(2). **المصدر السابق**، ج1، 530، وينظر ج1، ص135،

(3). وهي الصيغة الأكثر دقة لأداء الحديث، والتي استخدمها الإمام بن دقيق العيد في الإخبار عن شيوخه.

(4). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج 1، ص197، ص512، ص516، ص555-556، ص564، ص602، ج2، ص92، ص106، ص118، ص157، ص159، ص165، ص261، ص263-264، ص338، ص395، ص429، ص469، ص471، ص504. ج3، ص78، ص81، ص281-282، ص297، ص300، ص335، ص392، ص393-394، ص410، ص469، ص474، ص478، ص574.

ومثال آخر: (أخبرنا أبو الفرج الحراني، ثنا أبو أحمد عبد الوهاب بن علي، أنا أبـو بكـر محمـد بـن عبد الباقي، أنا أبو طالب محمد بن علي، أنا أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، ثنا عبد الصمد بن عـلي المكرمي، ثنا الفضل بن العباس الصواف، ثنا عبد الوهاب بن إبراهيم، ثنا أيوب بن سليمان أبو اليسع، ثنا زكريا بن حكيم، عن الشعبي، عن أنس بن مالك رضي الـلـه عنه...) [1].

وأيضاً: (وقد أخبرناه أبو الحسن بن إسحاق من أصل كتابـه بخـط أبي الحـسن الـدارقطني رحمـه الـلـه تعالى كما تقدم) [2].

تحمل الحديث عن طريق الإجازة عن الشيخ، وقد استعمل ابن دقيق العيد في ذلك هذه الألفاظ: (وأنبئنا في حال التحمل عن طريق الإجازة):

مثاله قال ابن دقيق العيد: (... وقد أنبئنا الإمام أبو عـثمان الـصابوني، أنـا أبـو طـاهر محمـد بـن الفضل [بن محمد بن إسحاق] بن خزيمة، ثنا جدي...) [3].

ومثال آخر: (... رأيت في أصل سماع الحافظ أبي طاهر السلفي رحمه الـلـه -وأجازنيه أبو الحـسن علي بن هبة الـلـه عنه-...) [4].

وقوله: (... كتب إلينا أبو الحجاج يوسف ابن خليل الحافظ -وتفقه من أصل عليه خطه - أنّا أبـو سيعيد خليل...) [5].

وفي جمعه للشيوخ في الإسناد يحدد من صاحب اللفظ:

مثاله: (...، قرأت على الحافظين أبي محمد المنذري وأبي الحسين القرشي -رحمهما الـلـه تعالى-، قال القرشي: أنا الشيخ أبو الفتوح محمد بن محمد بن محمد التيمي الصوفي رحمه الـلـه تعالى -بقراءتي عليه - حدثنا أبو الأسعد، وقال المنذري - واللفظ لروايته - أخبرنا: الشيخان الأجلان:...) [6].

والإمام ابن دقيق العيد في تحمله يحدد موضع التحمل: **مثاله:** (قرأت على أبي الحسين يحيـي بـن علي الحافظ، أنا أبو القاسم هبة الـلـه بن علي بن سعود بم ثابت الأنصاري - قراءة عليه وأنا أسمع سـنة اثنتين وتسعين وخمسمائة بالجامع العتيق بمصر...) [7].

---

(1). **المـصدر الـسابق**، ج1، ص12، ص178، ص284، ص307. ج2، ص186، ص207، ص219. وينظـر ج1، ص101، ص233، ص303، ص501، ص557، ج2، ص38، ص209، ج3، ص69، ص493، ص497-498، ص501-502، ص519، ص543، ص552، ص554. ج4، ص41.

(2). **المصدر السابق**، ج1، ص284-285.

(3). **المصدر السابق**، ج2، ص479.

(4). **المصدر السابق**، ج3، ص32.

(5). **المصدر السابق**، ج3، ص270.

(6). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص574. ج1، ص602،291.

(7). **المصدر السابق**، ج3، ص392، 478 ج1، ص197، 602،41.

الحادي عشرً: قد يتحمل ابن دقيق العيد الحديث من مصادره بطرق التحمل غير المباشرة مثل الوجادة ومن الألفاظ التي استعملها في ذلك **قوله:**

وأيضاً من الألفاظ التي استعملها الإمام ابن دقيق العيد في تحمل الحديث من خلال الوجادة في كتابه (الإمام) **قوله:** (نقلت أو نقلته من خط فلان...، أو انتهى ما نقلته من كتاب ...، أو كذا نقلته من أصل كتاب...، أو نقلته من نسخة بخط فلان وروايته) [1]، وفي حالة التحمل بالوجَادة يميز الإمام ابن دقيق ذلك بقوله: (رأيت فيما نقل من كتاب...، ورأيت في كتاب...، ورأيت في رواية) [2].

(قد وجدنا...، فوجدنا فلان أخرجها في كتاب...، هذه الرواية فيما وجدته في كتاب...، وروى فلان في كتاب...، وكذا وجدته فيه...، وهكذا وجدناه...، وقد وجدته في كتاب...) [3].

أو يقول: (وقال أبو عمر في "الاستيعاب"...) [4]، **أو يقول:** (روى فلان في كتاب..) [5]

وإن لم يثق الإمام ابن دقيق العيد الخط والكتابة ولم يثق بصحة النسخة يقول في التعبير عنها: (بلغني عن فلان...، وبلغني أن فلان...، وفيما بلغني ...، وقد بلغني...،") والأمثلة على ذلك في كتابه كثيرة [6].

الثاني عشر: عند تحمّل الأحاديث يستخدم الإمام ابن دقيق العيد ألفاظاً توهم السماع باستخدامه لفظ (حُدِّثت).

مثاله: ("قد روينا قولنا عن غير بسرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، والذي يعيب علينا الرواية عن بسرة يروي عن عائشة بنت عجرد، وأم خداش، وعدة من النساء لسن بمعروفات في العامة، ويحتج بروايتهن، ويضعف بسرة مع سابقتها، وقديم هجرتها وصحبتها للنبي -صلى الله عليه وسلم- وقد حدثت -أي ابن دقيق- بهذا في دار المهاجرين والأنصار..)[7].

---

(1). **المصدر السابق**، ج1، ص235، ص459، ص309، ص385، ص441، ص533، ج2، ص20، ص120، ص303.

(2). **المصدر السابق**، ج1، ص204، ص447، ص493، ج2، ص76، ص 83، ص88، ص303، ص326. ج3، ص95.

(3). **المصدر السابق**، ج1، ص161، ص320، ص390-391، ص453-454، ص468. ج3، ص 18.

(4). **المصدر السابق**، ج1، ص187، ج2، ص292. وينظر أمثلة أخرى ج1، ص127، ص160، ص430، ص508. ج2، ص147، ص217، ص241، ص252، ص265، ص279، ص324، ص359، ص406، ص448، ص463، ص549، ص571. ج3، ص229، ص283، ص 338، ص329، ص450، ص598.

(5). **المصدر السابق**، ج1، ص262، ص412، ص509، ص559، ص570. ج2، ص147، ص212، ص279، ص359، ص360، ص518، ص529. ج3، ص397، ص421، ص588، ص592.

(6). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص107، ص234، ص254، ص333، ص369، ص480. ج2، ص111، ص128، ص153، ص282، ص366، ص427، ص541، ص542.

(7). **المصدر السابق**، ج2، ص280، ص292.

الثالث عشر: ومن أساليبه في تحمّل الأحاديث أنه يحيل كثيراً إلى مصادره عند تحمله للأحاديث وتخريجه لها، ويظهر ذلك واضحاً جلياً في مواقع عدة من كتابه.

كقوله: (أخرجه الحافظ فلان في "كتاب..، وقد أخرجه فلان في كتاب...، وأخرجه أبو فلان في كتاب...،) [1]، **وكقوله:** (أمّا رواية...، أو ورواية ...، أخرجها فلان في كتاب...، وقد أخرجها فلان في كتابه...، **وكقوله أيضاً:** وهذه كلها عند البخاري...، ورواها كلها الطحاوي...، ومثل هذه الرواية رواها فلان في كتاب...، وقد وقعت هذه الرواية في"كتاب"...،) [2]، **وكقوله:** (رواه الحافظ فلان في كتاب...، وهذا الحديث في الجزء ...، وهذا الحديث في كتاب...، والحديث في كتاب ...، وحكى فلان في كتاب...، وقد ذكره فلان في كتاب...، وكقوله: رأيته في كتاب...، وقد وجدته في كتاب "الآحاد والمثاني" للقاضي ابن أبي عاصم ...، وعلل الأثرم هذه الرواية فيما وجدته في "ناسخه ومنسوخه") [3].

الرابع عشر: يذكر الإمام ابن دقيق العيد الحديث ويخرجه ويذكر ما فيه من وجوه أخرى ويشرحها ويظهر ذلك بقوله: (الكلام على هذا الحديث بعد ما تقدَّم من وجوه...، و أخذ يذكرها ويشرحها ويعلق عليها) [4]، وقوله كذلك (فأمَّا حديث علي -رضي الله عنه- فروي من وجوه..،) [5] وقوله كذلك: (وروي المعنى عن ابن عباس من وجوه....،) [6].

وأمَّا طرق الإمام ابن دقيق العيد في النقل من مصادره:

فنرى الإمام ابن دقيق في ذلك شديد الحرص والاهتمام في إثبات وتوثيق ما ينقله من مصادره المتفرقة ودقيقاً في نسبة تلك الأقوال إلى أصحابها وبكل أمانة ودقة؛ فتنوعت بذلك طرقه واستخدم في ذلك عدة أساليب منها:

الأسلوب الأول: يقوم بذكر اسم الكتاب دون ذكر مؤلفه:

---

(1). **المصدر السابق**، ج1، ص22، ص123، ص179، ص161، ص247، ص368، ص 368، ص384، ص442، ص500، ص528، ص549. ج2، ص15، ص46، ص101، ص111، ص141، ص151، ص152، ص166، ص167، ص332، ص411، ص451، ص511-512، ص545. ج.3، ص398.

(2). **المصدر السابق**، ج1، ص99، ص100، ص148، ص221-222، ص234، ص279، ص332، ص580، ص590، ج2، ص34، ص158، ص295، ص317، ص411، ص516. ج3، ص18، ص135، ص71، ص75، ص76، ص177، ص350، ص432، ص512، ص533.

(3). **المصدر السابق**، ج1، ص103، ص112، ص115، ص119، ص120، ص125، ص127، ص129، ص136، ص206، ص254، ص264، ص320، ص375، ص385، ص453، ص516. ج2، ص108، ص289، ص373، ص429، ص506، ص526، ص529، ص571. ج3، ص37، ص42، ص48، ص66، ص97، ص220.

(4). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص294.

(5). **المصدر السابق**، ج3، ص525.

(6). **المصدر السابق**، ج2، ص397.

مثاله: (...، وقال صاحب "الكمال": ("عبد الرحمن بن أبي علقمة، ويقال: ابن علقمة الثقفي، قيل: له صحبة...،) [1].

نلاحظ في المثال السابق بأنَّ الإمام ابن دقيق العيد قام بذكر اسم الكتاب دون ذكر مؤلفه بقوله: (وقال صاحب "الكمال": عبد الرحمن ابن علقمة ...،) وصاحب كتاب "الكمال" الذي لم يذكر اسمه هو الحافظ عبد الغني المقدسي ابن عبد الواحد بن علي بن سرور الحافظ أبو محمد المقدسي، صاحب التصانيف المشهورة [2].

مثاله: (...، عن عبد الله بن سلمة قال: دخلت على علي أنا ورجلان، رجل منا، ورجل من بني أسد أحسب، فبعثهما علي -رضي الله عنه- وجهاً، وقال: إنكما علجان فعالجا عن دينكما، فدخل المخرج، ثم خرج، فدعا بماء، فأخذ منه حفنة فتمسح بها، ثم جعل يقرأ القرآن، [فأنكروا ذلك، فقال: إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان يخرج من الخلاء، فيقرئنا القرآن، ويأكل معنا اللحم، ولم يكن يحجبه -أو قال: يحجزه- عن القرآن شيء، ليس الجنابة. أخرجه أبو داود [3]. وأخرجه الترمذي [4]، والنسائي [5]، وابن ماجه [6] مختصراً...،) [7].

الأسلوب الثاني: انه يخرّج الحديث باسم المؤلف دون ذكر مصدره:

وهو هنا خرّج الحديث باسم المؤلف دون ذكر مصدره الذي يوجد فيه، فبعد ذكره للحديث السابق قال: أخرجه أبو داود. وأخرجه الترمذي، والنسائي، وابن ماجه مختصراً...، فذكر أسماء المؤلفين دون أن يذكر كتبهم التي يوجد فيها.

الأسلوب الثالث: يقوم بذكر المؤلف فقط من غير ذكر كتابه فضلاً عن الباب أو التفاصيل الأخرى التي تبين لنا أين نجد كلامه هذا.

---

(1). **المصدر السابق**، ج3، 599. ج1، ص277، ج2، ص473، ص475. ج4، ص 76.

(2). ابن كثير، **البداية والنهاية**، مصدر سابق، ج13، ص46.

(3). إسناده صحيح، عبد الله بن سلمة وهو المرادي الكوفي وثقه يعقوب بن شيبة والعجلي وابن حبان، وصحح حديثه هذا ابن خزيمة وابن حبان والحاكم. أبو داود، **سنن أبي داود**، مصدر سابق، كتاب الطهارة، باب الجنب يقرأ، ط1، رقم229، ج1، ص164.

(4). من طريق الأعمش وابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة به بلفظ: (كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم -يقرئنا القرآن على كل حال ما لم يكن جنبا وقال: حديث حسن صحيح. الترمذي، **سنن الترمذي**، مصدر سابق، أبواب الطهارة، باب في الرجل يقرأ القرآن على كل حال ما لم يكن جنبا)، رقم146، ج1، ص214.

(5). من طريق الأعمش وحده عن عمرو بن مرة به بلفظ: (كان رسول الله- صلى الله عليه وسلم يقرئنا القرآن على كل حال ما لم يكن جنبا)،كتاب الطهارة ، حجب الجنب من قراءة القرآن، رقم 258، ج1، ص174.

(6). من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال: (دخلت على علي بن أبي طالب فقال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم – يأتي الخلاء...). ابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، مصدر سابق، أبواب الطهارة، باب ما جاء في قراءة القرآن على غير طهارة، رقم 593، ج1، ص375.

(7). ابن دقيق العيد، الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، مصدر سابق، ج3، ص67، ص34-35، ص238، ص257، ص309، ص332، ص340، ص534. ج1، ص114، ص263، ص287، ص484. ج2، ص200-201، ص242، ص409-410، ص511.

مثاله: (عن أنس -رضي اللـه عنه- قال: رأيت رسول اللـه -صلى اللـه عليه وسلم- يتوضأ وعليه عمامة قطرية،...، قال ابن القطان: "وهو حديث لا يصح. قال ابن السكن: "لم يثبت إسناده"، و هو كما قال)[1].

بعد هذا الحديث وتخريجه ذكر الإمام ابن دقيق العيد قول ابن القطان في الحكم على الحديث ولم يبين لنا أين قال ابن القطان هذا الحكم وفي أي كتاب من كتبه.

الأسلوب الرابع: إذا كان ما ينقله من كلام موجود في مظنته فإنه يطلق ذلك ولا يذكر اسم الباب الذي يوجد فيه هذا الكلام بل يكتفي بذكر اسم المؤلف وكتابه فقط فيقول مثلاً: أخرجه فلان وفلان في كتاب كذا...، وأخرجه في كتاب كذا...، وهكذا.

مثاله: (روى عيسى بن يونس عن ثور بن يزيد عن حصين الحبراني، عن أبي سعد، عن أبي هريرة -رضي اللـه عنه-، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم قال: "من اكتحل فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج، ومن استجمر فليوتر، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج، ومن أكل فما تخلل فليلفظ، وما لاك بلسانه فليبتلع، من فعل لا فلا حرج، ومن أتى الغائط فليستتر، فإن لم يجد إلا أن يجمع كثيباً من رمل فليستدبره، فإن الشيطان يلعب بمقاعد بني آدم، من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج". أخرجه أبو داود في" سننه"، وأبو محمد الدارمي في "مسنده"، وأبو حاتم ابن حبان في "صحيحه"[2].

نرى من خلال هذا المثال بأنّ الإمام ابن دقيق العيد قد خرّج الحديث باسم المؤلف مع ذكر مصدره الذي يوجد فيه؛ فهو في جميع هذه الكتب موجود في مظنته، فإن كان الكتاب مصنفاً على أبواب الفقه؛ فهو في باب الاستنجاء والاستجمار أو غيره من العناوين في موضوعه، وإن كان الكتاب مصنفاً على مسانيد الصحابة؛ فهو في مسند أبي هريرة -رضي اللـه عنه-.

---

(1). **المصدر السابق**، ج1، ص536-537.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج، ص564-565، ص101، ص111، ص127، ص151-152، ص165، ص213، ص240، ص241، ص261، ص263، ص288، ص340، ص372-373،411-415، ص467، ص494، ص512، ص525،542،521، ص533، ص545. ج1، ص131، ص209، ص234، ص247، ص340، ص368-369، ص496، ص500، ص509، ص527-528. ج3، ص55، ص94، ص285، ص367-368، ص388، ص398، ص421، ص521، ص535.

المبحث الرابع

طرق ابن دقيق العيد في عزو الأحاديث إلى مصادرها

لقد سار الإمام ابن دقيق العيد في عزوه الأحاديث والآثار إلى مصادرها على طريقة المتقدمين من السلف، إذ اتبع طريقة العزو المختصر من خلال ذكر من أخرج الحديث دون التوسع في ذكر الباب أو الكتاب، ونراه كذلك يسير على طريقة المتأخرين من خلال توسعه في التخريج ولا يكتفي بالصحيحين ويتناول الحديث من دواوين السنة الأخرى، ونبين ذلك من خلال ما يأتي:

أولاً: ذكره لمن أخرج الحديث دون التوسع في ذكر الباب أو الكتاب، فإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما فانه يكتفي بذكرهما أو أحدهما.

مثاله: (أخبرنا جابر بن عبد الله: أن النبي -صلى الله عليه- وسلم قال "أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصةً، وبعثت إلى الناس عامةً". متفق عليه [1] من حديث هشيم، عن يزيد، واللفظ للبخاري) [2].

ذكر الإمام ابن دقيق العيد هنا بأن الحديث متفق عليه روي عند البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث هشيم عن يزيد واللفظ للبخاري ولم يزد على ذلك في التخريج.

ثانياً: ذكره لمن أخرج الحديث وتوسعه في التخريج فنراه لا يكتفي بالصحيحين بل يتعداهما إلى دواوين السنة الأخرى، وهذا الأمر منه ليبين أهمية الحديث وكيف تناولته دواوين السنة.

مثاله: (...، عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يحب التيمن في شأنه كله: في نعله، وترجله، وطهوره. ورواه أبو الأحوص عن الأشعث بهذا الإسناد، ولفظه: قالت: إن كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ليحب التيمن في طهوره إذا تطهر، وفي ترجله إذا ترجل، وفي انتعاله إذا انتعل.رواه البخاري من حديث شعبة، ورواه مسلم من حديث أبي الأحوص. و"أشعث" المذكور هو: ابن أبي الشعثاء سليم -بضم السين، وفتح اللام-. ورواه إسرائيل عن أشعث بسنده، ولفظه: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يحب التيمن في الوضوء والانتعال. أخرجه ابن

---

(1). البخاري، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، مصدر سابق، كتاب التيمم، رقم 335، ج1، ص74. ومسلم، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، مصدر سابق، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم 523، ج1، 372.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص93–94، ص96، ص270، ص327، ص387، ص400، ص403، ص516، ص598-599. ج2، ص398، ص416، ص28. ج3، ص34، ص246، ص376، ص277، ص428، ص404، ص427، ص429، ص454، ص540. ج4، ص64.

منده في "صحيحه". ورواه أبو حاتم ابن حبان في "صحيحه"[1] من هذا الوجه -أعني رواية إسرائيل عن أشعث- ولفظه: قالت: كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يحب التيمن في كل شيء، حتى في الترجل والانتعال. رواه عن الفضل بن الحباب، عن عبد الله بن رجاء، عن إسرائيل. وروى زهير بن معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "إذا توضأتم فابدؤا بميامنكم". أخرجه ابن ماجه في "سننه"[2]، وهذا لفظه وأخرجه أبو بكر ابن خزيمة [3]، وأبو حاتم ابن حبان في "صحيحهما"[4]، وفيه: "إذا لبستم وإذا توضأتم فابدؤا بميامنكم"، واللفظ لابن حبان، وهو حقيق بأن يصحح. وقد أخرجه أبو داود في "سننه [5]. ورواه الطبراني في "معجمه الأوسط" [6]، وقال: "لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا زهير". وروى الحافظ أبو بكر الخطيب في "المتفق والمفترق"[7]: (من حديث عبد الرحمن بن علقمة المروزي، حدثنا عبد الله بن المبارك، أنا سفيان، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن زياد، عن أبي هريرة -رضي الله عنه-: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان إذا توضأ بدأ بميامنه) [8].

في هذا المثال توسع الإمام ابن دقيق العيد في تخريج الحديث من كتب الصحاح والسنن والمعاجم والمتفق والمفترق.

---

(1). إسناده صحيح على شرط البخاري، رجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن رجاء فمن رجال البخاري. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: (1988م). **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، تحقيق**: شعيب الأرناؤوط، ط1، كتاب اللباس وآدابه، ذكر استحباب التيامن للإنسان في أسبابه اقتداء بالمصطفى صلى الله عليه وسلم، رقم 5456ج 12، ص271. مؤسسة الرسالة، بيروت.

(2). أخرجه ابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، مصدر سابق، أبواب الطهارة وسنتها، باب التيمن بالوضوء، رقم 401، ج1، ص259.

(3). أخرجه ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن اسحق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (2003م). **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ط3، كتاب الوضوء، باب الأمر بالتيامن في الوضوء أمر استحباب لا أمر إيجاب، رقم 178، ج1، ص127، المكتب الإسلامي.

(4). أخرجه ابن حبان، **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، باب سنن الوضوء، ذكر الأمر بالتيامن في الوضوء واللباس اقتداء بالمصطفى – صلى الله عليه وسلم-، مصدر سابق، رقم1090، ج3، ص370.

(5). أخرجه أبو داود، **سنن أبي داود**، مصدر سابق، أول كتاب اللباس، باب في الفرش، رقم 4141 ج6، ص225.

(6). أخرجه الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي (بلا سنة نشر). **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، (بلا طبعة)، باب الألف، من اسمه أحمد، رقم 1097، ج2، ص20، دار الحرمين، القاهرة.

(7). أخرجه الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت (1997م). **المتفق والمفترق**، تحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، ط1، عبد الرحمن بن علقمة، أبو يزيد المروزي، رقم 939، ج3، ص1516، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

(8). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص526-528، ص273، ج3، ص476.

ثالثاً: إيراده الحديث وإهماله ذكر من أخرجه: ومن طرقه في نقله الأحاديث من مواردها أنّه يورد الحديث ويهمل ذكر من أخرجه وهذا الأمر يحصل كثيراً عنده، وبالأخص في الأحاديث والطرق الغريبة التي يتعب الباحث في البحث عن مخرّجها فلا يجده أحياناً [1].

مثاله: (عن أسماء بنت يزيد قالت: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "لا يصلح من الذهب شيء ولا حربصيصة [2]") [3].

أورد الإمام ابن دقيق العيد الحديث السابق ولم يذكر من أخرجه.

رابعاً: ابن دقيق العيد شديد التحري في مسألة ضبط المتن من خلال قيامه بتعيين صاحب اللفظ وإذا كان بين المخرّجين اختلاف في الألفاظ بيّن ذلك:

مثاله: (...، أخبرنا جابر بن عبد الله: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال "أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة". متفق عليه من حديث هشيم، عن يزيد، واللفظ للبخاري. ثم قال وفي رواية مسلم: "وجعلت لي الأرض طيبة طهوراً ومسجداً، فأيما رجل أدركته الصلاة صلى حيث كان"، وأخرج مسلم حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "فضلت على الأنبياء بست..." فذكر منهن: "وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً"....، قعن أبي هريرة -رضي الله عنه-، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- في حديث ذكره: "وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً أينما كنت، وإن لم أجد الماء تيممت بالصعيد ثم صليت، فكانت لي مسجداً وطهوراً، ولم يفعل ذلك بأحد كان قبلي". وقد أخرج الحافظ أبو حاتم محمد بن حبان البستي في "صحيحه" حديثاً لعوف بن مالك في هذا، وفيه زيادة فائدة، فروى بسنده عن عباس بن عبد الرحمن بن ميناء الأشجعي، عن عوف بن مالك، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "أعطيت أربعاً لم يعطهن أحد كان قبلنا، وسألت ربي الخامسة فأعطانيها: كان النبي يبعث إلى قريته ولا يعدوها، وبعثت كافة إلى الناس، وأرهب منا عدونا مسيرة شهر، وجعلت لي

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص47، ص72، ص.73. (كلام المحقق)

(2). حربص: يقال: ما عليها حر بصيصة ولا خر بصيصة، أي شيء من الحلي. الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (1987م). **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، ج3، ص1032، دار العلم للملايين، بيروت. وينظر الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، الملقب **بجواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة مؤلفين، ج17، ص510، دار الهداية. وينظر الفيروزآبادي، **القاموس المحيط**، مصدر سابق، ج1، ص614.

(3). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص286.

الأرض طهوراً ومساجدٌ، وأحل لنا الخمس ولم يحل لمن كان قبلنا، وسألت ربي الخامسة، سألته أن لا يلقاه عبد من أمتي يوحده إلا أدخله الجنة، فأعطانيها") [1].

في المثال السابق وبعد ذكر متن الحديث أخذ الإمام ابن دقيق العيد يضبطه بتعيين صاحب اللفظ وبيان اختلاف المخرجين في ألفاظه.

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص93-95، ص402، ص403، ص598، ص599.

الفصل الثالث

منهج التخريج وبيان طرق الحديث واستيعابها عند ابن دقيق العيد وفيه تسع مباحث:

المبحث الأول: مصادر التخريج عند ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام).

المبحث الثاني: ذكر ابن دقيق العيد الأحاديث بأسانيده.

المبحث الثالث: حكم ابن دقيق العيد على الأحاديث.

المبحث الرابع: بيان طرق الحديث واختصارها عند ابن دقيق العيد.

المبحث الخامس: جمع طرق الحديث ورواياته واختلاف ألفاظه.

المبحث السادس: الترجيح بين الروايات عند ابن دقيق العيد.

المبحث السابع: بيان اختلاف رواة المصنفات في أسانيد وألفاظ الحديث.

المبحث الثامن: بيان ابن دقيق العيد الفروق في الألفاظ والمتون عند المخرجين.

المبحث التاسع: بيان مدار الرواية.

المبحث الأول

مصادر التخريج عند ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام)

اعتمد الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) على مصادر متعددة في التخريج إذ تقول سعدة: (اعتمد ابن دقيق العيد على **كتب الصحاح**: البخاري ومسلم ، وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان...، وعلى **السنن**: كسنن أبي داود والترمذي والنسائي والدارقطني والبيهقي وابن ماجه...، وعلى **المسانيد**: كمسند أحمد وأبي عوانة وأبي يعلى ومسند البزار...، وعلى **الموطآت**: كموطأ مالك ، وعلى **المستخرجات** كمستخرج أبي نعيم على صحيح البخاري، ومستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم، وعلى **المستدركات**: كالمستدرك على الصحيحين للحاكم، وعلى **المعاجم**، كالمعجم الأوسط للطبراني، وعلى كتب **الناسخ والمنسوخ**: كالناسخ والمنسوخ لابن الجارود، والناسخ والمنسوخ للأثرم، وعلى كتب **العلل**: كعلل الحديث لابن أبي حاتم ، وعلل الدارقطني، وعلى كتب **غريب الحديث**: كغريب الحديث لأبي عبيدة والخطابي، وتطرق إلى **مجاميع الاسماعيلي**: ككتاب مجموع حديث أيوب السختياني للاسماعيلي ، ومجموع حديث الأعمش له أيضا، ومجموع حديث مسعر، ويحيى ابن أبي كثير أيضا، كما تطرق إلى **الأفراد**: للدارقطني، والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم، وكتاب الأباطيل والمناكير للجوزقاني، والكتب **الجامعة لأحاديث الأحكام**: مثل كتاب الأحكام الوسطى لعبد الحث الاشبيلي، ومن كتب **الأطراف:** كتاب أطراف السنن للحافظ أبي القاسم الدمشقي العسكري، من **كتب الفقه**: كتاب الأم للشافعي، والاستذكار لابن عبد البر، ومن كتب **الترغيب والترهيب**: ككتاب الترغيب والترهيب لعبد الله الأصفهاني [1].

(1). سعده، **جهود الإمام ابن دقيق العيد في خدمة الحديث النبوي الشريف**، مصدر سابق، ص79.

المبحث الثاني

ذكر ابن دقيق العيد الأحاديث بأسانيده

سبق وأن تحدثنا عن أساليب الإمام ابن دقيق العيد -رحمه الله- في تحمّل الأحاديث من مصادرها، وكان منها أنه يسوق سند كثير من الأحاديث بالسماع الشخصي من كبار مشايخه، فنراه يروي في كتابه (الإمام) بعض الأحاديث بسنده هو مصرحاً أحياناً بحصول ذلك الحديث له بعلو، وكثيرا ما يمر إسناده ببعض الكتب المصنفة التي يمكن أن تكون مشهورة ومطبوعة ومتداولة كـ(سنن النسائي)، وأحياناً من كتب وأجزاء حديثية ربما كانت مخطوطة لكنها موجودة "كغرائب شعبة وسفيان" للنسائي، وربما كانت من طريق كتب وأجزاء لم نقف عليها، وربما كانت مفقودة وللاختصار نحيل إليها في موضعها من البحث [1].

وبالإضافة إلى ما أحلنا فإن الإمام ابن دقيق العيد **قد يأتي بسنده التساعي إلى الصحابي** وكذا **فعل بحديث:** (ما أخذوا من البهيمة وهي حية فهو ميتة " قال: قرأت على الفقيه أبي الحسن الشافعي، أن الحافظ أبا طاهر أخبرهم، أنا الرئيس أبو عبد الله الثقفي، ثنا أبو عمرو محمد بن محمد بن بالويه الصائغ بنيسابور، ثنا محمد بن يعقوب بن يوسف الأصم، ثنا الحسن بن علي بن عفان، حدثنا أسباط بن محمد عن الشيباني، عن عبد الله بن شداد، عن ميمونة -رضي الله عنها-قالت: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم-...،) [2].

(1). هذا البحث، ص58-60 وص63-65.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص248، 363.

المبحث الثالث

حكم ابن دقيق العيد على الأحاديث

إن الحكم على الأحاديث من المسائل الاجتهادية التي يختلف فيها المحدثون، فتراهم يختلفـون في حكمهم على الحديث الواحد ما بين مصحِّح ومضعِّف، فالحديث قد يُضعِّفه أحدهم ويُصحِّحه آخر، وهنا يبرز دور الباحث في التقصي والتحري والبحث للوصول إلى الحكم الصحيح على الحديث من خلال النظـر في أقوال أهل العلم والترجيح بينها، وهذا عمل لا يتقنـه إلا المتخصِّـصون مـنهم ، فـإن لم يكـن النـاظر في الأحاديث مؤهلاً لذلك فما عليه إلا أن يأخذ بقول من يثق به من أهل العلم الجهابـذة المـبرَّزين في علـم الحديث من الحفاظ العـارفين بعلـل الحـديث كالإمـام أحمـد وأبي حـاتم وأبي زرعـة وعـلي بـن المـديني والبخاري وغيرهم، وبناءً على ذلك يجب على الباحث في علم الحديث معرفة مناهج الأئمة ومـذاهبهم في الحكم على الأحاديث ومصطلحاتهم في التـصحيح والتـضعيف والتعليـل ، حتـى لا يـصيب قـولاً صـحيحاً بسبب غلط وجهل في معرفة الاصطلاح ما يجعله غير قادر على إعطاء الأحكـام الـصحيحة عـلى الحـديث يقول الإمام ابن دقيق العيد في "شرح الإلمام": (إن لكل من أئمة الفقه والحديث طريقا غير طريق الآخـر، فإن الذي تقضيه قواعد الأصول والفقه أنَّ العمدة في تصحيح الحـديث عدالـة الـراوي وجزمـه بالروايـة ، ونظرهم يميل إلى اعتبار التجويز الذي يمكن معه صدق الراوي وعدم غلطه، فمتى حصل ذلك وجاز أن لا يكون غلطاً وأمكن الجمع بين روايته ورواية من خالفه بوجه من الوجـوه الجـائزة لم يـترك حديثـه، فأمـا أهل الحديث فإنهم قد يروون الحديث من رواية الثقات العدول، ثم تقوم لهم علل تمنعهم عـن الحكـم بصحته كمخالفة جمع كثير له أو من هو أحفظ منه، أو قيام قرينة تؤثر في أنفسهم غلبـة الظـن بغلطـه ولم يجر ذلك على قانون واحد يستعمل في جميع الأحاديث ، ولهذا أقول: إن من حكى عن أهل الحـديث أو أكثرهم أنه إذا تعارض رواية مرسل ومسند أو واقف ورافع أو ناقص وزائد: أن الحكم للزائد فلم يصب في هذا الإطلاق فإن ذلك ليس قانوناً مطرداً وبمراجعة أحكامهم الجزئية تعرف صواب ما نقول) [1].

والإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) صرَّح بأن الحكم على الحديث عنده يعتمـد عـلى صـحة رواية الحديث بغض النظر عن راويه سواء أكان ثقة أم ضعيف؛ فالثقة قد يخطئ والضعيف قد يـصيب، وبذلك لم يصحح كل ما رواه الثقة ولم يهمل ويضعف كل مـا جـاء بـه الـضعيف إذ يقـول: (لـيس يكفـي

(1). ابن دقيق العيد، تقي الدين، أبي الفتح، محمد بن علي بن وهب القشيري المصري (1997م)، **شرح الإلمام بأحاديـث الأحكـام**، (تحقيـق: عبد العزيز بن محمد السعيد)، ط1، ج1، ص60، دار أطلس للنشر والتوزيع.

مجرد كونه روي عن نافع [1] في التقوية والاعتبار، حتى يعلم مخرج تلك الرواية وراويها ومرتبته، وهل هو ممن يعتبر به أم لا؟) [2].

ولقد برز الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) في هذا الجانب – الحكم على الأحاديث، وامتاز أيضا بنفسه الطويل في تتبع روايات الحديث وأقوال الأئمة فيها بإظهار درجة الحديث وبيان العلل الواقعة فيها، ولم يكتف بنقل تعليل الأئمة؛ بل كان يستدرك عليهم بعض الأحاديث التي أعلّوها [3]، وبعد عرضه روايات الحديث وبيان رأي الأئمة فيها ومناقشتها، نراه يعطينا درجة صحة الحديث إما برأيه الشخصي معتمدا على معرفته الحديثية الواسعة والمتعمقة وبيان ذلك:

أولا: حكمه على الحديث بالتصحيح برأيه الشخصي معتمدا على معرفته الحديثية الواسعة: (...، وروى زهير بن معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "إذا توضأتم فابدؤا بميامنكم". أخرجه ابن ماجه في "سننه"، وهذا لفظه. وأخرجه أبو بكر ابن خزيمة، وأبو حاتم ابن حبان في "صحيحيهما"، وفيه: "إذا لبستم وإذا توضأتم فابدؤا بميامنكم"، واللفظ لابن حبان، وهو حقيق بأن يصحح) [4]. [5]

بعد تخريج الحديث حكم الإمام ابن دقيق العيد على الحديث بالتصحيح بقوله: (وهو حقيق بأن يصحح).

ثانيا: تصحيحه لحديث القلتين وإجابته على من قال باضطراب الحديث: (...، روى أصحاب "السنن" الأربعة من حديث ابن عمر قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وهو يسأل عن الماء يكون في الفلاة من الأرض، وما ينوبه من السباع والدواب - قال: "إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث". انتهى. ورواه ابن حبان في "صحيحه" -في القسم الثاني منه، وأعاده في القسم الثالث -، ولفظه: "لم ينجسه شيء". ورواه الحاكم في "مستدركه" وقال: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وأظنه

(1). نافع بن عمر الجمحى وهو ابن عمر بن عبد الله بن جميل روى عن ابن أبي مليكة وعمرو بن دينار وبشر بن عاصم ، روى عنه يحيى ابن سعيد القطان ووكيع وأبو نعيم والقعنبى وأبو الوليد الطيالسي وسعيد بن أبى مريم وموسى بن اسماعيل وعبد العزيز الأويسى ويسرة بن صفوان سمعت أبي يقول ذلك....، نا محمد بن حمويه بن الحسن قال سمعت أحمد بن حنبل : نافع بن عمر الجمحى ثبت ثبت صحيح الحديث.، عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين انه قال: نافع ابن عمر الجمحى ثقة...، نا عبد الرحمن قال سألت أبي عن نافع بن عمر الجمحي يحتج بحديثه؟ قال نعم حدثنا عبد الرحمن قال سئل أبى عن نافع ابن عمر الجمحى فقال: ثقة). ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي (1952). الجرح والتعديل، ط1، ج8، ص456، برقم 2088. طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص309.

(3). هذا البحث ص111-116.

(4). هذا البحث، سبق تخريجه ص71.

(5). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص527-528.

لاختلاف فيه على أبي أسامة عن الوليد بن كثير "...، أما اضطرابه في اللفظ: فمن جهة الإسناد والمتن: أما إسناده، فمن ثلاث روايات:

أحدها: رواية الوليد بن كثير، رواها أبو داود عن محمد بن العلاء، عن أبي أسامة حماد بن أسامة، عن الوليد، عن محمد بن جعفر بن زبير، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الماء وما ينوبه من الدواب والسباع، فقال عليه السلام "إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث"...،) [1].

ثالثا: تصحيح ابن دقيق العيد حديث أبي هريرة المرفوع بقوله:

(روى مالك -رحمه الله- في "الموطأ" عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة -من آل بني الأزرق-، عن المغيرة بن أبي بردة -وهو من بني عبد الدار-، أنه أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول: جاء رجل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال: يا رسول الله! إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ من ماء البحر؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هو الطهور ماؤه، الحل ميتته". أخرجه الأربعة من حديث مالك...، وتابعه على ذلك الليث بن سعد عن الجلاح أبي كثير، ثم عمرو بن الحارث عن الجلاح، كلاهما عن سعيد بن سلمة، عن المغيرة بن أبي بردة، ثم يزيد بن محمد القرشي، عن المغيرة بن أبي بردة، عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- فصار الحديث بذلك صحيحا كما قال البخاري في رواية أبي عيسى عنه، والله أعلم [2].

رابعا: تصحيح حديث السيدة عائشة- رضي الله عنها-: (عن إبراهيم التيمي ، عن عائشة -رضي الله عنها-: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقبل بعض أزواجه، ثم يصلي ولا يتوضأ) [3].

قام ابن دقيق العيد بتصحيح هذا الحديث بعد أن علله ابن عبد البر بتوكيده بأن إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة رضي الله عنها إذ بين ابن دقيق العيد بأن إبراهيم رواه عن أبيه عن عائشة من طريق معاوية ابن هشام بقوله : (...، فأسنده الثوري عن عائشة، وأسنده أبو حنيفة عن حفصة، وكلاهما أرسله، وإبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة ولا حفصة -رضي الله عنهما- ولا أدرك زمانهما ".قلت: ورواية أبي حنيفة -رحمه الله تعالى- أخرجها الدارقطني من جهة يحيى بن نصر بن حاجب، عن

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، 199-214.
(2). **المصدر السابق**، ج1ص96-107.
(3). **المصدر السابق**، ج2، ص251.

أبي حنيفة، عن أبي روق بسنده، ولفظه: أن النبي -صلى الله عليه- وسلم كان يتوضأ للصلاة، ثم يقبل ولا يحدث وضوءا. والذي يعتل به في هذا الحديث وجهان:

أحدهما: الانقطاع، وقد ذكرنا ما قال الدارقطني في معنى ذلك، وقال أبو عمر: "وهو مرسل لا خلاف فيه، لأنه لم يسمع إبراهيم التيمي من عائشة".

الثاني: النظر في حال أبي روق وادعاء أنه لا تقوم به حجة. قال البيهقي في "السنن": "أبو روق ليس بقوي، ضعفه يحيى بن معين وغيره".

وقال أبو عمر في كلام له: "ولم يروه أيضا غير أبي روق، وليس فيما انفرد به حجة" فأما الوجه الأول: فإن الدارقطني -رحمه الله- تعالى قال:"وقد روى هذا الحديث معاوية بن هشام، عن الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة-رضي الله عنها- فوصل إسناده) [1].

خامسا: حكمه على الحديث المضطرب بالتصحيح كقوله: (...أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قاء فأفطر. لم يزد على هذا. والذي يعتل به على هذا الحديث من جهة الإسناد أمران:

أحدهما: قال ابن حزم في يعيش بن الوليد وأبيه: "ليسا بمشهورين".

الثاني: الاضطراب في السند، قال البيهقي في "السنن": "وإسناد هذا الحديث مضطرب، واختلفوا فيه اختلافا شديدا". وهذا الاختلاف قد ذكرنا فيه رواية حسين المعلم ورواية معمر -على ما حكاه الترمذي- وروايته - كما ذكر الطبراني -. وقيل: عن عبد الصمد، عن هشام، عن يحيى، عن رجل، عن يعيش. وفي رواية عبد الوارث: عن معدان بن طلحة، وكذا قال أبو معمر، عن عبد الوارث. وقال جرير: عن يحيى، عن الأوزاعي، عن يعيش، عن معدان. وقال مرة: عن يعيش، عن أبيه، عن معدان. وقال شيبان: عن يحيى، حدث الوليد بن هشام، عن معدان. [وقال معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن يعيش، عن خالد بن معدان، عن أبي الدرداء. وقيل: عن يزيد بن زريع، عن هشام، عن يحيى، عن يعيش، عن خالد بن معدان، عن أبي الدرداء.

قلت-ابن دقيق العيد-: أما الوجه الأول فإن أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي قال في يعيش: "هو شامي ثقة". وذكر الخلال في "علله"...، وأخرج ابن منده هذا الحديث في كتابه من الوجه الذي ذكرناه، قال "وهذا إسناد متصل صحيح على رسم النسائي وأبي داود، وتركه البخاري ومسلم لاختلاف في

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص252-252.

إسناده". انتهى. قلت: أما رواية من روى: "عن يحيى، عن رجل، عن يعيش" فغير: ضارة، لأن الرجل المبهم في هذه الرواية قد تبين في غيرها أنه الأوزاعي) [1].

ثانيا: إفادته ممن سبقه من ألائمة في الحكم على الأحاديث ويظهر هذا الأمر في نقله حكم عبد الحق الإشبيلي على حديث زيد ابن الأرقم " أن هذه الحشوش محتضرة ".

مثاله: (...، وفي هذا الباب حديث آخر لزيد بن أرقم، فروى أبو داود، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن هذه الحشوش محتضرة، فإذا أتى أحدكم الخلاء فليقل: أعوذ بالله من الخبث والخبائث". وأخرجه النسائي وابن ماجة، وقال الترمذي: "حديث أنس أصح شيء في هذا وأحسن، وحديث زيد بن أرقم في إسناده اضطراب". وقال عبد الحق: "اختلف في إسناد هذا الحديث، والذي يسنده ثقة" - أي زيد بن أرقم -) [2].

فكما يظهر من المثال فالإمام ابن دقيق العيد نقل عن عبد الحق الإشبيلي حكمه على الحديث وذلك بقوله: (وقال عبد الحق: "اختلف في إسناد هذا الحديث، والذي يسنده ثقة" -أي زيد بن أرقم-).

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص341-342.
(2). **المصدر السابق**، ج2، 473-474.

المبحث الرابع

بيان طرق الحديث واختصارها عند ابن دقيق العيد

الأصل في إخراج الأحاديث بأسانيدها أن يفرد كل حديث بالرواية سنداً ومتناً، ولكن خشية التطويل، فإن الإمام ابن دقيق العيد -رحمه الله تعالى- استعمل في كتابه (الإمام) منهجاً قائماً على الاختصار في الجمع بين روايات الحديث، من خلال استخدام بعض لطائف الإسناد المتمثلة بالعطف بين الشيوخ، وذكر بعض الطرق وحصرها أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار، ويقوم بجمع الفروق بين الروايات في المتون ويذكرها في مكان واحد، ويستخدم أسلوب اللف والنشر في ذكر أحاديث الفصل ورواياته، ويشير إلى الأحاديث التي تتكرر معه بتقدم ذكرها ولا يذكر تفصيلاتها، وفيما يلي توضيح ذلك بالأمثلة:

أولاً: جمع الشيوخ بالعطف [1]: **كقوله:** (قرأت على الحافظين أبي محمد المنذري وأبي الحسين القرشي، قال المنذري: أنا ...، وقال القرشي: أنا عبد اللطيف بن إسماعيل بن أحمد البغدادي -قراءة عليه وأنا أسمع ببغداد-...،) [2].

اتبع الإمام ابن دقيق العيد في المثال السابق أسلوب الجمع بين الشيوخ بحرف العطف (و) وهذا الأمر منه طلباً للاختصار وعدم تكرار الجزء المشترك بينهما من الإسناد بأكمله بقوله: (...، قرأت على الحافظين أبي محمد المنذري وأبي الحسين القرشي...،).

ثانيا: ينقل من مصادره دون ذكر إسناده إليها [3] مع ذكره بعض الطرق وحصرها أو جزء من حديث والإشارة إلى الباقي للاختصار: إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها ويظهر ذلك من خلال:

أولاً: ذكره بعض طرق الحديث وحصرها بقوله بعد ذكر الحديث ورواه فلان عن فلان. **مثاله:** (...، عن عائشة -رضي الله عنها-: أن النبي -صلى الله عليه وسلم -كان يوضع له وضوؤه وسواكه، فإذا قام من الليل تخلى ثم استاك، أ خرجه أبو داود من حديث بهز بن حكيم، عن زرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام. ومن هذا الوجه أخرجه أبو مسلم الكشي في "سننه" مقتصراً على قوله:"كان يوضع له سواكه ووضوؤه". وروى ابن منده في كتابه، ولفظه: عن عائشة-رضي الله عنها-: كان النبي -صلى الله عليه

(1). هذا البحث، 64-65.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص469-470، 26. ج3، ص574. ج1، ص349.

وسلم- يرقد، فنضع له سواكه ووضوءه، فيبعثه الله إذا شاء أن يبعثه، فيقوم فيتسوك، ثم يتوضأ. قال: "هذا إسناد مجتمع على صحته، وهو مختصر من حديث طويل. رواه ابن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وهمام بن يحيى، ومعمر بن راشد، عن قتادة.....، الحديث بطوله. ورواه شعبة، وأبو عوانة، وجماعة مختصرا". انتهى) [1].

ثانياً: إذا كان للحديث أكثر من إسناد أو متن، فإنه قد يذكر بعضها ويشير إلى باقيها، دون أن يذكرها بطولها: **مثاله:** (...، عن أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه- قال: قيل: يا رسول الله! أنتوضأ من بئر بضاعة؟ -وهي بئر يلقى فيها الحيض، ولحوم الكلاب، والنتن- فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "إن الماء طهور لا ينجسه شيء". أخرجه أبو داود والنسائي والترمذي، وقال: "هذا حديث حسن، وقد جود أبو أسامة هذا الحديث، لم يرو أحد حديث أبي سعيد في بئر بضاعة." وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد، وفي الباب عن ابن عباس، وعائشة -رضي الله عنهم-" انتهى) [2].

قال الإمام ابن دقيق العيد بعد أن ذكر الحديث: ("وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أبي سعيد، وفي الباب عن ابن عباس، وعائشة -رضي الله عنهم-" انتهى).

ثالثاً: إذا كان للحديث روايات أخر فيها زيادات مفيدة في الباب ألحقها بإيجاز ووضوح، فجاءت روايات الحديث في المسألة يتم بعضها بعضاً.

مثاله: (...، عن حذيفة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: " فضلنا على الناس بثلاثٍ: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء". وذكر خصلة أخرى. رواه مسلم. وفي لفظ للدار قطني من رواية سعيد بن مسلمة، عن أبي مالك: "جعلت لنا الأرض كلها مسجداً وترابها طهوراً"...، قال الإمام ابن دقيق العيد: (وهذه اللفظة معروفة برواية أبي مالك الأشجعي، وقد اختلف فيها، فقيل: "تربتها"، وهو الذي ذكره مسلم كما قدمناه. وقيل: "ترابها"، قاله أبو عوانة عن أبي مالك، ولفظه: "وجعل ترابها طهوراً". وزاد: "وأعطيت هذه الآيات من آخر سورة البقرة من بيت كنز تحت العرش، لم يعط أحد منه قبلي، ولا يعطى منه أحد بعدي". أخرجه البيهقي. وكذلك رواية إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد، عن محمد بن فضيل: "ترابها"، وهو خلاف ما رواه مسلم من حديث ابن فضيل، عن أبي بكر ابن أبي شيبة عنه، فإن فيه: "تربتها". وفي "المسند" عن أحمد، عن عبد الرحمن بن مهدي، عن زهير، عن عبد الله بن محمد بن

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص380، ص122-123.
(2). **المصدر السابق**، ج1، ص114-115، ص182، ص241، ص297، ص374، ص608. ج2، ص31،

عقيل، عن محمد بن علي: أنه سمع علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "جعل التراب لي طهوراً". وأخرجه البيهقي من جهة زهير، ولفظه: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "أعطيت ما لم يعط أحد من الأنبياء". فقلنا: ما هو يا رسول الله؟ قال: "نصرت بالرعب، وأعطيت مفاتيح الأرض، وسميت أحمد، وجعل لي التراب طهوراً، وجعلت أمتي خير الأمم". وعبد الله بن محمد بن عقيل تقدم الاختلاف في الاحتجاج بحديثه. وروى البيهقي من جهة ابن إدريس، عن قابوس بن أبي ظبيان، عن أبيه، عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: "الصعيد الحرث حرث الأرض". ورواه من جهة جرير، عن قابوس، عن أبيه، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: "أطيب الصعيد حرث الأرض") [1].

رابعا: يقوم بجمع الفروق بين الروايات في المتون ويذكرها في مكان واحد: وطريقته في ذلك أنه عند سرده المصادر – في التخريج – وبيانه الفروق بين ألفاظها لا يفرق بينها مباشرة بحيث يذكر الفرق بين كل مصدر منها بعد المصدر مباشرة بل يؤخر بيان الفروق حتى يفرغ من سرد المصادر [2].

خامسا: استعماله اللف والنشر [3] في ذكره لأحاديث الفصل ورواياته وطرقه:

مثاله: (في فصل في استواء المرأة مع الرجل في وجوب الغسل بالإنزال فيه عن أم سلمة وعائشة وأنس -رضي الله عنهم-، فأما حديث أم سلمة -رضي الله عنها-، فأخرجه البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه. روى هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة -رضي الله عنها- قالت: جاءت أم سليم إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فقالت: يا رسول الله! إن الله لا يستحيي من الحق، فهل على المرأة من غسل إذا احتلمت؟ فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: نعم، إذا رأت الماء فقالت أم سلمة: يا رسول الله، وتحتلم المرأة؟ فقال: تربت يداك، فبم يشبهها ولدها. لفظ مسلم من رواية أبي معاوية عن هشام، ورواه النسائي من حديث يحيى عن هشام، وفيه: فضحكت أم سلمة فقالت: أتحتلم المرأة، وفيه: فبم يشبه الولد.

---

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص128-130، ص247.

(2). مثاله ينظر هذا البحث، ص97-98.

(3). اللف: وهو قول ابن دقيق العيد في المثال "عن أم سلمة وعائشة وأنس -رضي الله عنهم- فجمعهم اسما ولم يسرد رواياتهم وأمَّا النشر فهو سرد ابن دقيق العيد لرواية كل صحابي وطرقها بقوله :(فأما حديث أم سلمة رضي الله عنها، فأخرجه البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه....، وأما حديث عائشة -رضي الله عنها -فأخرجه أبو داود ومسلم والنسائي، ولفظه من طريق أبي داود: عن عائشة -رضي الله عنها-...، وأما حديث أنس -رضي الله عنه-، فروى مسلم من حديث عكرمة بن عمار قال: قال إسحاق بن أبي طلحة).

وأما حديث عائشة -رضي الله عنها- فأخرجه أبو داود ومسلم والنسائي، ولفظه من طريق أبي داود: عن عائشة -رضي الله عنها- أن أم سليم الأنصارية وهي أم أنس بن مالك قالت: يا رسول الله إن الله لا يستحيي من الحق، أرأيت المرأة إذا رأت في النوم ما يرى الرجل، أتغتسل أم لا؟ قالت عائشة: فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: "نعم فلتغتسل إذا وجدت الماء". قالت عائشة -رضي الله عنها-: فأقبلت عليها فقلت: أف لك! وهل ترى ذلك المرأة؟ فأقبل علي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال: "تربت يمينك يا عائشة! ومن أين يكون الشبه؟" ورواه النسائي من حديث الزبيدي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة -رضي الله عنها-، وفيه اختلاف لفظ.

وأما حديث أنس رضي الله عنه، فروى مسلم من حديث عكرمة بن عمار قال: قال إسحاق بن أبي طلحة: حدثني أنس بن مالك قال: جاءت أم سليم -وهي جدة إسحاق - إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقالت له -وعائشة عنده-: يا رسول الله! المرأة ترى ما يرى الرجل في المنام، فترى من نفسها ما يرى الرجل من نفسه؟ فقالت عائشة: يا أم سليم! فضحت النساء تربت يمينك! فقال لعائشة: "بل أنت فتربت يمينك! نعم، فلتغتسل يا أم سليم إذا رأت ذلك"...،) [1].

سادسا: يشير إلى الأحاديث التي تتكرر معه بأنها قد تقدم ذكرها ولا يذكر تفصيلاتها:

مثاله: (...، قد تقدم حديث إمامة جبريل عليه السلام وصلاته المغرب في المرتين وقتا واحدا [2] وتقدم حديث عن أبي هريرة فيه [3]: "ثم صلى المغرب بوقت واحد حين غربت الشمس" - يعني في اليوم الثاني -، من طريق النسائي.وتقدم حديث بريدة الذي فيه [4]:"وصلى المغرب قبل أن يغيب الشفق"، وحديث أبي موسى الذي فيه[5]:"ثم أخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق".وحديث عبد الله بن عمرو الذي فيه[6]:"وقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق") [7].

---

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص6-13.
(2). **المصدر السابق**، ج4، ص37.
(3). **المصدر السابق**، ج4، ص45.
(4). **المصدر السابق**، ج4، ص16.
(5). **المصدر السابق**، ج4، ص20.
(6). **المصدر السابق**، ج4، ص23.
(7). **المصدر السابق**، ج4، ص50.

المبحث الخامس

جمع طرق الحديث ورواياته واختلاف ألفاظه

منهج الإمام ابن دقيق العيد بالتخريج يقوم على جمع أحاديث الأحكام بطرقها ورواياتها – المتابعات والشواهد– بذكر الشواهد المروية من غير صحابي الحديث، ويجمع بين الاختصار والاستيعاب [1] في عرض الأحاديث ورواياتها، ويقوم أيضا بتتبع هذه الروايات والطرق من مصادرها المختلفة والكلام عليها تصحيحا وتضعيفا وعلى رواتها تعديلا وتجريحا، ويبين اختلافها باللفظ والمعنى، وهذا الأمر له أهميته الكبيرة؛ إذ يساعدنا في المقارنة ما بين الروايات والنظر فيها، وقد يرتقي الحديث من درجة إلى درجة بهذه المتابعات [2] والشواهد [3].

مثاله: "روى يحيى بن يحيى الأندلسي عن مالك -رحمه الله تعالى- في "الموطأ"، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن حميدة ابنة أبي عبيدة بن فروة، عن خالتها كبشة ابنة كعب بن مالك - وكانت تحت ابن أبي قتادة- أنها أخبرتها: أن أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءاً، فجاءت هرة لتشرب منه، فأصغى لها الإناء حتى شربت. قالت كبشة: فرآني أنظر إليه، فقال: أتعجبين يا ابنة أخي؟ قالت: قلت: نعم، فقال: إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات" [4].

---

(1). ينظر هذا البحث، ص82-85.

(2). المتابعات: جمع متابعة، وهي موافقة الراوي لغيره في رواية الحديث المعين، بشرط أن تقع من غير الصحابي الذي يروي الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، كأن تقع للراوي عنه أو من قبله.

وصورتها: أن يروي الحديث عن ابن عمر نافع مولاه، ويوافقه في روايته سالم بن عبد الله يرويه كذلك عن أبيه، فيقال: تابع سالم نافعا، وكل منهما متابع ومتابع.

وفائدة المتابعة رفع الغرابة في ذلك الموضوع الذي حصلت فيه الموافقة من الإسناد، وفيه تقوية الحديث من ذلك الطريق، بحسب قوة المتابع ويشترط في المتابعة أن توافق في الإسناد، ويكفي في المتن موافقة المعنى وربما سماها بعض المحدثين (شاهدا) توسعا في الاستعمال، واللغة تحتمله. ينظر الجديع، عبد الله بن يوسف (2003م). **تحرير علوم الحديث**، ط1، ج1، ص54، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان.

(3). الشواهد: جمع شاهد، وهو نوع من المتابعة، لكنه خاص بمن روى الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وهو الصحابي فهو: المتابعة الصحابي لصحابي آخر في متن حديث لفظا أو معنى.

كحديث يروى عن جابر بن عبد الله، ويروى مثله أو نحوه أو معناه عن عائشة أم المؤمنين فيقال عن حديث جابر: له شاهد من حديث عائشة، وكذلك العكس وكذلك يشهد المرسل للمتصل، ومعلوم أن المرسل لا ذكر للصحابي فيه، لكنه شاهد باعتبار استقلاله عن المتصل في الرواية، وتنزيل ترك الصحابي فيه منزلة مجيء الرواية عن الصحابي مجهول ولا بد أن يقع التساوي بين الحديثين الذين يشهد أحدهما للآخر في المعنى بنحو المعنى الذي يقع في المتابعات ولا يجوز تكلف تقوية الحديث بشاهد صلته به لا تدرك الا بتكلف. ينظر الجديع، **تحرير علوم الحديث**، مصدر سابق، ج1، ص55.

(4). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص232.

نلاحظ هنا بأنّ الإمام بن دقيق العيد وبعد ذكره الحديث تابعه بحديث آخر بإسناده هو:

أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن علي بن شجاع -بقراءتي عليه- أنا عبد العزيز بن أحمد، أنا يحيى بن ثابت ابن بندار، أنا أبي، أنا أبو عمرو عثمان ابن محمد بن يوسف -يعني ابن الحسن الحربي-، أنا أبو بكر -يعني محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي-، حدثني إسحاق، أنا القعنبي، عن مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن حميدة بنت عبيد بن رفاعة، عن كبشة بنت كعب بن مالك -وكانت تحت أبي قتادة-: أن أبا قتادة دخل فسكبت له وضوءاً، فجاءت هرة فشربت، فأصغى لها الإناء حتى شربت، قالت كبشة: فرآني أنظر إليه فقال: أتعجبين يا بنت أخي؟ فقلت: نعم، فقال: إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم والطوافات") [1].

ثم جاء بشواهد الحديث من طريق صحابة آخرين ليؤكد الموضوع وذلك بقوله: وروى ابن ماجه -منفرداً به عن الجماعة- من حديث يحيى بن زكريا ابن أبي زائدة، عن حارثة، عن عمرة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كنت أتوضأ أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من إناءٍ واحدٍ قد أصابت منه الهرة قبل ذلك. ورواه أبو قرة موسى بن طارق في "سننه" عن سفيان، عن حارثة.ورواه الدارقطني من حديث قيس بن الربيع، عن هيثم الصراف، عن حارثة) [2].

وجاء بشاهد آخر للحديث بقوله: وروى أبو داود من حديث داود بن صالح التمار، عن أمه: أن مولاتها أرسلتها بهريسة إلى عائشة -رضي الله عنها-، فوجدتها تصلي، فأشارت إلي: أن ضعيها، فجاءت هرة فأكلت منها، فلما انصرفت أكلت من حيث أكلت الهرة فقالت: إنّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم"، وقد رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يتوضأ بفضلها [3].

وجاء بشاهد آخر للحديث رواه الدارقطني: وروى الدارقطني من حديث عبد ربه بن سعيد، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمر بالهرة فيصغي لها الإناء فتشرب، ثم يتوضأ بفضلها.

قال البوصيري في الزوائد في حكمه على هذا الحديث وشواهده كون ابن ماجه انفرد به :(هذا إسناد ضعيف لضعف حارثة ابن أبي الرجال ورواه أبو داود والدارقطني من هذا الوجه بغير هذا اللفظ

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص233-234.
(2). **المصدر السابق**، ج1، ص236.
(3). **المصدر السابق**، ج1، ص237.

وله شاهد من حديث أبي قتادة رواه الترمذي وقال حسن صحيح وهو أحسن شيء في هذا الباب قال وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين ومن بعدهم منهم الشافعي وأحمد وإسحق لم يروا بسؤر الهرة بأسا) [1].

ثم جاء بشاهد آخر للحديث هو رواية ثانية عن السيدة عائشة رواه أبو حاتم الرازي بقوله: (وروى أبو حاتم الرازي عن محمد بن عبد الله بن أبي جعفر الرازي، ثنا سليمان بن مسافع بن شيبة الحجبي، سمعت منصور بن صفية بنت شيبة يحدث عن أمه صفية، عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "إنها ليست بنجس، هي كبعض أهل البيت"-يعني الهرة-) [2].

ثم جاء بشاهد آخر رواه ابن خزيمة وهو حديث جديد لأبي هريرة الهرة متاع البيت: (وروى ابن خزيمة عن محمد بن يحيى، عن إبراهيم بن الحكم بن أبان، حدثني أبي، عن عكرمة قال: كان أبو قتادة يتوضأ من الإناء والهرة تشرب منه. وقال عكرمة: قال أبو هريرة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "الهرة من متاع البيت") [3].

ثم جاء برواية ثانية للحديث هي متابعة له: (وروى الحافظ أبو بكر البزار من حديث ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة -رضي الله عنه- رفعه إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- قال:"الهر ليس بنجس، إنما هو من متاع البيت" .

وذكر شاهداً آخرً للحديث: وروى الدارقطني من حديث محمد بن عمر، حدثنا عبد الحميد بن عمران بن أبي أنس، عن عائشة -رضي الله عنها-، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: وحدثنا عبد الله بن أبي يحيى، عن سعيد بن أبي هند، عن عروة، عن عائشة -رضي الله عنها-، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: أنه كان يصغي إلى الهرة الإناء حتى تشرب منه، ثم يتوضأ بفضلها. ولحديث عائشة -رضي الله عنها- وجه آخر: رواه أحمد -هو ابن منيع-، ثنا أشعث بن عبد الرحمن بن زبيد، ثنا أبو عبادة عبد الله بن سعيد، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: ربما رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يكفئ الإناء للسنور حتى تشرب، ثم يتوضأ منه [4].

---

(1). البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان (1403هـ)، **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، ط2، ج1، ص55، دار العربية، بيروت.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص238.

(3). **المصدر السابق**، ج1، ص239.

(4). **المصدر السابق**، ج1، ص239-240، ص484-486. ج2، ص286. ج3، ص507-508.

كما ويقوم بجمع الطرق والروايات للحديث وتتبعها من الكتب والمصنفات والشروح والمسانيد مستقصيا لها بالجمع ويبين حال الحديث صحة وضعفا أو علة وانقطاعا ففي فصل تخليل اللحية فقد جمع" لحديث أن النبي – صلى الله عله وسلم - كان يخلل لحيته" الروايات تدور على ثمان طرق جاءت جميعها عن الصحابة الكرام وابتدأ في سردها بطريق عثمان بن عفان، ثم عائشة -رضي الله عنها –، ثم أنس بن مالك ، وعمار بن ياسر ، وعبد الله بن عمر، وأبو أيوب الأنصاري ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمر، وأبو أمامه.

مثاله: (في فصل تخليل اللحية فيه عن جماعة من الصحابة -رضي الله عنهم-، **منهم: عثمان بن عفان -رضي الله عنه-.** فروى الترمذي من حديث عامر بن شقيق، عن أبي وائل، عن عثمان رضي الله عنه: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يخلل لحيته. قال: "هذا حديث حسن صحيح". وقال الترمذي أيضا: "قال محمد بن إسماعيل: أصح شيء في هذا الباب: حديث عامر بن شقيق، عن أبي وائل، عن عثمان". قلت: "وعامر بن شقيق" هو ابن جمرة - بفتح الجيم وبالراء المهملة - الأسدي. وقد أخرج ابن ماجه أيضا هذا الحديث، وأبو بكر ابن خزيمة. ورواه الدارقطني من حديث يحيى بن أدم، عن إسرائيل، عن عامر بن شقيق، عن شقيق بن سلمة قال: رأيت عثمان توضأ، وفيه: "وخلل لحيته ثلاثا"عنهم...، **ومنهم: عائشة -رضي الله عنها-،** وقد ذكرنا في "مستدرك الحاكم" آنفا من رواية عمر بن أبي وهب، عن موسى بن ثروان...، إلى آخره. والذي اعتل به في هذا الحديث: الاضطراب، قيل: "موسى بن ثروان" من رواية شعبة، وقيل: "ابن ثروان" من رواية وكيع، وأبي عبيدة الحداد. وقال صالح: إن أباه قال: "موسى النجدي هو موسى بن سروان". وقال يحيى بن معين: "موسى بن سروان: معلم بصري"، واختلف في اسم الراوي عن موسى، فقيل: عمر بن أبي وهب الخزاعي برواية. **ومنهم: أنس بن مالك.** وهو من طرق عنه: منها: رواية يزيد الرقاشي برواية ابن ماجه من جهة يحيى بن كثير أبي النضر صاحب البصري، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ خلل لحيته، وفرج أصابعه مرتين"...، **ومنهم عمار بن ياسر،** فروى الترمذي عن ابن أبي عمر، عن سفيان، عن عبد الكريم بن أبي المخارق أبي أمية، عن حسان بن بلال قال: رأيت عمار بن ياسر توضأ فخلل لحيته، فقيل له - أو قال: فقلت له -: أتخلل لحيتك؟ فقال: وما يمنعني ولقد رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يخلل لحيته؟ وعن ابن أبي عمر، عن سفيان، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن حسان بن بلال، عن عمار -رضي الله عنه-، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- مثله، وروى هذه الطريق الثانية

ابن ماجه أيضا، عن ابن أبي عمر، ولفظه: عن عمار، **ومنهم: عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما-**،...، ورأيت فيما نقل من "كتاب الخلال": أخبرنا محمد بن الحسن بن هارون، حدثني أبو الفضل جعفر بن محمد المخرمي، ثنا عفان، ثنا بشر بن منصور، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه كان إذا توضأ خلل لحيته. قال جعفر بن محمد: قال أحمد: "ليس في التخليل أصح من هذا"، قلت: هو موقوف هاهنا، وقد روي مرفوعا...، **ومنهم: أبو أيوب الأنصاري**، رواه ابن ماجه من حديث محمد بن ربيعة الكلابي، عن واصل بن السائب الرقاشي، عن أبي سورة، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال: رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- توضأ فخلل لحيته...، **ومنهم: جابر بن عبد الله**، من رواية شيخ من أهل نيسابور، عن مقاتل بن حيان، عن الحسن، عن جابر رضي الله عنه قال: رأيت النبي -صلى الله عليه وسلم- توضأ فخلل لحيته كأنها أنياب مشط...، **ومنهم: أبو أمامة**، روى الطبراني في "معجمه الكبير" من حديث عمر بن سليم الباهلي، عن أبي غالب، عن أبي أمامة -رضي الله عنه- قال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا توضأ خلل لحيته...) [1].

وبناء على ما ذكرنا من طرق فإن الإمام ابن دقيق العيد يتساهل في تطبيق قواعد علم الحديث فنراه يقوي الأحاديث الضعيفة بتعدد الطرق.

ويقوم الإمام ابن دقيق العيد بعرض المتابعات التي تأتي عن طريق الصحابي الواحد فقد قام بعرض جميع متابعات الصحابي الجليل أنس بن مالك، كمتابعات يزيد الرقاشي، وأبي خالد، ومحمد بن زياد، والحسن بن أبي الحسن، ومطر الوراق، والفضل البصري، كقوله: (...، ومنهم: أنس بن مالك. وهو من طرق عنه: **منها: رواية يزيد الرقاشي** برواية ابن ماجه من جهة يحيى بن كثير أبي النضر صاحب البصري، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال: "كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا توضأ خلل لحيته، وفرج أصابعه مرتين".**ومنها: رواية أبي خالد**، عن أنس رضي الله عنه قال: وضأت رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فخلل لحيته وعنفقته بالأصابع وقال: "هكذا أمرني ربي عز وجل". رواه البيهقي من حديث معاذ بن أسد، عن الفضل بن موسى، عن أبي حمزة السكري، عن إبراهيم الصائغ، عن أبي خالد.**ومنها: رواية محمد بن زياد،** عن أنس بن مالك قال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا توضأ خلل لحيته بأصابع كفيه، ويقول: "بهذا أمرني ربي عز وجل". رواه أبو أحمد ابن عدي من حديث هاشم بن سعيد، عن محمد، وقال: "هاشم بن سعيد له من الحديث غير ما ذكرت،

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة الأحكام**، مصدر سابق، ج484-496.

ومقدار ما يرويه من الحديث لا يتابع عليه".**ومنها: رواية الحسن عن أنس،** فروى الدارقطني من جهة أيوب بن عبد الله أبي خالد القرشي قال: "رأيت الحسن بن أبي الحسن دعا بوضوء، فجيء بكوز من ماء، فصب في تور، فغسل يديه ثلاث مرات"، وفيه: "ومسح رأسه، ومسح أذنيه، وخلل لحيته، وغسل رجليه إلى الكعبين، ثم قال: حدثني أنس بن مالك: أن هذا وضوء رسول الله -صلى الله عليه وسلم -"...، **ومنها: رواية مطر الوراق عن أنس،** رواها " الطبراني" في الأوسط من حديث عتاب بن محمد بن شوذب ، عن عيسى الأزرق، عن مطر الوراق ،عن أنس بن مالك – رضي الله عنه- قال: وضأت رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فأدخل يده تحت حنكه فخلل لحيته: فقلت ما هذا؟ قال: " بهذا أمرني ربي" ....، **ومنها: رواية الفضل البصري عن أنس،** من رواية عبثر بن القاسم، عن سفيان الثوري ، عن الفضل البصري، عن أنس -رضي الله عنه-قال: توضأ رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، فخلل لحيته، فقال:" هكذا أمرني ربي" ..،) [1].

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص487-488. وينظر ج3، ص58-65.

المبحث السادس

الترجيح بين الروايات عند ابن دقيق العيد

ذكرنا في المطلب السابق أنّ الإمام ابن دقيق العيد يقوم بجمع طرق الأحاديث ورواياتها – المتابعات والشواهد– ويتتبع هذه الطرق والروايات من مصادرها المختلفة ويتكلم عليها تصحيحا وتضعيفا وعلى رواتها تعديلا وتجريحا [1]، ويقوم بعد مناقشة الطرق بترجيح إحدى الروايات على الأخرى بما يدل على ذلك من عبارات **كقوله:** (وهي أجود من الأولى، والرواية الأشهر، أنها هي أقوى الجميع، أو يقوم ببيان الرواية الأتم، **ومن الأمثلة على ذلك:**

أولا: ترجيحه للحديث بتحديد الرواية الأجود من الطرق في الحديث المرفوع:

مثاله: (...، فأما الوجه الأول: فحاصل ما يجاب عنه طريقتان: الأولى: ما قال الحازمي: "وقد روي عن نافع بن عمر الجمحي، عن سعيد المقبري كما رواه يزيد بن عبد الملك، وإذا اجتمعت هذه الطرق دلتنا على أن هذا الحديث له أصل من رواية أبي هريرة رضي الله عنه ".

قلت -أي ابن دقيق العيد-: ليس يكفي مجرد كونه روي عن نافع في التقوية والاعتبار، حتى يعلم مخرج تلك الرواية وراويها ومرتبته، وهل هو ممن يعتبر به أم لا؟ الطريقة الثانية: وهي أجود من الأولى: أن الحافظ أبا عمر ابن عبد البر -رحمه الله تعالى- روى عن خلف بن قاسم، حدثنا سعيد بن عثمان بن السكن ومحمد بن إبراهيم بن إسحاق السراج قالا: ثنا علي بن أحمد البزار، ثنا أحمد بن سعيد الهمذاني، ثنا أصبغ بن الفرج، ثنا عبد الرحمن بن القاسم، ثنا نافع بن أبي نعيم ويزيد بن عبد الملك بن المغيرة، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "من أفضى بيده إلى فرجه ليس دونها حجاب فقد وجب عليه الوضوء". "قال ابن السكن: هذا الحديث من أجود ما روي في هذا الباب، لرواية ابن القاسم -صاحب مالك- له عن نافع بن أبي نعيم. وأما يزيد فضعيف، والله أعلم ". قال أبو عمر: "كان حديث أبي هريرة هذا لا يعرف إلا بيزيد بن عبد الملك هذا، حتى رواه أصبغ بن الفرج، عن ابن القاسم، عن نافع بن أبي نعيم ويزيد بن عبد الملك النوفلي جميعا، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة -رضي الله عنه-. وأصبغ وابن القاسم ثقتان فقيهان، فصح الحديث بنقل العدل عن العدل على ما ذكر ابن السكن. إلا أن الإمام أحمد بن

(1). هذا البحث، ص86-91.

حنبل -رضي اللـه عنه- كان لا يرضى نافع بن أبي نعيم القارئ، وخالفه ابن معين، فقال: "هو ثقة". وقال الإمام أحمد بن حنبل: "هو ضعيف الحديث، منكر الحديث" ". قلت: والرواية التي ذكرها أبو عمر من جهة ابن السكن رواها أيضا الحافظ أبو بكر البيهقي من جهة عمران بن موسى بن فضالة، عن أحمد بن سعيد، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن يزيد بن عبد الملك النوفلي ونافع بن أبي نعيم) [1].

كما نرى فقد رجح الإمام ابن دقيق العيد الطريقة الثانية وهي: "عن أبي هريرة رضي اللـه عنه: أن رسول اللـه -صلى اللـه عليه وسلم- قال: "من أفضى بيده إلى فرجه ليس دونها حجاب فقد وجب عليه الوضوء" **على الطريقة الأولى:** (وقد روي عن نافع بن عمر الجمحي، عن سعيد المقبري كما رواه يزيد بن عبد الملك، وإذا اجتمعت هذه الطرق دلتنا على أن هذا الحديث له أصل من رواية أبي هريرة رضي اللـه عنه " **وذلك بقوله:** (الطريقة الثانية: وهي أجود من الأولى)**.**

ثانيا: تحديد ابن دقيق العيد الرواية الأشهر في الحديث المرفوع من خلال جعل رواية الإمام علي بن أبي طالب أشهر من رواية أبي موسى الأشعري:

مثاله: (...، ولهذا الحديث طريقان: أحدهما رواية أبي موسى الأشعري رضي اللـه عنه: أن رسول اللـه صلى اللـه عليه وسلم قال: "حرم لباس الذهب والحرير على ذكور أمتي، وأحل لإناثهم". أخرجه الترمذي، وقال: "حسن صحيح". **وأشهرهما:** المروي عن علي بن أبي طالب رضي اللـه عنه: أن النبي صلى اللـه عليه وسلم أخذ حريرا فجعله في يمينه، وأخذ ذهبا فجعله في شماله، ثم قال: "إن هذين حرام على ذكور أمتي". وهو حديث أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه، وفي حديث ابن ماجه: "حل لإناثهم"[2].

ثالثا: ترجيحه الرواية المرفوعة عن ابن عباس -رضي اللـه عنهما-، بقوله: (وهي أقوى الجميع):

مثاله: (...، الطريق السادس -**وهي أقوى الجميع** -: رواية شعبة، عن الحكم، عن عبد الحميد، عن مقسم، عن ابن عباس رضي اللـه عنهما، عن النبي صلى اللـه عليه وسلم - في الرجل يأتي امرأته وهي حائض - قال: "يتصدق بدينار أو نصف دينار".خرجه أبو داود، والنسائي، وابن ماجه. قال أبو داود: "وهكذا الرواية الصحيحة:"دينار أو نصف دينار "، وربما لم يرفعه شعبة ") [3].

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص309-310.
(2). **المصدر السابق**، ج1، س287.
(3). **المصدر السابق**، ج3، ص257.

رابعا: يقوم ابن دقيق العيد بترجيح الرواية الأتم:

مثاله: (...، عن عبد الـلـه بن عباس -رضي الـلـه عنهما-: أن رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسـلم- قال: "إذا دبغ الإهاب فقد طهر"...، قد يستدل به على أن المدبوغ يطهر من غير إفاضة الماء بعـد الـدباغ، وفي الرواية بعدها دليل على طهارة شعر الميتة بعد الدباغ...، قال ابن منده: "رواه يحيى بن بكير، وعمرو بن خالد، وغيرهما عن بكر بن مضر، عن جعفر بن ربيعة". قلت: ورواه يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير أتم منه...،) [1].

في المثال السابق رجح الإمام ابن دقيق العيد هنا رواية يحيى بن أيوب على رواية يحيى بن بكير بقوله: (ورواه يحيى بن أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير...) على أنها أتم مـن روايـة ("يحيـى بن بكير، وعمرو بن خالد، وغيرهما عن بكر بن مضر، عن جعفر بن ربيعة")

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص303-304.

المبحث السابع

بيان اختلاف رواة المصنفات في أسانيد وألفاظ الحديث

يذكر ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) اختلاف رواة المصنفات في أسانيد وألفاظ الحديث في الروايات، وينقل من مصادر أخرى ما يدلل ويبين بأن الراوي في هذه الرواية قد خالف غيره من الرواة المشاركين له في النقل عن نفس المصنف، إذ إنهم لم يتابعوه في نقله الذي نقل وأخذ ابن دقيق العيد يشارك برأيه ويدلي بدلوه في الاختلافات المذكورة على الرواية.

مثاله: (عن مالك -رحمه الله تعالى- في "الموطأ"، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن حميدة ابنة أبي عبيدة بن فروة، عن خالتها كبشة ابنة كعب بن مالك -وكانت تحت ابن أبي قتادة- أنها أخبرتها: أن أبا قتادة دخل عليها فسكبت له وضوءاً، فجاءت هرة لتشرب منه، فأصغى لها الإناء حتى شربت. قالت كبشة: فرآني أنظر إليه، فقال: أتعجبين يا ابنة أخي؟ قالت: قلت: نعم، فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم أو الطوافات ". قال أبو عمر: "هكذا قال يحيى بن يحيى: عن حميدة بنت أبي عبيدة، ولم يتابعه أحد على قوله ذلك، وهو غلط منه. وأما سائر رواة الموطأ فيقولون: حميدة بنت عبيدة بن رفاعة، إلا أن زيد بن الحباب قال فيه عن مالك": "حميدة ابنة عبيدة بن رافع"، والصواب: رفاعة، وهو رفاعة بن رافع الأنصاري". ثم قال: "وانفرد يحيى أيضاً بقوله: عن خالتها، وسائر رواة الموطأ يقولون: عن كبشة، ولا يذكرون خالتها. واختلف في رفع الحاء ونصبها من حميدة، فبعضهم يقول: حميدة، وبعضهم يقول: حُميدة، وهو الأكثر، وتكنى حميدة: أم يحيى، وهي امرأة إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وذكر ذلك يحيى القطان في هذا الحديث عن مالك، وقد ذكرناه بإسناده ومتنه في "التمهيد"، وكذلك قال فيه ابن المبارك عن مالك، إلا أنه قال:"كبشة امرأة أبي قتادة"، وهذا وهم، وإنما هي امرأة ابن أبي قتادة "، قلت: وقد وقع عندنا في رواية المغيرة:"وكانت تحت أبي قتادة". أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن علي بن شجاع -بقراءتي عليه- أنا عبد العزيز بن أحمد، أنا يحيى بن ثابت ابن بندار، أنا أبي، أنا أبو عمرو عثمان ابن محمد بن يوسف -يعني ابن الحسن الحربي-، أنا أبو بكر -يعني محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي-، حدثني إسحاق، أنا القعنبي، عن مالك، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن حميدة بنت عبيد بن رفاعة، عن كبشة بنت كعب بن مالك -وكانت تحت أبي قتادة-: أن أبا قتادة دخل فسكبت له وضوءاً، فجاءت هرة

فشربت، فأصغى لها الإناء حتى شربت،قالت كبشة: فرآني أنظر إليه فقال: أتعجبين يا بنت أخي؟ فقلت: نعم، فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إنها ليست بنجس، إنما هي من الطوافين عليكم والطوافات". قلت: رواية زيد بن الحباب عن مالك أخرجها ابن ماجه في "سننه"، وكأنه نسب إلى الجد، فلا حاجة إلى إبهام خطابها [1].

بيَّن الإمام ابن دقيق العيد في هذا المثال الاختلاف في روايات الموطأ بين الرواة عن مالك ،وكيف أن الرواة اختلفوا في إسناد ومتن هذا الحديث بهذه الرواية عن يحيي بن يحيي الأندلسي، وبيَّن الإمام ابن دقيق العيد من خلال نقله من كتاب الاستذكار لابن عبد البر كيف أن يحيي بن يحيي الأندلسي -وهو من رواة الموطأ المشهورين- خالف في هذه الرواية رواة الموطأ الآخرين في الإسناد؛ بقوله عن حميدة بنت أبي عبيدة بن فروة عن خالتها كبشة بنت كعب بن مالك حيث إنه لم يتابعه أحد من رواة الموطأ على قوله ذلك، فيظهر بذلك غلطه ومخالفته الثابتة للرواة إذ إنهم خالفوه بقولهم حميدة بنت عبيدة بن رفاعة عن كبشة ولا يذكرون خالتها، وهو يقول عن حميدة بنت أبي عبيدة عن فروة عن خالتها فانفرد بهذا القول وخالف الرواة الآخرين للموطأ فبيَّن بذلك الاختلافات، بين الرواة في الموطأ في الإسناد والمتن ، وأخذ يشارك ويدلي بدلوه في هذه الاختلافات على مالك في هذه الرواية من خلال ذكره الرواية التي فيها وهم أو خطأ، ثم جاء بالرواية الصحيحة بذكر الحديث بإسناده هو مع تفصيل ما ذكره أو نقله ابن عبد البر.

(1). ابن دقيق العيد، **الأمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق. ج1، ص231، ص234، ص467، ص471. ج1، ص96، ص102، ص251-254. ج2، ص137. ج3، ص549-550.

المبحث الثامن

بيان ابن دقيق العيد الفروق في الألفاظ والمتون عند المخرجين

من منهج الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام)، أنه يقوم بجمع الفروق بين الروايات في المتون ويذكرها في مكان واحد، ويبين ذلك من خلال عقد مقارنة بين الروايات واختلافها عند مخرجي الحديث، ومن الأمثلة على ذلك:

مثاله: (...، عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: ربما رأيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يكفئ الإناء للسنور حتى تشرب، ثم يتوضأ منه. أخرجته من "الجزء رواية إسحاق بن إبراهيم بن جميل"، ورأيته في "المنتقى من كتاب الصلاة" لسريج بن يونس، رواه عن أشعث بسنده، وفيه قالت: ولم يقل: "وربما"، وفيه: "فشرب، ثم توضأ بفضلها") [(1)].

فعند ذكر الإمام ابن دقيق العيد الاختلاف لمخرجي الحديث، أخذ يعقد مقارنة ما بين رواية أحمد ابن منيع لروايات السيدة عائشة في سؤر الهرة وكتاب المنتقى من كتاب الصلاة" لسريج ابن يونس، وأخذ يوضح ويبين الفروق في المتون في كلا الروايتين للحديث، إذ ذكر الاختلاف بينهما بأن سريج ابن يونس لم يقل في روايته "ربما" كما هو في رواية ابن منيع عن عائشة، بالإضافة إلى اختلاف آخر في روايته وهي أنه قال "فشرب ثم توضأ بفضلها" على خلاف رواية ابن منيع التي ذكر فيها "حتى تشرب، ثم يتوضأ بفضلها".

ومثال آخر كقوله: (.... روى الترمذي من حديث عامر بن شقيق، عن أبي وائل، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يخلل لحيته . قال : "هذا حديث حسن صحيح". وقال الترمذي أيضا: " قال محمد بن إسماعيل: أصح شيء في هذ الباب حديث عامر بن شقيق، عن أبي وائل، عن عثمان"...، وفيما وقفت عليه مما نقل من كتاب " المستدرك" للحاكم:" قد اتفق الشيخان على اخراج طرق لحديث عثمان، ولم يذكرا في رواياتهما تخليل اللحية ثلاثا، ومنهم: أنس بن مالك وهو من طرق عنه: منها:

---

(1). ابن دقيق العيد، **الأمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص240، ص96-97، ص251-254، ص467-468، ص476-477، ص544-545، ص580. ج2، ص151-152، ص526-529. ج3، ص142-145.

رواية يزيد الرقاشي برواية ابن ماجه من جهة يحيى بن كثير أبي النضر صاحب البصري، عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال:" كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذا توضأ خلل لحيته، وفرج أصابعه مرتين") [1].

في هذا المثال نقل الإمام ابن دقيق العيد زيادة -وفرج أصابعه مرتين- ابن ماجه من جهة يحيى بن كثير أبي النضر صاحب البصري ، عن يزيد الرقاشي ، عن أنس بن مالك -رضي الله عنه- قال:"كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم-إذا توضأ خلل لحيته ، وفرج أصابعه مرتين".) على الرواية التي جاء بها الترمذي من طريق عثمان بن عفان بدون هذه الزيادة عن عثمان بن عفان -رضي الله عنه-: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يخلل لحيته).

(1). ابن دقيق العيد، **الأمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص484-487.

المبحث التاسع

بيان مدار الرواية في الإسناد [1]

ومن منهج الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام)، أنه يقوم ببيان مدار الرواية للحديث، وذلك من خلال ذكر الإسناد من المدار إلى الصحابي، وبعد ذلك يذكر الإسناد من المصنف إلى المدار.

مثاله: (...، عن عائشة -رضي الله عنها-، أنها قالت: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يمر بالهرة فيصغي لها الإناء فتشرب، ثم يتوضأ بفضلها [2] رواه عن أبي بكر النيسابوري، عن أحمد بن منصور، عن أبي صالح، عن الليث، عن يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، عن عبد ربه، فقال: "قال أبو بكر: يعقوب هذا هو أبو يوسف القاضي، وعبد ربه هو عبد الله بن سعيد المقبري، وهو ضعيف") [3].

فالمثال يوضح أنّ الإمام ابن دقيق العيد قام بذكر الإسناد من المدار إلى الصحابي إذ إن مدار الحديث على عبد ربه دلنا عليه قوله:" من حديث" فذكر الإسناد من المدار وهو عبد ربه إلى الصحابي راوي الحديث وهي السيدة عائشة وذلك بقوله: (من حديث عبد ربه بن سعيد، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت:...،).

---

(1). يقول محمد مجير الخطيب في تعريف مدار الحديث: (مصطلح مدار الإسناد: هو أحد المصطلحات التي درجت على ألسنة العلماء وأقلامهم، لكنها حتى الآن لم تحرر بتعريف يوضح حقيقتها...،ولا يمكن تأصيل هذا المصطلح (مدار الإسناد مفردا) عن تأصيل المصطلحات المتعلقة به: (مخرج الحديث، والإخراج ، والاستخراج ، والتخريج ، الوجه الطريق ، حديث فلان ، رواية فلان), ...، فإن كلمة (المدار) إذا أضيفت إلى كلمة (الإسناد) بمعنى (السند) دلت على ملتقى الأسانيد الفرعية بأصل السند فيكون مدار الإسناد: (هو الراوي الذي تلتقي الأسانيد عنده مهما تعدَّدت –اثنان فأكثر- فينفرد بالحديث مطلقا عمن ينفرد به مطلقا ، إلى أن يبلغ الصحابي أو من هو دونه) فهو إذن الموضع الذي يدور الإسناد عليه ، ويرجع ولو تعددت الطرق إليه ...، والمعنى الثاني لمدار الإسناد : إذا أريد بـ(الإسناد) : حكاية طريق المتن ، تكون الألف واللام هنا للجنس ، أي جنس الأسانيد، وجنس المتون ، فيكون (مدارا للإسناد): "كل راو إمام مكثر متفرد بأحاديث كثيرة تنتشر عنه.). الخطيب، محمد مجير الخطيب الحسني(1424هـ). **معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث** (رسالة ماجستير من جامعة أم درمان)، تقديم: أ.د نور الدين عتر وآخرون، ج1، ص 29، ص35، ص49، دار الميمان للنشر والتوزيع

(2). أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط. الطبراني، المعجم الأوسط ـ مصدر سابق، ج8، ص55، 7949 وأخرجه الدارقطني في سننه. الدارقطني، سنن الدارقطني، مصدر سابق، ج1، ص110، ح198.

(3). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام** مصدر سابق، ج1، ص238-239. ج2، ص19، ص22. ج3، ص8، ص40، ص93، ص99، ص115. ج4، ص40.

بينما نجده في المثال نفسه ذكر الإسناد من المصنف وهو الدارقطني إلى المدار وهو عبد ربه وذلك بقوله: (رواه عن أبي بكر النيسابوري، عن أحمد بن منصور، عن أبي صالح، عن الليث، عن يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، عن عبد ربه...).

ومما سبق نخلص إلى قاعدة في بيان مدارات الإسناد عند ابن دقيق العيد وهي: (أنَّ على المخرج بيان مدارات الإسناد، وكذلك ذكر الأسانيد كاملة إذا احتيج إلى ذكرها).

الفصل الرابع

منهج ابن دقيق العيد في الجرح والتعديل ومعرفة الرجال في كتابه الإمام وفيه مبحثين:

المبحث الأول: الحكم على الرواة عند ابن دقيق العيد وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: تعديل الرواة وتجريحهم عند ابن دقيق العيد.

المطلب الثاني: اجتهاد ابن دقيق العيد في الحكم على الرواة جرحا وتعديلا.

المطلب الثالث: ترجمة ابن دقيق العيد رواة الحديث ومن روى لهم من أصحاب الكتب.

المطلب الرابع: نقد ابن دقيق العيد أقوال من سبقه من الأئمة في علم الرجال.

المطلب الخامس: معرفة الصحابة -رضي اللـه عنهم-.

المطلب السادس: اعتماد ابن دقيق العيد على أقوال أئمة الجرح والتعديل المتقدمين

المبحث الثاني: منهج ابن دقيق العيد في التعريف بالرجال.

المبحث الأول

الحكم على الرواة عند ابن دقيق العيد، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول:

تعديل الرواة وتجريحهم عند ابن دقيق العيد.

يصدِّر الإمام ابن دقيق العيد أحكامه على رجال الإسناد باستخدام ألفاظ متعددة عند الحكم عليهم توثيقا وتجريحا، وهو من العلماء ذوي الشأن فيما يخص أحوال الرواة ومروياتهم، إلا أن ما وصلنا عنه من خلال كتاب (الإمام) في هذا الجانب قليل والسبب في ذلك يعود إلى أمرين وهما:

أولا: ضياع مقدمة كتابه والتي جعلها محصورة على علم الجرح والتعديل للرواة الذين يردون في الأسانيد، إذ نراه يحيل إليها كثيرا في كتابه (الإمام):

ومنهج الإمام بن دقيق العيد في التعامل مع الرواة المختلف فيهم بالأسانيد توثيقاً وتضعيفاً هو منهج قائم على الاستقصاء والاستيعاب لجميع الأقوال التي ذكرت فيهم بجرح أو تعديل، وهذا الأمر نراه واضحا عند كلامه على الرواة الذين يكثر ذكرهم في الأسانيد، إذ نجده في كتابه (الإمام) قد أفرد للكلام عليهم مقدمة خاصة في ذلك، استوعب فيها أقوال المجرّحين والمعدّلين وناقشها وحكم على الرجل فيها باجتهاده، إلا أن هذه المقدمة وللأسف مفقودة مع ما فقد من الكتاب، وهو يشير إليها في مواضع كثيرة في الأجزاء الموجودة من الكتاب بقوله: (وقد تقدم في المقدمة، تقدم الكلام فيه في المقدمة، وقد تقدم كلامهم فيه، مذكور في المقدمة، وذكر في المقدمة مستقصى بالتوثيق والتضعيف، كلاهما في المقدمة)[1].

وفي ذلك يقول الدكتور سعد آل حميد: (قدم المصنف لكتابه بمقدمة نفيسة جداً في الجرح والتعديل وتكلم فيها بإسهاب عن بعض الرواة المختلف فيهم، والذين يكثر ذكرهم في ثنايا الكتاب، ليستغني بالإحالة على كلامه عنهم في هذه المقدمة عن إعادته في كل موضع. ولم أجد من ذكر وصفاً مفصلاً لهذا الكتاب، أو ذكر هذه المقدمة لكني عرفتها باستقراء بعض المواضع من هذا الكتاب ...، ولم تكن هذه المقدمة شاملة لكل من تكلم عنه المصنف في هذا الكتاب بجرح او تعديل ولكنه تكلم فيها عن الرجال المختلف فيهم، والذين يكثر ذكرهم في الأسانيد، والسبب في إفراده الكلام عليهم في المقدمة – فيما يظهر–: استيعابه لأقوال المجرّحين والمعدّلين، ومناقشتها، والحكم على الرجال بما أداه إليه اجتهاده،

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص129، ص147، ص212، ص240، ص576. ج2، ص78، ص214، ص326، ص351. ج3، ص391، ص503.

يدل عليه قوله عن شهر بن حوشب: "وذكر في المقدمة مستقصى بالتوثيق والتضعيف" ويدل عليه أيضاً قوله: "وقد قدمنا الكلام على المذاهب في المقدمة" وقوله "ولنوفل بن معاوية حديث في هذا مذكور في المقدمة". ومن الدلائل على استقصائه واستيعابه: أنه تكلم عن أسباب الجرح كرمي الراوي بالانتساب إلى شيء من المذاهب العقدية المخالفة لمذهب أهل السنة، عرفنا ذلك من تعقيبه على مقولة الجوزاني:"مائل عن الطريق"، فقال ابن دقيق العيد: "وقد قدمنا الكلام على المذاهب في المقدمة ") [1].

ثانيا: قلة الكلام وكثرة السكينة التي كان يتصف بها الإمام ابن دقيق العيد يقول السبكي: (وكان حافظاً مكثراً إلا أن الرواية عسرت عليه لقلة تحديثه فإنه كان شديد التحري في ذلك) [2] وكان أيضا يتحرى الدقة والإتقان بالرواة الذين يتكلم فيهم سواء أكان ذلك بجرح أو تعديل ونبه المحدثين إلى خطورة ذلك إذ يقول: (أعراض المسلمين حفرة من حفر النار وقف على شفيرها طائفتان من الناس المحدثون والحكام) [3].

ومنهج ابن دقيق العيد في تعديل الرواة يتلخص في الأمور التالية:

أولاً: من خلال الحكم على أسانيد الأحاديث بالصحة: وذلك بالنظر في أحوال الرواة العامة والحكم عليهم بالتوثيق، إذ يقوم الإمام ابن دقيق العيد بإصدار حكم واحد على كل الإسناد، ويظهر ذلك واضحاً عند إصدار حكمه على إسناد حديث **بقوله:**

(وهذا إسناد صحيح، وهو إسناد جليل عزيز المثل، وهذا إسناد رجاله مشاهير جداً، أو إسناد جيد، أو إسناد متصل، أو إسناد على شرط الصحيحين، أو إسناده على شرط مسلم، وهؤلاء كلهم موثقون مخرج لهم في "الصحيح"، وهؤلاء رجال الصحيح، وهؤلاء الذين ذكرهم كلهم رجال الصحيح، والإسناد ...، رجاله كلهم ثقات على شرط الصحيحين، وهؤلاء كلهم أعلام مشاهير، ويحيى بن أيوب، وهزيل بن شرحبيل مخرج لهما في "الصحيح").

مثاله: " أخبرنا قبيصة، ثنا سفيان، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- توضأ مرة ونضح فرجه". وهؤلاء الذين ذكرهم كلهم رجال الصحيح [4]، فقد أعطى حكمه على رجال السند بعد ذكره لهم.

---

(1). ابن دقيق العيد، **الأمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص41-43. (كلام المحقق)

(2). السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، مصدر سابق، ج9، ص209-212.

(3). ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب (بلا سنة نشر). **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، (بلا طبعة)، ج1، ص61، دار الكتب العلمية، بيروت.

(4). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص86.

ثانياً: قد يخصص حكمه بالتوثيق بعض رجال الإسناد كأن يكونوا غير مشهورين بالنسبة لغيرهم، كأولئك الذين يأتي ذكرهم عنده لمرة في الكتاب، **مثاله:** (...، و"أبو قرة"[1] ثقة متحرز، وهو زبيدي -بفتح الزاي وكسر الباء، نسبة إلى زبيد البلدة المشهور باليمن) [2].

ثالثاً: يقوم الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) بتوثيق رجال الإسناد واحداً واحداً عند ذكرهم في سلسلة الإسناد **كقوله:**) وهذا إسناد متصل، ورواته محتج بهم ، فإن البخاري ومسلماً قد اتفقا على الاحتجاج بابن أبي زائدة، وشعبة، وعباد. و"حبيب بن زيد" هو الأنصاري، وهو ثقة. و"سويد بن سعيد" - وإن نسب إلى ضعف وتدليس- فقد احتج به مسلم في "صحيحه"، وقد قال في هذا الحديث: "حدثنا يحيى بن زكريا"، فهذا أمثل إسناد في هذا الباب، والله عز وجل أعلم) [3].

بعد تخريج الحديث قام الإمام بن دقيق العيد بإعطاء حكمه على رجال السند بعد ذكره لهم وهو في ذلك يعتمد على توثيق الشيخين.

ونذكر هنا بعض الأقوال التي وردت عن ابن دقيق العيد في الرواة جرحا وتعديلا توثيقا وتضعيفا في كتابه (الإمام): وهي كثيرة إلا أن المتوفر منها قليل، والسبب كما ذكرنا سابقا أن الإمام ابن دقيق العيد جعل مقدمة لكتابه خصَّها في الكلام على الرواة وذكر فيها الأقوال فيهم مستوعبة، ويظهر هذا الأمر من كثرة الإحالات إليها عند الحديث عن الرواة في الكتاب وللأسف الشديد هذه المقدمة هي الآن بحكم المفقود فضاعت فائدتها وبالنظر في المتوفر من أقوال ابن دقيق العيد في الرواة نرى بأنه إمام ناقد وعلم في نقد الحديث والحكم على رواته.

وأمثلة ذلك في (الإمام) قوله: (**و**"عيسى بن يونس" متفق عليه في الصحيحين، وكقوله: و" مجالد" مشهور الحال، **وكقوله:** " ومندل" هو: أبو عبد الله مندل بن علي العنزي الكوفي، ومندل لا يحتج بحديثه، **وكقوله:** "أحمد بن محمد بن سعيد" هو: ابن عقدة الحافظ، وكقوله:" إبراهيم ابن اسماعيل " ابن أبي حبيبة يستضعف، **وكقوله:**" ليث بن أبي سليم"، فرجل صالح صدوق يستضعف، وقد أخرج له مسلم في المتابعات، **وكقوله:** " جعفر بن الزبير"، متكلم فيه) [4]

---

(1). الزبيدي: بفتح الزاي وكسر الباء الموحدة وسكون الياء المثناة من تحتها ومن آخرها دال مهملة – هذه النسبة إلى زبيد، وهي مدينة باليمن، ينسب إليها جماعة من العلماء كثيرون، ابن الأثير الجزري، أبو الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري، **اللباب في تهذيب الأنساب**، ج2، ص60، دار صادر، بيروت.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص17.

(3). **المصدر السابق**، ج1، ص5.

(4). **المصدر السابق**، ج1، ص 193،150-، 257194، 389، ج2، ص 277، 414.ج4، ص74.

وقد يكرر الكلام عن حال الرواة بأنه قد تقدم الكلام عنهم كقوله: (و" يزيد بن سنان" فيه كلام ذكرناه.).[1]

وأحيانا يحدد الجهة الموثقة للراوي كقوله: " وشيخه " ابن الهاد" هو: يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد، محتج به في " الصحيحين"، موثق من جهة ابن معين أيضا) [2].

وأخرى لا يذكر الجهة الموثقة للراوي ويجعلها مبهمة كقوله: (و" أيوب بن النجار" موثق من جهة جماعة.) [3].

ومن خلال أقوال العلماء فإنه يذكر سبب التضعيف للراوي كقوله: (و" يحيى بن عنبسة" كذبه الدارقطني، وقال ابن عدي: "هو مكشوف الأمر في ضعفه، لروايته عن الثقات الموضوعات، **وكقوله:** " والوليد بن مسلم " كان يدلس ويسوي ...) [4].

ويذكر التدليس الواقع في كلام الرواة كما يظهر في المثال السابق: (" والوليد بن مسلم كان يدلس ويسوي..") [5].

ويذكر الاختلاط من بعض الرواة ويؤكده كما في قوله: ("وسعيد ابن أبي عروبة اختلط، واختلف سماع الناس منه"...،) [6]. **وكقوله:** (" وسويد بن سعيد": أخرج له مسلم في " صحيحه" وتكلم فيه ابن معين والنسائي. وقال البيهقي في" الخلافيات": " سويد بن سعيد الحدثاني الأنباري، اختلط بعد أن كتب عنه مسلم بن الحجاج...، [7].

وكذلك نراه ينقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في تقييم الرواة ولا يعلق على ذلك أدنى تعليق مما يعني موافقتهم بما ذهبوا إليه: كقوله: (" والمستلم بن سعيد": واسطي وثقه أحمد." وأبو علي الرحبي" اسمه حسين ابن قيس، يلقب بحنش – بفتح الحاء والنون وبالشين المعجمة -، قال أحمد والنسائي والدارقطني: "متروك". وقال أبو زرعة:" ضعيف") [8].

---

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق،، ج2، ص267.
(2). **المصدر السابق**، ج2، ص262.
(3). **المصدر السابق**، ج1، س450.
(4). **المصدر السابق**، ج1، ص141. ،572.
(5). **المصدر السابق**، ج1، ص572.
(6). **المصدر السابق**، ج2، ص433.
(7). **المصدر السابق**، ج1، ص578.
(8). **المصدر السابق**، ج1، ص159.

المطلب الثاني

اجتهاد ابن دقيق العيد في الحكم على الرواة جرحاً وتعديلا

يحكم الإمام ابن دقيق العيد على رجال الإسناد بالجرح والتعديل بما أداه إليه اجتهاده فيهم، وذلك بعد ذكره لأقوال المجرحين والمعدلين ومناقشتها، ومنهجه في ذلك قائم على الاستقصاء والاستيعاب لأحوال الرواة خصوصا الرواة المختلف فيهم، وقد أفرد ذلك بمقدمة نفيسة يحيل إليها في بيان حال الرواة ولم تكن هذه المقدمة شاملة لكل من تكلم عنه المصنف في هذا الكتاب بجرح أو تعديل، ولكنه تكلم فيها عن الرجال المختلف فيهم، وهي ما زالت مفقودة مع ما فقد من الكتاب فضاعت بذلك فائدتها [1]، وغالبا لا يذكر الإمام ابن دقيق العيد أقوال الأئمة في الراوة؛ بل يحكم عليهم مباشرة، وأحيانا أخرى نراه يعطي حكمه على الراوي مباشرة ويذكر أقوال الأئمة فيه ، وبيان ذلك مع الأمثلة بما يلي:

أ- يذكر أقوال المجرحين والمعدلين ويناقشها ويحكم على رجال الإسناد بما أداه اليه اجتهاده

ومثاله: (...، عن عبد الله الصنابحي: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: "إذا توضأ العبد المؤمن فتمضمض خرجت الخطايا من فيه، فإذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه، فإذا غسل وجهه خرجت الخطايا من وجهه، حتى تخرج من تحت أشفار عينيه، فإذا غسل يديه خرجت الخطايا من يديه حتى تخرج من تحت أظفار يديه، فإذا مسح برأسه خرجت الخطايا من رأسه حتى تخرج من أذنيه، فإذا غسل رجليه خرجت الخطايا من رجليه حتى تخرج من تحت أظفار رجليه، ثم كان مشيه إلى المسجد وصلاته نافلة له"...، فبعد تخريجه الحديث من مكانه وذكر وجوهه أخذ يذكر أقوال المجرحين والمعدلين ويناقشها ويحكم على رجال الإسناد بما أداه اليه اجتهاده بقوله: (وقد مر من حديث حماد بن زيد، عن سنان بن ربيعة، عن شهر في مسح الماقين، وفيه: "الأذنان من الرأس". والذي يعتل به فيه وجهان: أحدهما: الكلام في "شهر بن حوشب"، وقد مر من وثقه، وذكر في المقدمة مستقصى بالتوثيق والتضعيف. والثاني: الشك في رفعه، فإن في رواية سليمان بن حرب: عن أبي أمامة رضي الله عنه: وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الماقين. قال: قال: "والأذنان من الرأس". قال سليمان بن حرب: يقولها أبو أمامة. قال قتيبة قال حماد: "لا أدري هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم، أو أبي أمامة؟ " ولما رواه أبو عيسى عن قتيبة، عن حماد قال: "هذا حديث إسناده ليس بذاك القائم"، وروى الدارقطني قال:

(1). هذا البحث، ص102.

حدثنا محمد بن عبد الـلـه بن زكريا النيسابوري -بمصر-، ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخـالق البـزار، ثنـا أبو كامل الجحدري، ثنا غندر محمد بن جعفر، عن ابن جـريج، عـن عطـاء، عـن ابـن عبـاس رضي الـلــه عنهما: أن النبي --صلى الـلـه عليه وسلم- قال: "الأذنان من الرأس". قال الدارقطني: حـدثني بـه أبي، ثنـا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، ثنا أبو كامل الجحدري ...، بهذا مثله. قال أبو الحسن القطان بعد ذكر هذا الحديث من هذه الجهـة: "هـذا الإسـناد صـحيح بثقـة رواتـه واتـصاله، وإنمـا أعلـه الـدارقطني بالاضطراب في إسناده، فتبعه أبو محمد -يعني عبد الحق- على ذلك، وليس يعتب فيه. والذي قالـه فيـه الدارقطني هو: "أن أبا كامل تفرد به عن غندر، ووهم فيه عليه"، هذا ما قال محمد ولم يؤيده بـشيء ولا عضده بحجة، غيرأنه ذكر أن ابن جريج الذي دار الحديث عليه يروى عنه عـن سـليمان بـن مـوسى عـن النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- مرسلاً، وما أدري ما الذي يمنـع أن يكـون عنـده في ذلـك حـديثان: مـسند ومرسل؟! والـلـه عز وجل أعلم ". وروى ابن ماجه عن سويد بن سعيد، عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن شعبة، عن حبيب بن زيد، عن عباد بن تميم، عن عبد الـلـه بن زيد رضي الـلـه عنه قال: قـال رسـول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم-: "الأذنان من الرأس". و"سويد بن سعيد": أخرج لـه مـسلم في "صـحيحه"، وتكلم فيه ابن معين والنسائي. وقال البيهقي في "الخلافيات": "سويد بن سعيد الحـدثاني الأنبـاري اخـتلط بعد أن كتب عنه مسلم بن الحجاج، ولعله لو عـرف تغـره مـا روى عنـه في "الـصحيح". قـال أبـو عيـسى الترمذي: "قلت للبخاري: فإنهم يذكرون عن سويد بن سعيد، عن ابن أبي زائدة، عن شعبة، عن حبيب بن زيد ...."، فذكر كلاما، وكان بعده: "وضعفه جـدا وقـال: كلـما لقـن شـيئا تلقنـه، وضـعف أمـره". انتهـى. و"حبيب بن زيد" قد تقدم في باب الدلك أن أبا حاتم قال فيه: "هو صالح"، وأخرج له الأربعة...،) [1].

ثم تراه في مواضع أخرى من كتابه (الإمام) يحكم على شهر بـن حوشـب بمـا أداه إليـه اجتهـاده كقوله: ("شهر" وثقه أحمد، ويحيى، والعجلي، ويعقوب بن شيبة و"سنان بن ربيعة": أبو ربيعة البـاهلي، أخرج له البخاري، وقال ابن عدي: "له أحاديث قليلة، وأرجو أنه لا بأس به". فالحديث حـسن، وإن كـان ابن معين قال في سنان: "ليس بالقوي"، وأبو حاتم قال فيه: "شيخ مضطرب الحديث") [2].

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص575–579. ج2، ص347-351 ج3، ص502-503.
(2). **المصدر السابق**، ج1، ص505.

ب. غالبا لا يذكر أقوال الأئمة في الرواة، بل يحكم عليهم مباشرة:

مثاله:(عن سالم، عن أبيه قال: قال رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم-: "من أكل من هذا اللحم شيئاً، فليغسل يديه". قال:"لم يرو هذا الحديث عن سالم إلا الوازع، تفرد به المغيرة بن سـقلاب"...، قلـت: "والوازع" و "المغيرة" تكلم فيهما) [1].

فالإمام ابن دقيق العيد لم يذكر أقوال الأئمة بالراوي بل حكم عليه مباشرة.

ج. حكمه على الراوي مباشرة ويذكر أقوال الأئمة فيه:

مثاله: (عن ابن عباس رضي الـلـه عنهما، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم قال: "كان يتعوذ بالـلـه من وسوسة الوضوء". فخالف هذه الرواية في الإسناد...، (و"محمد بن الفضل" هو: ابـن عطيـة، خراسـاني، مروزي سكن بخارى، يكنى أبا عبد الـلـه، تكلم فيه غير واحد، وقال النسائي: "متروك الحديث"، وكذا قـال عمرو بن علي، وزاد: "كذاب") [2].

فالإمام ابن دقيق العيد هنا حكم على الراوي مباشرة وذكر أقوال العلماء فيه إذ يقول:

(و"محمد بن الفضل" هو: ابن عطية، خراساني، مروزي سكن بخارى، يكنى أبـا عبـد الـلـــه، تكلـم فيه غير واحد، وقال النسائي: "متروك الحديث"، وكذا قـال عمـرو بـن عـلي، وزاد: "كـذاب") وكقولـه: (و" موسى بن أعين ": وثقه أبو زرعة وأبو حاتم، وأخرج له مسلم) [3].

---

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص412، ص348، ص349، ص353، ص357، ص378، ص389، ص398، ص407، ص598. ج2، ص68، ص103، ص555. ج3، 161.

(2). **المصدر السابق**، ج2، ص33، ص37. ج1، ص615. ج3، ص 58، ص456.

(3). **المصدر السابق**، ج2، ص256.

المطلب الثالث

ترجمة ابن دقيق العيد رواة الحديث ومَن روى لهم من أصحاب الكتب

يقوم الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) بعمل تراجم لرواة الأحاديث المذكورين في أسانيدها ويضبط أسماءهم بالحروف إن احتيج لذلك، وهذه التراجم للرواة موجودة في كتابه بكثرة، ويذكر أيضاً من روى لهم -أي الرواة- من أصحاب الكتب الأخرى، وما قيل فيهم من جرح وتعديل، وقد يستطرد في ذلك ليخرج بعدها بنتيجة أقوال أهل العلم في الراوي.

مثاله كقوله: ("والحسن بن محمد الزعفراني" روى له البخاري. و"إسحاق بن يوسف" ابن مرداس أبو محمد الأزرق الواسطي اتفقا عليه.و "محمد بن قيس" أبو النصر الوالبي أخرج له مسلم، وكان وكيع إذا حدث عنه قال: "وكان من الثقات". وقال أحمد: "ثقة لا شك فيه. وقال ابن معين: "ثقة"، وكذلك قال علي بن المديني: "محمد بن قيس الأسدي ثقة"، ذكر ذلك ابن أبي حاتم في ترجمة محمد بن قيس، وذكر فيمن يروي عنه: محارباً. و"محارب بن دثار" أبو النضر اتفقا عليه. فهذا كما ترى قد ثبت توثيق الرواة، وظاهره يقتضي الصحة، إلا أن البيهقي ذكر في "المعرفة" بعد تخريج هذا الحديث أن فيه بين محارب وعائشة إرسالاً، وعلى هذا فهذه علة قادحة عند كل من يرد المرسل والمنقطع، ولفظه عند البيهقي من رواية إسحاق بن إبراهيم، عن إسحاق بن يوسف، عن محمد بن قيس، عن محارب بن دثار، عن عائشة -رضي الله عنها-: أنها كانت تحت المني من ثياب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في الصلاة، والله عز وجل أعلم) [1].

فبعد ذكر الإمام ابن دقيق العيد الحديث، قام بعمل ترجمة لرواته المذكورين في الإسناد وبين فيه من روى لهم من أصحاب الكتب الأخرى، وذكر ما قيل في الراوي مستطرداً ليخرج بعد ذلك بنتيجة أقوال أهل العلم بالرواة المذكورين بقوله: (فهذا كما ترى قد ثبت توثيق الرواة، وظاهره يقتضي الصحة...).

ومثال آخر كقوله: ("وعمير بن يزيد أبو جعفر الخطمي" -بفتح الخاء المعجمة، وسكون الطاء المهملة- مدني سكن البصرة، سئل عنه يحيى بن معين فقال: "ثقة". وذكر عند عبد الرحمن بن مهدي فقال: "كان أبو جعفر وأبوه وجده قوماً يتوارثون الصدق بعضهم عن بعض"، و"عمارة بن خزيمة": بن ثابت الأنصاري، أوسي، روى له الأربعة، وذكره أبو حاتم ابن حبان في كتاب "الثقات"، وقال: "كنيته أبو

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص421-423.

محمد"، و"الحارث بن فضيل" قرينه في الإسناد: بالضاد المعجمة، أبو عبد الله مدني أنصاري خطمي، روى له مسلم، وعن يحيى أنه وثقه، فقد رواه من هو موثق من يحيى إلى عبد الرحمن، فهو صحيح كما أخرج ابن خزيمة)[1].

في هذا المثال وبعد ذكر الإمام ابن دقيق العيد الحديث قام بعمل ترجمة لرواته المذكورين في إسناده وبين فيها من روى لهم من أصحاب الكتب الأخرى وضبط أسماءهم بالحروف ويظهر ذلك من خلال قوله: ("وعمير بن يزيد أبو جعفر الخطمي" -بفتح الخاء المعجمة، وسكون الطاء المهملة-...، و"الحارث بن فضيل" قرينه في الإسناد: بالضاد المعجمة). وخرج لنا بعد ذلك بنتيجة أقوال أهل العلم بعد ذكر ما قيل في الراوي من جرح أو تعديل مستطرداً في الكلام عنهم ليخرج لنا بنتيجة أقوال أهل العلم بالرواة بقوله: (فهو صحيح كما أخرج ابن خزيمة).

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص440-441 وص37، ص110-111. وينظر ج1، ص223، ص255-256، ص271، ص272، ص420، ص422، ص437.

المطلب الرابع

نقد ابن دقيق العيد أقوال من سبقه من الأئمة في علم الرجال

يقوم الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) بنقل عبارات الأئمة الذين سبقوه في أحكامهم على الأحاديث وإن طالت عبارتهم؛ فإن كانت عبارتهم سالمة من أي اعتراض أمضاها، وإن كانت غير ذلك فإنه ينتقدها ويتعقبها ويبين وجهة نظره فيها بأدب جم، وأكثر هذه التعقبات وقعت في القضايا الحديثية وما يتعلق بها إذ يقول صاحب مقدمة كتاب(الإمام) في ذلك: (امتاز كتاب (الإمام) بطول نفس مصنفه، وسعة صدره في نقل عبارات الأئمة في الموضوع الذي يتحدث عنه، وإن طالت العبارة، فإن وجد العبارة سالمة من الاعتراض أمضاها، وإلا بين وجهة نظره فيما يؤخذ على تلك العبارة بأدب جم، بعيد عن المهاترات، بحيث إن طالب العلم يستفيد من طريقته في النقد في رسم منهج علمي للطريقة التي ينبغي للعلماء وطلبة العلم سلوكها في النقد، كما ستبين عنه فائدة لاحقة والفائدة التي نتحدث عنها هنا تكمن في طبيعة تلك الاستدراكات والتعقبات وليس في أسلوب تبليغها)[1].

ونذكر هنا بعض الأمثلة في تعقب الإمام ابن دقيق العيد واستدراكه على العلماء سواء المتقدمين منهم أو المتأخرين:

أولاً: نقده واستدراكه لأحكام البيهقي [2]:

ويظهر هذا الأمر من خلال نقله بعض أقوال البيهقي وتعقبها:

مثاله:(أن البيهقي قال في " الخلافيات": "وجعفر وأبو خالد كلاهما ضعيف لا يصح الاحتجاج بخبرهما ". وأرد بجعفر: جعفر بن زياد: ثم عقبه، بأن روى عن إبراهيم بن يعقوب الجوزاني، قال: " جعفر الأحمر مائل عن الطريق، وكذلك سلمة الأحمر"...،) [3].

---

(1). ابن دقيق العيد، **الأمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص62. (كلام المحقق)

(2). هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسر وجردي البيهقي, صاحب التصانيف: ولد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة في شعبان, وعمل كتبًا لم يسبق إلى تحريرها؛ منها الأسماء والصفات وهو مجلدان، والسنن الكبير عشر مجلدات، والسنن والآثار أربع مجلدات، وشعب الإيمان مجلدان، ودلائل النبوة ثلاث مجلدات، والسنن الصغير مجلدان، والزهد مجلد، والبعث مجلد، والمعتقد مجلد، والآداب مجلد، ونصوص الشافعي ثلاث مجلدات، والمدخل مجلد، والدعوات مجلد, والترغيب والترهيب مجلد، وكتاب الخلافيات مجلدان، والأربعون الكبرى، والأربعون الصغرى، وجزء في الرؤية ومناقب الشافعي مجلد، ومناقب أحمد مجلد، وكتاب الأسرى، وكتب عديدة لا أذكرها...، حضر في أواخر عمره من بيهق إلى نيسابور، وحدث بكتبه، ثم حضره الأجل في عاشر جمادى الأولى من سنة ثمانٍ وخمسين وأربعمائة, فنقل في تابوت فدفن ببيهق، هي ناحية من أعمال نيسابور على يومين منها. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مصدر سابق، رقم1014، ج3، ص219. والذهبي، سير أعلام النبلاء، مصدر سابق، رقم 86، ج35، ص145.

(3). ابن دقيق العيد، **الأمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص349-350.

واستدرك عليه الإمام ابن دقيق العيد بقوله: (...، وقال أبو داود: "صدوق شيعي روى عنه عبد الرحمن ابن مهدي" وهذا التشيع الذي ذكره أبو داود، مذكور عن يحيي ابن معين أنه نسبه إليه، وهو عندنا الذي أشار إليه الجوزاني بقوله: " مائل عن الطريق، وقد قدمنا الكلام عن المذاهب في المقدمة، ومذهب الشافعي قبول روايات المبتدعة إلا الخطابية، وأما ما ذكره الدارمي عن يحيي بن معين فليس فيه تضعيف، وقد قال عباس عنه أنه " ثقة") [1].

مثال آخر: (عن حميد بن عبد الرحمن الحميري قال: لقيت رجلاً صحب النبي -صلى الله عليه وسلم -أربع سنين كما صحبه أبو هريرة، قال نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو يغتسل الرجل بفضل المرأة. وفي رواية: "وليغترفا جميعاً". لفظ أبي داود...، ولما ذكر البيهقي هذا الحديث قال: وهذا الحديث رواته ثقات، إلا أن حميداً لم يسم الصحابي الذي حدثه، فهو بمعنى المرسل، إلا أنه مرسل جيد، لولا مخالفة الأحاديث الثابتة الموصولة قبله. وداود بن عبد الله الأودي لم يحتج به الشيخان: البخاري ومسلم -رحمهما الله تعالى-"). فتعقبه ابن دقيق العيد وأخذ يستدرك عليه بقوله: (وهذا الذي ذكره الحافظ البيهقي -رحمه الله تعالى- تعليل ضعيف. أما قوله: "إنه بمعنى المرسل"، فإن أراد به: يشبه المرسل في أنه لم يسم فيه الصحابي، فهذا صحيح، لكنه لا يمنع خصمه من الاحتجاج ذاهباً إلى أنه لا حاجة إلى تسمية الصحابي بعد أن حكم بكونه صحابياً، لعدالة الصحابة كلهم. وإن أراد بأنه في معناه: أنه لا يحتج به كما لا يحتج بالمرسل، منعه الخصم لما ذكرناه.وقوله: "إنه مرسل جيد": غير جيد، بل هو مسند أو كالمسند...،) [2].

يقول سعد آل حميد في مقدمته على كتاب(الإمام): (تعقبه له يدل دلالة واضحة على نبذه للتقليد، وتجرده لنصرة الحق كائنا من كان، ورد الخطأ وإن كان من المقربين لنفسه) [3].

---

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، 360-361.
(2). **المصدر السابق**، ج1، ص153، ص154، ص155.
(3). **المصدر السابق**، ج1، ص66. (كلام المحقق)

ثانياً: نقده واستدراكه لابن عبد البر [1]:

ويظهر هذا الأمر من خلال نقله بعض أقوال ابن عبد البر وتعقبها:

فقد اعترض الإمام ابن دقيق العيد في هذا المثال على ابـن عبـد الـبر في تجهيلـه الفـراسي باعتبـاره صحابي ذاهبا في رأيه إلى عدالة الصحابة جميعا -رضي الـلـه عنهم-.

مثاله: (وأما حديث الفراسي: فقد اختلف فيه. فقيل كما قال الترمذي: و" الفـراسي"، ومـن حديثـه رواه أبو عمر ابن عبد البر. وقيل " " ابـن الفـراسي" ومـن حديثـه أخرجـه ابـن ماجـه. وقـال أبـو عمـر " الاستذكار": " وقد روي هذا الحديث عن النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- من حديث الفراسي – رجـل مـن بني فراس في بني مدلج – بإسناد ليس بالقائم أيضا من حديث الليث بن سعد ، وقد ذكرناه في "التمهيـد ". والفراسي رجل مجهول في الصحابة غير معروف. وأقول: -أي ابن دقيق العيد - إن كان مـراد أبي عمـر : مجهول الحال ، مع إثبات كونه من الصحابة ، فقد اشتهر بين أرباب الأصول والحديث أن ذلـك لا يـضر ، لعدالة جميع الصحابة رضي الـلـه عنهم . وإن أراد: مجهول الـصحبة، فقـد أثبـت البخـاري صـحبته فـيما حكاه أبو عيسى الترمذي فيما ذكر عنه مضافا إلى كتاب العلل) [2].

ثالثاً: نقده واستدراكه على ابن حزم [3]:

ويظهر هذا الأمر من خلال نقله بعض أقوال ابن حـزم وتعقبهـا: **مثالـه:** (كتـاب الطهـارة بـاب في صفة المسح فصل في المسح بغير توقيت بما تقدم ...، وهذا الحديث ذكره الحاكم في "المـستدرك" بعـد مـا

---

(1). هو أبو عمر، يوسف بن عبد الـلـه بن محمد بن عبد البر بن عاصم، النمري، القرطبي: ولد سـنة ثمـان وسـتين وثلاثمائـة في ربيـع الآخـر وطلب الحديث قبل مولد الخطيب بأعوام، ...، قال أبو الوليد الباجي: لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر في الحديث. وقال ابن حزم: التمهيـد لصاحبنا أبي عمر لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلا فكيف أحسن منه، وكتاب الاستذكار وهو اختصار التمهيد، وله تواليـف لا مثل لها في جمع معانيها، منها الكافي على مذهب مالك خمسة عشر مجلدًا، ومنها كتاب الاستيعاب في الصحابة لـيس لأحـد مثلـه...، قـال أبو داود المقرئ: مات أبو عمر ليلة الجمعة سلخ ربيع الآخر سنة ثلاث وستين وأربعمائة، واستكمل خمسًا وتسعين سـنة وخمـسة أعـوام. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مصدر سابق، رقم 1013، ج3، ص217-218. وابن العماد العكري، **شذرات الذهب في أخبـار مـن ذهـب**، مـصدر سابق، ج11، ص610.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص109

(3). هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن معدان بن سفيان بن يزيد، مولى يزيد بن أبي سـفيان صـخر بـن حرب بن أمية بن عبد شمس الأموي، وجده يزيد أول من أسلم من أجداده، وأصله من فارس، وجده خلف أول مـن دخـل الأنـدلس مـن آبائه. ومولده بقرطبة من بلاد الأندلس يوم الأربعاء قبل طلوع الشمس سلخ شهر رمضان سنة أربع وثمانين وثلاثمائـة في الجانـب الـشرقي منها...، وكان لأبي محمد كتب عظيمة لا سيما كتب الحديث والفقه وقد صنف كتابًا كبيرًا في فقه الحديث سماه: الإيصال إلى فهـم كتـاب الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام والحلال والحرام والسنة والإجماع، أورد فيه أقوال الصحابة فمن بعدهم والحجـة لكـل قـول، وهـو كبير جدًّا. وله كتاب الإحكام في أصول الأحكام مجلدان، وكتاب المحلى في الفقه على مذهبه واجتهاده مجلد، وشرحـه هـو المحـلى في ثمـاني مجلدات، وكتاب الفصل في الملل والنحل ثلاث مجلدات، وكتاب إظهار تبديل اليهود والنصارى للكتابين التوراة والإنجيل، وكتاب التقريـب لحد المنطق ولا مدخل إليه بألفاظ أهل العلم ل بألفاظ أهل الفلسفة ومثله بالأمثلة الفقهية...، وقال أبو بكر محمد بـن طرخـان الـتركي: قال لي الإمام أبو محمد عبد الـلـه بن محمد بن العربي: توفي ابن حزم بقريته وهي على خليج البحر الأعظم في جـمادى الأولى سـنة سـبع وخمسين. وقال غيره: مات ليومين بقيا من شعبان سنة ست وخمسين وأربعمائـة، أرخـه في سـنة سـت غـير واحـد. ابـن خلكـان، **وفيـات الأعيان**، مصدر سابق، رقم 448، ج3، ص325. والذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مصدر سـابق، رقـم 1016، ج3، ص227، ص231. والـذهبي، **سـير أعلام النبلاء**، مصدر سابق، رقم 99، ج35، ص166.

ذكر حديث عقبة بن عامر: خرجت من الشام، وقال: "وقد روي عن أنس مرفوعا بإسناد صحيح، رواته عن آخرهم ثقات، إلا أنه شاذ بمرة". ثم رواه من جهة المقدام بن داود الرعيني، عن عبد الغفار بن داود الحراني، عن حماد بن سلمة، عن عبيد الله بن أبي بكر وثابت، عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا توضأ أحدكم ولبس خفية فليصل فيهما، وليمسح عليهما، ولا يخلعهما إن شاء إلا من جنابة". وقال فيه: "إسناد صحيح على شرط مسلم، وعبد الغفار ثقة، غير أنه ليس عند أهل البصرة عن حماد"...، وذكر الإمام ابن دقيق العيد اعتراض ابن حزم على حديث أنس والأثر المتقدم عن عمر رضي الله عنه بقوله: (واعترض ابن حزم على حديث أنس هذا بأن قال: "وأسد منكر الحديث، ولم يرو هذا أحد من ثقات أصحاب حماد بن سلمة". واعترض أيضاً على الأثر المتقدم عن عمر -رضي الله عنه- قبل المسند بمثل هذا، وقال: "وهذا مما انفرد به أسد بن موسى، عن حماد، وأسد منكر الحديث لا يحتج به، وقد أحاله -يعني أسدا-، والصحيح من هذا الخبر ما رويناه من حديث عبد الرحمن بن مهدي، عن حماد بن سلمة، عن محمد بن زياد قال: سمعت زيد بن الصلت قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: "إذا توضأ أحدكم فأدخل خفيه رجليه وهما طاهرتان، فليمسح عليهما إن شاء، ولا يخلعهما إلا من جنابة". وهذا ليس فيه: "ما لم يخلعهما" كما روى أسد". انتهى.). وتعقب الإمام ابن دقيق العيد الإمام ابن حزم بأدب جم في استدراكه عليه وذلك بقوله: (وهذا الذي ذكره ابن حزم في أسد لم يقله أحد من المتقدمين فيه فيما علمناه، مع اجتهاده في الرواية وتصنيفه للعلم، ويقال: إنه أول من صنف المسند. وقد وقف المتقدمون على أمره، وفيهم المشددون في الرواية، ولم يقولوا ما قال، ولم نر فيما بين أيدينا من كتب الضعفاء والمتروكين له ذكراً..." [1].

رابعاً: نقده واستدراكه لأحكام الطبراني [2]:

ويظهر هذا الأمر من خلال نقله بعض أقوال الطبراني وتعقبها:

مثاله: (عن أبي أمامة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "إن الماء لا ينجسه شيء، إلا ما غلب على ريحه، وطعمه، ولونه". أخرجه ابن ماجه عن محمود بن خالد، والعباس

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص175، ص176، ص177، ص178، ص179. ج1، ص154.

(2). هو أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الطبراني؛ كان حافظ عصره، رحل في طلب الحديث من الشام إلى العراق والحجاز واليمن ومصر وبلاد الجزيرة الفراتية، وأقام في الرحلة ثلاثاً وثلاثين سنة، وسمع الكثير، وعدد شيوخه ألف شيخ، وله المصنفات الممتعة النافعة الغريبة منها المعاجم الثلاثة: "الكبير" و "الأوسط" و "الصغير" وهي أشهر كتبه، وروى عنه الحافظ أبو نعيم والخلق الكثير. ومولده سنة ستين ومائتين بطبرية الشام، وسكن أصبهان إلى أن توفي بها يوم السبت لليلتين بقيتا من ذي القعدة سنة ستين وثلاثمائة، وعمره تقديراً مائة سنة، رحمه الله تعالى، وقيل إنه توفي في شوال، والله أعلم، ودفن إلى جانب جمعه الدوسي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم. ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، مصدر سابق، ج2، ص407. والذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مصدر سابق، رقم 875، ج3، ص85.

بن الوليد، عن مروان، وتابعه محمد بن يوسف، عن رشدين بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن راشد بن سعد، عن أبي أمامة -رضي الله عنه-، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: "لا ينجس الماء شيء، إلا ما غير ريحه أو طعمه". أخرجه الدارقطني والطبراني في "المعجم الأوسط" بلفظ متنه سواء، إلا أنه قال: "لم يرو هذا الحديث عن معاوية بن صالح إلا رشدين، تفرد به محمد بن يوسف". فتعقبه الإمام ابن دقيق العيد هنا بقوله: (وذهب على الطبراني-على تبحره، وسعة روايته-رواية مروان بن محمد التي قدمناها عن رشدين، ولا إحاطة بالعلم لبشر) [1].

خامساً: نقده واستدراكه لأحكام ابن منده [2]:

ويظهر هذا الأمر من خلال نقله بعض أقوال ابن منده وتعقبها:

مثاله:(وقال ابن منده: "وحديث حمنة: "تحيضي في علم الله ستاً أو سبعاً" لا يصح عندهم من وجه من الوجوه، لأنه من رواية عبد الله بن محمد بن عقيل. وقد اجمعوا على ترك حديثه". فقد استدرك هنا على الإمام ابن منده قوله في حديث حمنة بأنه لا يصح إذ قال: (ليس الأمر كما قال ابن منده -وإن كان بحراً من بحور هذه الصنعة-، فقد ذكر الترمذي أنّ الحميدي وأحمد وإسحاق كانوا يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل. قال محمد: "وهو مقارب الحديث". وما قاله ابن منده عجيب!) [3].

سادسا: نقده وتعقبه على شيخه المنذري [4]:

ويظهر هذا الأمر من خلال نقله بعض أقوال شيخه المنذري وتعقبها:

مثاله: (...، أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال :" رفع القلم عن ثلاثة ، عن الصبي حتى يبلغ ، وعن النائم حتى يستيقظ ، وعن المعتوه حتى يبرأ. وإن هذه معتوهة بني غلان، لعل الذي أتاها وهي في بلاها. قال: فقال عمر: لا أدري، فقال علي: وأنا لا أدري. هذه رواية عطاء بن السائب عن أبي ظبيان. قال شيخنا بعد إيرادها في " مختصره": وأخرجه النسائي، وفي إسناده عطاء بن السائب، قال أيوب:"هو ثقة"، وأخرج له البخاري حديثا مقرونا بأبي بشر جعفر بن أبي وجشيى. وقال يحيي بن معين:

---

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص189، ص190.

(2). هو أبو عبد الله محمد ابن الشيخ أبي يعقوب إسحاق ابن الحافظ أبي عبد الله محمد بن أبي زكريا يحيى بن منده: وهو إبراهيم بن الوليد بن سندة بن بطة بن أستندار بن جهار بخت وقيل: اسم أستندار فيرزان وهو الذي أسلم وقت افتتاح الصحابة أصبهان وولاؤه لعبد القيس، وكان مجوسيًّا وكان من النواب على بعض أعمال أصبهان، الأصبهاني العبدي. حدث منده بشيء يسير ومات في دولة المعتصم، وروى ولده يحيى الحديث وحفيده، وكان من الحفاظ، مات سنة إحدى وثلاثمائة. الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، مصدر سابق، رقم 959، ج3، ص157. وابن خلكان، **وفيات الأعيان**، مصدر سابق، رقم 620، ج4، ص289.

(3). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص310. (كلام المحقق)

(4). ترجمته، هذا البحث، ص15.

"لا يحتج بحديثه". وقال الإمام أحمد -رحمه اللـه تعالى-:" من سمع منه قديما فهو صحيح ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيء"، ووافق الإمام أحمد على هذا ابن معين وغيره. وسمع منه قديما شعبة وسفيان، وسمع منه حديثا جرير بن عبد الحميد وغيره، وهذا الحديث من رواية جرير عنه...، وننبه ها هنا إلى أمور: أحدها: قول الشيخ رحمه اللـه تعالى:" " وقال يحيى بن معين: لا يحتج بحديثه"، فإنه قد يعارضه قوله: " ووافق الإمام أحمد على هذا ابن معين وغيره "، فإذا وافق ابن معين على أن من سمع منه قديما فهو صحيح، فكيف لا يحتج بحديثه القديم ؟! الذي ذكره ابن أبي حاتم ...،) [1].

في المثال عقب الإمام ابن دقيق العيد على ما قاله المنذري بإبطال الإمام أحمد حديث عطاء بن السائب بقوله كيف يقول المنذري:" فإنه قد يعارضه قوله: " ووافق الإمام أحمد على هذا ابن معين وغيره "، فإذا وافق ابن معين على أن من سمع منه قديما فهو صحيح ، فكيف لا يحتج بحديثه القديم ؟! الذي ذكره ابن أبي حاتم.

وبما ذكرنا من استدراكات؛ فأن الإمام ابن دقيق العيد له شخصيته النقدية المستقلة عن غيره من العلماء والتي من خلالها استدرك على من ذكرنا من علماء وغيرهم مما لم نذكر؛ فهو ليس من العلماء المقلدين وإنما يعمل عقله ويطلق فكره ويأخذ بالدليل بعد إمعان النظر في النصوص الحديثية وأقوال العلماء، وفي تعقبه على شيخه المنذري أكبر دليل على ذلك فأصبح الإمام ابن دقيق العيد من العلماء الذين يشار لهم في عصره واستفاد منه من جاء بعده من العلماء فقدمه على غيره يقول الدكتور سعد آل حميد في ذلك: (تعقبه له يدل دلالة واضحة على نبذه التقليد، وتجرده لنصرة الحق كائنا ما كان ، ورد الخطأ وإن كان من المقربين لنفسه) [2].

المطلب الخامس

معرفة الصحابة -رضي اللـه عنهم-

إنّ لمعرفة طبقة الصحابة الكرام أهمية كبيرة في الحكم على الإسناد بالاتصال إن ثبتت صحبتهم للنبي -صلى اللـه عليه وسلم- أو الحكم عليه بالإرسال إن لم تثبت لهم صحبة مع النبي -صلى اللـه عليه وسلم-، وكذلك الأمر ينطبق على عدالتهم؛ فمن ثبتت صحبته للنبي - صلى اللـه عليه وسلم- حكم بعدالته ومن لم تثبت له صحبة خضع حاله لأقوال العلماء توثيقاً وتجريحاً ، ومن هنا برزت أهمية معرفة الصحابة ؛ فعني العلماء فيها عناية كبيرة وصنفوا فيها المصنفات.

---

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص526-527.
(2). **المصدر السابق**، ج1، ص66، (كلام المحقق).

إثبات الصحبة للنبي -صلى لـله عليه وسلم-:

فالإمام ابن دقيق العيد في كتابه الإمام اهـتم بمعرفـة رجـال هـذه الطبقـة -الـصحابة- وخـصوصاً الرجال الذين اختلف في صحبتهم للنبي -صلى الـلـه عليه وسلم-، مـستعيناً في ذلـك بـأقوال أهـل العلـم على الرجال هل ثبتت لهم صحبة مع النبي صلى الـلـه عليه وسلم أم لم تثبت.

ونذكر هنا بعض الأمثلة على ذلك: (...، حديث بسرة بنت صفوان. ويروى عنها من جهـة مـروان، وعروة، وعبد الـلـه بن عمر. فروى مالك في "الموطأ" عن عبد الـلـه بن أبي بكر: أنه سمع عروة بن الـزبير يقول: دخلت على مروان بن الحكم، فتـذاكرنا مـا يكـون منـه الوضـوء، فقـال مـروان: ومـن مـس الـذكر الوضوء. فقال عروة: ما علمت ذلك. فقال مروان: أخبرتني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسـول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- يقول: "إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ"...، وفي رواية يحيـى بـن بكـير عـن مالـك: "فليتوضأ وضوءه للصلاة" وأخرج هذا الحديث من جهة مالك: أبو داود، والنسائي. وفي رواية أبي داود عن عبد الـلـه بن مسلمة، عن مالك: "من مس ذكره فليتوضأ" وروي من حديث جماعة عن عبـد الـلـه بـن أبي بكر، منهم: سفيان، وإسماعيل بن علية، وعبد العزيز بن أبي حازم، وعمر بن علي العمري، وعمرو بـن الحارث، والضحاك بن عثمان، ومحمد بن إسحاق، وهم مختلفون في إثبات مروان بن عروة وبسرة وتركه. ويعتل على الحديث بوجوه: الوجه الأول: ادعاء عدم اشتهار بسرة بنت صفوان. قيل: واخـتلاف الـرواة في نسبها يدل على جهالتها، لأن بعضهم يقول: هي كنانية، وبعضهم يقول: أسدية...) [1].

قال الإمام ابن دقيق العيد: (...، أجيب عن الوجه الأول: باشـتهار صـحبة بـسرة، وقيـل: "لا ينكـر اشتهار بسرة بنت صفوان بصحبة النبي -صلى الـلـه عليه وسلم-، ومتانة حـديثها إلا مـن جهـل مـذاهب أهل الحديث، ولم يحط علمه بأحوال الرواة. وقال الشافعي: "قد روينا قولنا عن غير بـسرة، عـن النبـي -صلى الـلـه عليه وسلم-، والذي يعيب علينا الرواية عن بسرة يروي عن عائشة بنـت عجـرد، وأم خـداش، وعدة من النساء لسن بمعروفات في العامة، ويحتج بروايتهن، ويضعف بسرة مع سابقتها، وقديم هجرتها وصحبتها للنبي -صلى الـلـه عليه وسلم-. وقد حدثت بهذا في دار المهاجرين والأنـصار، وهـم متـوافرون، ولم يدفعه منهم أحد، بل علمنا بعضهم صار إليه عن روايتها، منهم: عـروة بـن الـزبير، وقـد دفـع وأنكـر الوضوء من مس الذكر قبل أن يسمع الخبر، فلما علم أن بسرة روته قال به وترك قوله. وسمعها ابن عمر تحدث به، فلم يزل يتوضأ من مس الذكر حتـى مـات، وهـذه طريقـة الفقـه والعلـم". وقـال أحمـد بـن

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص280-281.

شعيب النسوي: حدثني محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي، ثنا منصور بن سلمة الخزاعي، قال: قال لنا مالك بن أنس: "أتدرون من بسرة بنت صفوان؟ هي جدة عبد الملك بن مروان أم أمه، فاعرفوها". قلت -أي ابن دقيق-: قال أبو عمر في "الاستيعاب": "كانت بسرة بنت صفوان عند المغيرة بن أبي العاص، فولدت له معاوية وعائشة، وكانت عائشة تحت مروان بن الحكم، وهي أم عبد الملك بن مروان". قال: "وقال الزبير، وطائفة من أهل العلم بالنسب: إن بسرة بنت صفوان هي أم معاوية بن المغيرة بن أبي العاص، وجدة عائشة بنت معاوية، وعائشة بنت معاوية هي أم عبد الملك بن مروان. وقال ابن البرقي: قد قيل: إن بسرة بنت صفوان من كنانة". قال أبو عمر: "ليس قول من قال: إنها من كنانة بشيء، والصواب: أنها من بني أسد بن عبد العزى، من قريش، وعمها ورقة بن نوفل" [1].

المثال الثاني: "...، عبد الرحمن بن أبي علقمة، قال: سمعت عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه- قال: أقبلنا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- زمن الحديبية، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: "من يكلؤنا؟ " قال بلال: أنا. فناموا حتى طلعت الشمس، فاستيقظ -رسول الله صلى الله عليه وسلم-، فقال: "افعلوا كما كنتم تفعلون". قال: ففعلنا، فقال: "فكذلك فافعلوا لمن نام أو نسي". أخرجه أبو داود عن ابن المثنى، عن محمد بن جعفر، عن شعبة. وقال صاحب "الكمال": "عبد الرحمن بن أبي علقمة، ويقال: ابن علقمة الثقفي، قيل: له صحبة...، وقال أبو حاتم: "ليست له صحبة" [2].

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص291، ص292، ص293، ص530-531، ص532.
(2). **المصدر السابق**، ج3، ص599، ص558-559.

المطلب السادس

اعتماد ابن دقيق العيد على أقوال أئمة الجرح والتعديل المتقدمين

اعتمد الإمام ابن دقيق العيد في حكمه على الأحاديث ونقد الرجال فيها على أقوال أئمة الجرح والتعديل المتقدمين بطبقاتهم المختلفة، وتعد موارد ابن دقيق المتقدمة جزءاً من منهجه في الكتاب؛ ذلك أنها تبين طريقته وأدلته في الحكم على الرجال [1] وذلك من خلال ما ورد في كتبهم الخاصة في موضوعها - الجرح والتعديل-، وفي هذا المطلب سنذكر الشواهد الدالة على ذلك من بعض النصوص الواردة في كتابه (الإمام)، والتي تبين لنا اعتماد ابن دقيق العيد على أقوال أئمة الجرح والتعديل من المتقدمين، مع ذكر الروايات المعتمدة لديه في النقل عن بعضهم كالإمام يحيي ابن معين والإمام أحمد ابن حنبل.

وهذا الأمر نوضحه من خلال:

أولا: أمثلة من كتاب (الإمام) نبين اعتماد الإمام ابن دقيق العيد على أقوال أئمة الجرح والتعديل من المتقدمين في الحكم على الأحاديث ونقده للرجال فيها:

المثال الأول: (...عن عاصم بن لقيط بن صبرة، عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله! أخبرني عن الوضوء، قال: "أسبغ الوضوء، وبالغ في الاستنشاق، إلا أن تكون صائماً "...) ففي هذا المثال وبعد ذكر الإمام ابن دقيق العيد الحديث وتخريجه من مضانه أخذ يتكلم في رجاله جرحاً وتعديلاً بنقل أقوال علماء الجرح والتعديل من المتقدمين فيهم، وذلك بقوله:

(و"إسماعيل بن كثير": أبو هاشم المكي، قال أحمد: "هو ثقة". وقال ابن سعد: "ثقة كثير الحديث". وقال أبو حاتم: "صالح". وذكر الخلال عن سليمان بن الأشعث قال: سمعت أبا عبد الله سئل عن حديث ابن لقيط فقال: "عاصم لم يسمع عنه بكثير رواية"، أي: ليس هو بمشهور في الرواية عنه.) [2].

---

(1). كالإمام محمد ابن سعد (230هـ) في "الطبقات الكبرى" ، والإمام يحيى ابن معين (233هـ) في كتابه "الجرح والتعديل"، والإمام أحمد ابن حنبل (241هـ) في كتابه "الجرح والتعديل" و "العلل ومعرفة الرجال"، والإمام البخاري (256هـ) في كتابه "التاريخ الكبير" و "التاريخ الأوسط" و "الضعفاء"، وكذلك العجلي (260هـ) في "معرفة الثقات"، وأبو زرعة الرازي (264هـ) في "الجرح والتعديل"، وأبو حاتم الرازي (277هـ) في "علل الحديث"، والإمام الترمذي (279هـ) في "العلل الكبير"، والإمام النسائي (303هـ) في "الضعفاء والمتروكون" وفي "المجروحين"، والخلال (311هـ) في "العلل"، وابن عدي (365هـ) في "الكامل"، وغيرهم من العلماء. للاستزادة ينظر ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج4، ص339-ص349.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص476-477، ص333، صص486، ص512. ج2، ص37، ص253، ص254، ص255، ص256، ص278، ص336، ص379، ص422، ص451.

المثال الثاني: (...، عن الربيع بن صبيح، عمن سمع أنساً يقول: "لا يكون الحيض أكثر من عشرة"...، فبعد تخريج ابن دقيق العيد الحديث من مضانه أخذ يحكم عليه ويتكلم في رجاله جرحاً وتعديلاً بنقل أقوال علماء الجرح والتعديل من المتقدمين فيهم، وذلك بقوله: ("الربيع بن صبيح" -والده بفتح الصاد وكسر الباء الموحدة-: عن ابن معين: "هو ثقة". وقال أحمد بن حنبل: "لا بأس به، رجل صالح". وقال أبو زرعة: "شيخ صالح صدوق". وقال أبو حاتم: "رجل صالح، والمبارك بن فضالة أحب إلي منه". وقال شعبة: "هو من سادات المسلمين". وقال ابن عدي: "وللربيع أحاديث صالحة مستقيمة، ولم أر له حديثاً منكراً جداً، وأرجو أنه لا بأس به ولا برواياته". وقال عمرو بن علي: "كان يحيى لا يحدث عنه". وقال ابن سعد: "وقد حدث عنه الثوري، وتركه عفان، فلم يحدث عنه". وقول البيهقي: "ولم يذكر اسم من سمع منه " هو كذلك، ولكن تأمل قوله: "عمن سمع أنساً". وأما ما عرض به بعضهم من أن الربيع أخذه من الجلد بن أيوب فتوهم فيه بعد، لأن الجلد لم يسمعه من أنس، ولا رواه عنه مباشراً، وإنما رواه عن معاوية بن قرة عنه، فكيف يكون هو الذي سمع من أنس؟!) [(1)].

المثال الثالث: (...، عن عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي، قال: سمعت المقدام بن معدي كرب الكندي قال: أتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضوء، فتوضأ، فغسل كفيه ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، ثم غسل ذراعيه ثلاثاً ثلاثاً، ثم تمضمض واستنشق ثلاثاً، ثم مسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما. أخرجه أبو داود [(2)].

ففي هذا المثال وبعد ذكر الإمام ابن دقيق العيد الحديث وتخريجه من مضانه أخذ يتكلم في رجاله جرحاً وتعديلاً بنقل أقوال علماء الجرح والتعديل من المتقدمين فيهم، وذلك بقوله: (و"حريز" -بفتح الحاء المهملة، وكسر الراء المهملة، وآخره زاي معجمة-: هو ابن عثمان بن جبير، أبو عثمان الرحبي -بتحريك الحاء بالفتح، و"رحبة" بفتح الحاء والباء في حمير-، أخرج له الجماعة إلا مسلماً، ووثقه أحمد، ويحيى، وأبو حاتم. و"عبد الرحمن بن ميسرة": قال أحمد بن عبد الله العجلي: "هو شامي تابعي ثقة". وقال علي بن المديني: "عبد الرحمن بن ميسرة مجهول، لم يرو عنه غير حريز") [(3)].

---

(1). **المصدر السابق**، ج3، ص54، ص62، ص145، ص153، ص155، ص 198-199، ص251، ص571، ص599. ج4، ص75. ج2، ص540.

(2). صحيح لغيره وإسناده حسن، عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي روى عنه جمع ووثقه العجلي. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، كتاب الطهارة، باب صفة وضوء رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، رقم121، ج1، ص87.

(3). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص434-435.

ثانياً: الروايات التي يعتمدها الإمام ابن دقيق العيد في النقل عن علماء الجرح والتعديل المتقدمين ممن روى عنهم مسائل في العلل والجرح والتعديل:

يعتمد الإمام ابن دقيق العيد في النقل عن علماء الجرح والتعديل المتقدمين في كتابه (الإمام) روايات بعض الرواة عنهم في كتبهم ممن روى عنه مسائل في العلل والجرح والتعديل نذكر منها:

أ- فعن الإمام يحيي ابن معين[1]. في "تاريخه" اعتمد على رواية عثمان ابن سعيد الدارمي [2]، ورواية عباس بن محمد الدوري [3]، وابن أبي خيثمة [4]، وسنذكر بعض الأمثلة على ذلك من كتابه (الإمام):

1. رواية عثمان بن سعيد الدارمي:

مثاله: (في كتاب الطهارة باب في صفة المسح فصل في المسح على الجوربين والنعلين وعن أبي فروة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: رأيت علياً توضأ، فغسل وجهه ثلاثاً، وغسل ذراعيه ثلاثاً، ومسح برأسه واحدة، ثم قال: هكذا توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم، أخرجه أبو داود و"أبو فروة" الكوفي: عروة بن الحارث، ذكر عثمان بن سعيد عن يحيى قال: "ثقة") [5].

---

(1). هو أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري البغدادي، الحافظ المشهور، كان إماماً عالماً حافظاً متقناً...، وهو صاحب الجرح والتعديل. وروى عنه الحديث كبار الأئمة منهم: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري وأبو داود السجستاني، وغيرهم من الحفاظ، وكانت وفاة يحيى بن معين لسبع بقين من ذي القعدة بالمدينة، ودفن بالبقيع. ابن خلكان البرمكي الإربلي، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر (1900م). **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، (تحقيق: إحسان عباس)، ط0، رقم 791، ج6، ص139-140. وينظر أبو المحاسن جمال الدين، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، مصدر سابق، ج2، ص273.

(2). هو عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي السجستاني الإمام الحجة الحافظ أبو سعيد محدث هراة وتلك البلاد قال أبو الفضل يعقوب القراب ما رأينا مثل عثمان بن سعيد ولا رأى هو مثل نفسه وقال أبو حامد الأعمشي ما رأيت مثله ومثل الذهلي ويعقوب الفسوي وقال غيره هو نظير إبراهيم الحربي له سؤالات في الرجال عن يحيى ابن معين ومسند كبير وتصانيف في الرد على الجهمية، وقال أبو زرعة رزق حسن التصنيف وقال أبو الفضل الجارودي كان إماما يقتدى به في حياته وبعد مماته، ولد سنة مائتين طنا ومات في ذي الحجة سنة ثمانين ومائتين. السيوطي، **طبقات الحفاظ**، مصدر سابق، ج1، ص277-278 برقم 627.

(3). هو عباس بن محمد بن حاتم الدوري، أبو الفضل البغدادي الحافظ، روى عن حسين الجعفي وعبد الوهاب بن عطاء ويحيى بن أبي بكير وأبي داود الطيالسي وخلق، وأخذ عن ابن معين الجرح والتعديل، روى عنه الأربعة وعبد الله بن أحمد وجعفر الفريابي وابن صاعد وخلق، وثقه النسائي وغيره، مات في صفر سنة إحدى وسبعين ومائتين. السيوطي، **طبقات الحفاظ**، مصدر سابق، رقم 582، ج1، ص261.

(4). هو أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب، الحافظ، الحجة، أبو بكر، ابن الحافظ النسائي، ثم البغدادي، صاحب التاريخ الكبير: قال الخطيب ثقة عالم متقن حافظ بصير بأيام الناس رواية للأدب أخذ علم الحديث عن أحمد بن حنبل وابن معين والنسب عن مصعب وأيام الناس عن علي بن محمد المدائني والأدب عن محمد بن سلام الجمحي ولا أعرف أغزر من فوائد تاريخه بلغ أربعاً وتسعين سنة، ومات في جمادى الأولى سنة تسع وسبعين ومائتين. السيوطي، **طبقات الحفاظ**، مصدر سابق، رقم 607، ج1، ص271.

(5). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص426. وينظر ج1، ص107، ص237، ص366، ص423. ج2، ص20، ص53، ص195،411. ج3، ص54، ص150، ص250، ص594.

2. رواية عباس بن محمد الدوري:

مثاله: كتاب الطهارة باب صفة وضوء رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ذكر المبالغة في الاستنشاق وروى أبو داود [1]. من حديث قارظ بن شيبة، عن أبي غطفان، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "استنثروا مرتين بالغتين أو ثلاثاً". ...، وقال "ثنتين"...، و"أبو غطفان": هو ابن طريف المري، أخرج له مسلم، ووثقه ابن معين في رواية الدوري...، [2].

3. رواية ابن أبي خيثمة:

مثاله: في كتاب الطهارة باب صفة وضوء -رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فصل في من أجاز تقديم اليسرى على اليمنى عن إسماعيل بن أبي خالد، عن زياد قال: قال علي -رضي الله عنه-: "ما أبالي لو بدأت بالشمال قبل اليمين إذا توضأت". أخرجه الدارقطني [3] من جهة حفص بن غياث، عن إسماعيل. وفي رواية هشيم، عن إسماعيل، عن زياد مولى بني مخزوم قال: قيل لعلي: إن أبا هريرة بدأ بميامنه في الوضوء، فدعا بماء فتوضأ فبدأ بمياسره. و"زياد مولى بني مخزوم": ...، و"أبو العبيدين" -على صيغة تصغير عبدين-: قال ابن أبي خيثمة: "سألت يحيى بن معين عن أبي العبيدين، فقال: اسمه معاوية بن سبرة، وهو ثقة" [4].

---

(1). إسناده قوي من أجل قارض بن أبي شيبة، فهو صدوق لا باس به. أبو داود، سنن أبي داود، مصدر سابق، كتاب الطهارة، باب في الاستنثار، رقم 141، ج1، ص98. وابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، أبواب الطهارة وسننها، باب المبالغة في الاستنشاق والاستنثار، رقم 408، ج1، ص263.

(2). **المصدر السابق**، ج1، ص477-478. وينظر، ج1، 108، ص 482، ص490. ج2، ص101، 165-166، ص195، ص204، ص256، ص 402، ص417، ص455، ص505، ص570. ج3، ص62، ص155، ص253، ص371، ص442. ج4، ص 28.

(3). الدارقطني، سنن **الدارقطني**، مصدر سابق، باب ما روي في جواز تقديم غسل اليد اليمنى على اليسرى، كتاب الطهارة، رقم 295، ج1، ص153.

(4). **المصدر السابق**، ج1، ص529-530، ج2، ص32.

ب- وعن الإمام أحمد ابن حنبل [1] اعتمد على رواية مهنأ [2] وأبو بكر الأثرم [3] .

وسنذكر بعض الأمثلة على ذلك من كتابه (الإمام):

1- رواية مهنا:

مثاله: (في كتاب الطهارة باب صفة وضوء رسول الله ذكر من قال بالتوقيت في المسح على العمامة روى الطبراني عن أبي مسلم الكشي وعبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، ثنا مروان أبو سلمة، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة رضي الله عنه: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يمسح على الخفين والعمامة ثلاثاً في السفر، ويوماً وليلة في الحضر. أخرجه في "المعجم الكبير" [4].

وقال مهنا: "سألت أحمد عن حديث يحيى بن أبي سمينة، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، ثنا مروان أبو سلمة، عن شهر بن حوشب، عن أبي أمامة -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "يمسح المسافر على الخفين والخمار ثلاثة أيام ولياليهن، والمقيم يوماً وليلة". قال أحمد: ليس بصحيح") [5].

---

(1). هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ،أبو عبد الله المروزي، ثم البغدادي ،الإمام الشهير، صاحب المسند والزهد وغير ذلك خرج به من مرو حملاً، وولد ببغداد في ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة، ونشأ بها وطلب الحديث سنة تسع وسبعين ومائة، وطاف البلاد، ودخل الكوفة والبصرة والحجاز واليمن والشام والجزيرة في طلب العلم، روى عن إبراهيم بن سعد وإسماعيل بن علية وبهز بن أسد وبشر ابن المفضل وخلائق وعنه البخاري ومسلم وأبو داود وإبراهيم الحربي وآخرون آخرهم أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي، وكان من كبار الحفاظ الأئمة ومن أحبار هذه الأمة...، مات ببغداد يوم الجمعة لاثنتي عشرة خلت من ربيع الأول سنة إحدى وأربعين ومائتين. السيوطي، **طبقات الحفاظ**، مصدر سابق، رقم 417، ج1، ص189-191.

(2). هو مهنا بن يحيى الشامي السلمي، أبو عبد الله حدث عن بقية بن الوليد وسمرة بن ربيعة ومكي بن إبراهيم ويزيد بن هارون وعبد الرزاق وإمامنا أحمد وبشر في آخرين، روى عنه حمدان الوراق وإبراهيم النيسابوري وعبد الله بن إمامنا أحمد وسهل التستري في آخرين. قرأت في كتاب أبي بكر الخلال وقد ذكر مهنا فقال: من كبار أصحاب أبي عبد الله روى عن أبي عبد الله من المسائل ما فخر به، وكان أبو عبد الله يكرمه ويعرف له حق الصحبة ورحل معه إلى عبد الرزاق وصحبه إلى أن مات ومسائله أكثر من أن تحد من كثرتها، وكتب عنه عبد الله بن أحمد مسائل كثيرة بضعة عشر جزءاً مسائل جياداً عن أبيه لم تكن عند عبد الله عن أبيه ولا عند غيره وكان عبد الله يرفع قدره ويذكره كثيراً، وحدث عنه بأشياء كثيرة عن أبيه وغيره...). محمد بن محمد أبو الحسين ابن أبي يعلى، (بلا تاريخ نشر). **طبقات الحنابلة**، (تحقيق: محمد حامد الفقي)، (بلا طبعة)، ج1، ص345-346، دار المعرفة، بيروت.

(3). هو أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم البغدادي الإسكافي الفقيه الحافظ صاحب ابن حنبل خراساني الأصل روى عن القعنبي وعفان وابن أبي شيبة وعنه النسائي وابن صاعد قال إبراهيم الأصبهاني، كان أحفظ من أبي زرعة الرازي وأتقن، وقال الخلال كان يعرف الحديث ويحفظه ويعلم الأبواب والمسند، وقال غيره له كتاب في العلل ذكره ابن حبان في الثقات، وقال كان من خيار عباد الله. السيوطي، **طبقات الحفاظ**، مصدر سابق، رقم 577، ج1، ص259-260.

(4). الطبراني، **المعجم الكبير**، مصدر سابق، شهر بن حوشب عن أبي أمامة، رقم 7558، ج8، ص122.

(5). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص563، ص489، ص492، ص494-495. ج2، ص71، ص73، ص447-448، ص470، ص552. ج4، ص59، ص63.

2- رواية أبو بكر الأثرم:

مثاله:(في كتاب الحيض ذكر من قال: إنه ليس بحيض روى الدارقطني من حديث ابن المبارك، عن يعقوب بن القعقاع، عن مطر، عن عطاء، عن عائشة رضي الـلـه عنها في الحامل ترى الدم قالت: "الحامل لا تحيض، تغتسل وتصلي". [1] رواه عن محمد بن عبد الـلـه بن أحمد بن عتاب، عن محمـد بـن شـاذان، عن زكريا بن عدي، عنه.

وقال الأثرم: "قلت لأبي عبد الـلـه: ما ترى في الحامل ترى الدم، تمسك عن الصلاة؟ قـال: لا. قلـت: أي شيء أثبت في هذا؟ قال: أنا أذهب في هذا إلى حديث محمد بن عبـد الـرحمن مـولى آل طلحـة، عـن سالم، عن أبيه: أنه طلق امرأته وهـي حـائض، فـسأل عمـر النبـي صـلى الـلـه عليـه وسـلم فقـال: "مـره فليراجعها، ثم يطلقها طاهراً أو حاملاً". فأقام الطهر مقام الحمل. فقلت له: فكأنك ذهبت بهذا الحـديث إلى أن الحامل لا تكون إلا طاهراً؟ قال: نعم". انتهى [2].

(1). الدارقطني، سنن الدارقطني، مصدر سابق، كتاب الحيض، رقم 849، ج1، ص407.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3-230، 155،39. ج1، 108. ج2، 308-309، 343، 522.

المبحث الثاني

منهج ابن دقيق العيد في التعريف بالرجال

يظهر منهج الإمام ابن دقيق العيد في التعريف بالرجال من خلال عنايته بالأسانيد التي يذكرها من مصادرها الأصلية، معرفاً ببعض أسماء الرواة فيها؛ فإن كانوا معروفين بكناهم يفصح عن أسمائهم ويضبط الأسماء والكنى ويضبط الاسم الأول ويبين ما قد يشكل في الاسم الثاني، ويقوم بضبط نسب الراوي، وإن كانوا معروفين بأسمائهم يفصح عن كناهم، وكذلك يعرّف بمن ذكر من اسمه الاسم الأول أو الأول والثاني ولا يعرف من غيره فإنه يبينه ، أو من كان معروفاً بنسبة معينة أو لقب أو كنية وجاء ذكره دون ذكر ما اشتهر به فإنه يبين ذلك ، ويعرّف بالراوي مبيناً اختلاطه.

فمن عنايته بالأسانيد التي يذكرها من مصادرها الأصلية ما يلي:

أولا: بعد حكم ابن دقيق العيد على الحديث بأنه في المسند أخذ يعرِّف بالرواة ويضبط أسماءهم ويسرد وجوه الرواية فيه: **مثاله:** (...، وهو في "المسند" عن أحمد، عن حجاج، عن ابن أبي ذئب. قال: و"صالح": هو ابن نبهان مولى التوأمة، وهي امرأة، وضبط اسمها بفتح التاء ثالث الحروف، وإسكان الواو، وبعدها همزة مفتوحة، وقد تلقى حركتها على الواو قبلها. **وهنا قام بالتعريف بالتوأمة هذه مقيداً اسمها بالحروف، وأخذ يسرد وجوه الحديث من رواية أبي هريرة إلى أن وصل إلى الوجه الرابع منها، وذلك بقوله:** (ومنها: رواية محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه. رواها محمد بن عمرو، وحماد بن سلمة، وأبو بحر البكراوي)، وأخذ يعرض الروايات إلى أن وصل إلى رواية أبو بحر البكراوي بقوله: (وأما رواية أبي بحر البكراوي: فإن أبا بكر البزار روى عن محمد بن بشار، عن عبد الوهاب، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "من غسل ميتاً فليتغسل، ومن حمله فليتوضأ، ومن تبع جنازة فلا يجلس حتى توضع"...، **واستمر في عرض وجوه رواية أبي هريرة وبعد حكمه على الحديث بأنه معلول من وجهين، وذكر أقوال النقاد فيه قال:** (و"أبو بحر البكرواي" -وهو عبد الرحمن بن عثمان- طرح الناس حديثه -كما قاله أحمد-. وقال علي بن المديني: "ذهب حديثه". وقال أبو حاتم: "ليس بقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به". وقال يحيى والنسائي: "ضعيف" وقال ابن حبان: "يروي المقلوبات عن الإثبات...، لا يجوز الاحتجاج به") [1].

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص372، ص379.

ثانيا: وأمَّا من كانوا معروفين بأسمائهم وأفصح عن كناهم فمثاله: (عـن الحكـم بـن عمـرو -وهـو الأقرع-: أن النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة...،) [1].

فالحكم بن عمر مذكور هنا باسمه فعرَّفه ابن دقيق العيد بكنيته التي يشتهر بها وهـي الأقـرع، ومثال آخر: ("عثمان بن سعيد بن مرة المري" القرشي، كوفي كنيته أبو عبد الـلـه) [2].

وعثمان بن سعيد بن مرة المرِّي ذكر هنا باسمه دون كنيته فعرَّفه ابن دقيق العيد بكنيتـه وهـي أبو عبدا لـلـه.

ثالثا: وأما فيمن كانوا معروفين بكناهم وأفصح عن أسمائهم وكذلك من يعرف بذكر اسـمه الاسـم الأول فيعرفه: **مثاله:** (...، روى بقية، عن بحير -يعني ابن سعد-، عن خالد -هو ابن معـدان-، عـن بعـض أصحاب النبي -صلى الـلـه عليه وسلم-: أن النبي -صـلى الـلـه عليـه وسـلم- رأى رجـلاً يـصلي وفي ظهـر قدمه لمعة قدر الدرهم لم يصبها الماء، فأمره النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- أن يعيـد الوضـوء والـصلاة.[3]

فبحير هنا كنية قام الإمام ابن دقيق العيد بالتعريف بصاحبها وهو ابن سعد، وكذلك خالد عرَّف باسمه الأول فقام بتعريفه أنه ابن معدان.

رابعا: الإمام ابن دقيق العيد يضبط الأسماء **ومثاله:** (" ونسير" والد قطن: أوله نون مـضمومة، ثـم سين مهمله مفتوحة. و" علي" بن مسهر" أبوه: بضم الميم وإسكان السين المهملة وكـسر الهـاء و"الميـثرة"- بكسر الميم – ميثرة السرح والرحل." وكقوله: (و" مجزأة: بفتح المـيم، وسـكون الجـيم، وبعـدها زاي، ثـم همزة مفتوحة. و" زاهر"- والده – أوله زاي ، يشبه بداهر) [4].

خامساً: يقوم يضبط الاسم الأول ويبين ما قد يشكل في الاسم الثاني كما في قولـه في المثـال الـسابق **ومثاله:** (...، و" زاهر"- والده – أوله زاي ، يشبه" بداهر ")

سادسا: ويضبط الإمام ابن دقيق العيد الكنى **ومثاله كقوله:** (...، ابن جريج هو: محمد بن يحيى، يحدث عن يحيى بن أبي كثير ..." وقوله أيضا:" وقعت أيضا من رواية أبي همام – هو محمد بن الزبرقـان -..." وكقوله: "وابن أبي ليلى": هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ..،) [5].

---

(1). **المصدر السابق**، ج1، ص157، ص455، ج3، ص591. ج4، ص25.
(2). **المصدر السابق**، ج3، ص401.
(3). **المصدر السابق**، ج2، ص10-11، ص29، ص32، ص125.
(4). **المصدر السابق**، ج1، ص96،282.
(5). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق،، ج1، ص217، 263، ج2، ص78.

سابعا: ويضبط أيضا الألقاب **ومثاله:** ("وسندل" -بفتح السن المهملة، وسكون النون بعدها، وفتح الدال المهملة، وآخره لام – لقب عمر بن قيس." وكقوله: " والبهي" –بفتح الباء الموحدة-، وكسر الهاء وتشديد الياء -: لقب لعبد الله بن يسار – بالباء-، والسين الخففة – معدود في الطبقة الأولى من الكوفيين، ذكر اسمه المفضل بن غسان عن يحيى بن معين.") [1].

ثامنا: كما ويقوم ابن دقيق العيد يضبط نسب الراوي **ومثاله:** " وابن عقيل " – بفتح العين وكسر القاف -: عبد الله بن عقيل نسب إلى حده...،" [2].

تاسعا: ويبين اعجام الاسم ويذكر كل ما قيل فيه من اختلاف في الأقوال **ومثاله:** "واليامي" – بالياء آخر الحروف-: قبيلة من همدان، منسوب إلى يام ابن أصبى بن دافع، ويقال فيه الأيامي." وكقوله: " قلت: يقال في عيسى هذا: " الحناط " – بالحاء المهملة، والنون -، ويقال فيه " الخياط" – بالخاء المعجمة، والباء الموحدة-، ويقال فيه أيضا: الخياط" -بالخاء المعجمة، والياء آخر الحروف – يجتمع في الثلاث. وعن وكيع أنه قال لأصحاب الحديث: احفظوا: عيسى الخياط، وسالم الخياط، ومسلم الخياط" [3].

عاشرا: وفيمن كانوا معروفين بلقب وأفصح عن أسمائهم **مثاله:** "ومندل" هو: أبو عبد الله مندل بن علي العنزي الكوفي، لا يحتج بحديثه، ومندل لقب، واسمه عمرو، وله أخ يقال له: حبان بن علي الضرير كوفي أيضاً، كنيته أبو علي، ويقال: أبو عبد الله، وهو أيضاً ممن لا يحتج بحديثه." [4]. ومندل في المثال السابق لقب وقد عرَّفه ابن دقيق بأنه: (أبو عبد الله مندل بن علي العنزي الكوفي).

الحادي عشر: وبتعريفه الراوي ببيان اختلاطه **ومثاله:** ("وسعيد بن أبي عروبة" كان قد اختلط، واختلف سماع الناس منه، فيراعى في تصحيح حديثه معرفة من سمع منه قبل الاختلاط أو بعده) [5].

الثاني عشر: وقد يذكر الإمام ابن دقيق العيد شيئاً في تعريف بعض الرواة كبيان أن فلان خراساني مروزي أو بصري أو خزاعي كوفي أو كوفي **ومثاله:** ("ومحمد بن الفضل" هو: ابن عطية، خراساني، مروزي سكن بخارى، يكنى أبا عبد الله، تكلم فيه غير واحد، وقال النسائي: "متروك الحديث"، وكذا قال عمرو بن علي، وزاد: "كذاب") [6].

---

(1). **المصدر السابق**، ج1، 522. ج2، ص437.
(2). **المصدر السابق**، ج2، ص410.
(3). **المصدر السابق**، ج3، ص492.ج2، ص518.
(4). **المصدر السابق**، ج1، ص292.
(5). **المصدر السابق**، ج2، ص433.
(6). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق،، ج2، ص33.

وكقوله: ("ويحيى بن عتيق" -بفتح العين المهملة، وكسر التاء باثنتين من فوقها، وآخره قاف-: بصري انفرد به مسلم"[1]. **وقوله:**"على بن قادم" خزاعي كوفي، روى عنه جماعة، قال أبو حاتم: "محله الصدق") [2]. **وقوله:** ("بكير بن عامر البجلي": أبو إسماعيل كوفي روى له مسلم، وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله فيه: "صالح الحديث، ليس به بأس") [3].

الثالث عشر: ومن التعريف بالرواة عند الإمام ابن دقيق العيد أنه يقوم بالعناية بضبط أسماءهم وكناهم وأنسابهم وغرضه في ذلك تمييز الملتبس منها حتى لا يقع القارئ لها بالتصحيف **ويظهر هذا الأمر من خلال ما يلي:**

أولا: ضبط أسماء الرجال بالحروف في الأسانيد التي يذكرها من مصادرها الأصلية:

فالإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) يضبط بالحروف أسماء الرجال في الأسانيد التي يذكرها من مصادرها الأصلية، إذ يقول الدكتور سعد آل حميد في مقدمة كتابه الإمام: (ومن عادة المصنف رحمه الله عنايته بضبط ما يحتاج إلى عناية بضبط ما يحتاج إلى ضبط، والتعريف بما يحتاج إلى تعريف، وذلك عقب الحديث مباشرة، وربما أفرده بفصل مستقل يعنون له بقوله: "ذكر ما ينبه عليه في هذا الفصل") [4]. **ومن الأمثلة على ذلك:**

مثاله: (وروى إبراهيم بن يزيد الخوزي -بضم الخاء المعجمة، وبالزاي المعجمة-، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتقي أن يشرب في الإناء للنصارى. أخرجه البيهقي، وذكر عن أبي عبد الله -هو شيخه الحافظ الحاكم-: أنه "تفرد به إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن ابن أبي مليكة". قال البيهقي: "وإبراهيم الخوزي لا يحتج به") [5].

ففي هذا المثال وعند ذكر الإمام ابن دقيق العيد للإسناد من مصدره الأصلي -البيهقي- قام بضبط كلمة الخوزي الواردة في الإسناد بالحروف بقوله: الخوزي -بضم الخاء المعجمة، وبالزاي المعجمة-.

مثاله: (روى الحفاظ: أبو أحمد ابن عدي، وأبو القاسم الطبراني، وأبو القاسم البغوي من حديث اليمان بن عدي عن ثبيت بن كثير -وهو بضم الثاء المثلثة وفتح الباء الموحدة وآخره تاء، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن بهز قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك عرضاً،

---

(1). **المصدر السابق**، ج1، ص198، ج2، ص29، ص32، ص125، ج3، ص552، ص591، ج4، ص25.
(2). **المصدر السابق**، ج2، ص37.
(3). **المصدر السابق**، ج1، ص292. ج2، ص111، ص347-348، ص358. ج3، ص401.
(4). **المصدر السابق**، ج1، ص50-51. (كلام المحقق)
(5). **المصدر السابق**، ج1، ص325، ص418.

ويشرب مصاً، ويتنفس ثلاثاً، ويقول: "هو أهنأ وأمرأ". قال البغوي -واللفظ لحديثه-: "ولا أعلم روى بهز غير هذا، وهو منكر" [1].

ففي هذا المثال وعند ذكر الإمام ابن دقيق العيد للأسناد من مصادره الأصلية -ابن عدي، والطبراني، والبغوي- قام بضبط كلمة ثبيت الواردة في الإسناد بالحروف بقوله: عن ثبيت بن كثير -وهو بضم الثاء المثلثة وفتح الباء الموحدة وآخره تاء.

ثانيا: ضبط أسماء الرجال وكناهم وأنسابهم بالحروف عقب الحديث مباشرة:

يقوم الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) بضبط أسماء الرجال وكناهم وأنسابهم بالحروف عقب الحديث مباشرة ومن الأمثلة على ذلك:

مثاله: (عن مجزأة بن زاهر قال: سمعت عبد الله بن أبي أوفى يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول: "اللهم لك الحمد ملء السماء، وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، اللهم طهرني بالثلج والبرد وماء البارد، اللهم طهرني من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الوسخ". أخرجه مسلم [2]. و"مجزأة": بفتح الميم، وسكون الجيم، وبعدها زاي، ثم همزة مفتوحة. و"زاهر" -والده-: أوله زاي، يشبه بداهر [3].

فبعد سوق الإمام ابن دقيق العيد لإسناد الحديث من مصدره قام بضبط اسم "مجزأة" بالحروف عقب الحديث مباشرة بقوله: (و"مجزأة": بفتح الميم، وسكون الجيم، وبعدها زاي، ثم همزة مفتوحة. و"زاهر" -والده-: أوله زاي، يشبه بداهر)

ومثاله: (روى سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن حضين بن المنذر أبي ساسان، عن المهاجر بن قنفذ رضي الله عنه: أنه أتى النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو يبول، فسلم عليه، فلم يرد عليه جواباً حتى توضأ، ثم اعتذر إليه فقال: "إني كرهت أن أذكر الله عز وجل إلا على طهر" -أو قال: "على طهارة-

---

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص391.

(2). مسلم، **صحيح مسلم**، مصدر سابق، كتاب الصلاة، باب ما يقول إذا رفع رأسه من الركوع، رقم476، ج1، ص346.

(3). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص96، ص153، ص133، ص264، ص368، ص412، ص413، ص417، ص420، ص518، ص519، ص523، ص526، ص527، ص550، ص561، ص562.

". رواه أبو داود عن محمد بن المثنى، عن عبد الأعلى، عن سعيد [1]. و"حضين": بضم الحاء المهملة، وفتح الضاد المعجمة، وبعد آخر الحروف نون [2].

فبعد سوق الإمام ابن دقيق العيد لإسناد الحديث من مصدره قام بضبط اسم "حضين" بالحروف عقب الحديث مباشرة بقوله: و"حضين": بضم الحاء المهملة، وفتح الضاد المعجمة، وبعد آخر الحروف نون.

ثالثا: ضبط أسماء الرجال وكناهم وأنسابهم بالحروف بفصلٍ مستقل في الباب:

يهتم الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) بضبط أسماء الرجال وكناهم وأنسابهم بالحروف من خلال إفراد فصل مستقل لذلك ومن الأمثلة على ذلك:

مثاله:(فصل فيمن كره الوضوء بفضل المرأة...، ذكر ما ينبه عليه في هذا الفصل"عبد الله بن سرجس": بسينين مهملتين، أولاهما مفتوحة، بعدها راء مهملة ساكنة، ثم جيم. و"عبد الله بن مغفل": بالغين المعجمة، والفاء المشددة المفتوحة. و"ابن حزم": بالحاء والزاي الساكنة. و"ابن مفوز": بفتح الفاء، والواو المشددة. و"ابن الجمال": بالجيم المعجمة. و"أبو حاجب العنزي": بالعين المهملة، والنون المفتوحتين، والزاي المعجمة. و"عمران بن حدير": بالحاء المهملة والدال المهملة المفتوحة. و"غزاون": بالغين المعجمة، والزاي المعجمة الساكنة. و"حجير" -والده-: آخره راء مهملة. و"الحكم بن عمرو -وهو الأقرع-": بالقاف، يشتبه بالأفرع بالفاء [3].

فبعد سوق الإمام ابن دقيق العيد لفصل من كره الوضوء بفضل المرأة وما فيه من أحاديث ومناقشتها، أفرد بعده فصل مستقلاً داخل الباب يضبط فيه أسماء الرجال وكناهم وأنسابهم بالحروف.

مثال آخر: (فصل في الترتيب بين الأعضاء ذكر ما استدل به على وجوبه...، ذكر ما ينبه عليه في هذا الفصل "الحجبي" -مفتوح الحاء المهملة والجيم، وقبل ياء النسب باء ثاني الحروف-: نسبة إلى

---

(1). إسناده صحيح وسعيد هو ابن أبي عروبة، وقتادة: هو ابن دعامة السدوسي، والحسن: هو البصري. أبو داود، **سنن أبي داود**، مصدر سابق، كتاب الطهارة، باب في الرجل يذكر الله تعالى على غير طهر، رقم17، ج1، ص14. وابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، مصدر سابق، أبواب الطهارة، باب الرجل يسلم عليه وهو يبول، رقم 350، ج1، ص230. والنسائي، **السنن الكبرى**، مصدر سابق، كتاب الطهارة، السلام على من يبول، رقم34، ج1، ص86.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص95-96، ص21، ص32، ص50-51، ص54، ص75، ص90، ص172، ص558. ج3، ص583.

(3). **المصدر السابق**، ج1، ص153، ص166، ص95، ص123، ص142، ص282-283، ص582.

حجابة الكعبة. و"سلام بن سليم": مشدد اللام. و"دعلج": بفتح الدال المهملة، وسكون العين المهملة، وفتح اللام، وبعدها جيم و"محمد بن سلام": بتخفيف اللام و"ابن زيدان": بالزاي المعجمة [1].

فبعد سوق الإمام ابن دقيق العيد فصل في الترتيب بين الأعضاء ذكر ما استدل به على وجوبه وما فيه من أحاديث ومناقشتها أفرد بعده فصلاً مستقلاً داخل الباب يضبط فيه أسماء الرجال وكناهم وأنسابهم بالحروف.

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص10، ص15، ص431-432.

الفصل الخامس

منهج ابن دقيق العيد في التعليل ونقد الروايات والحكم عليها في كتابه الإمام وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مصادر ابن دقيق العيد في التعليل وجهوده في كشف علل السند والمتن.

المبحث الثاني: نقد ابن دقيق العيد الرواة بنفي السماع أو ثباته عمن رووا عنه.

المبحث الثالث: زيادة الثقة عند ابن دقيق العيد.

المبحث الرابع: الحديث المرسل عند ابن دقيق العيد.

المبحث الأول

مصادر ابن دقيق العيد في التعليل وجهوده في كشف علل السند والمتن

اعتمد الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) على مصادر متعددة في التعليل؛ فقد اعتمد على **كتب العلل:** كعلل الحديث لأبي حاتم الرازي، والعلل الكبير الترمذي، و العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي، وكعلل الدارقطني والخلال والعلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، **وعلى كتب الموضوعات:** كالأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للجوزقاني، **وعلى كتب الضعفاء:** كالكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، والضعفاء لابن حبان والبخاري، والضعفاء والمتركون للدارقطني والنسائي، **وعلى كتب الثقات:** كمعرفة الثقات للعجلي والثقات لابن حبان، **وعلى كتب المراسيل:** كمراسيل أبي داود وابن أبي حاتم، **وعلى كتب السؤالات:** كسؤالات أبي زرعة وابن الجنيد ليحيى بن معين، والبرذعي لأبي زرعة، والبرقاني للدارقطني، والحاكم للدارقطني **وعلى كتب الأفراد:** للدارقطني .

أما جهود ابن دقيق العيد في كشف علل السند والمتن: فيعد الإمام ابن دقيق العيد من العلماء الذين لهم جهود متميزة في تعليل الأحاديث، سواء ما كان منها في السند أو المتن وقد اعترف له العلماء بالفضل والتقدم في هذا الجانب المهم فهذا الإمام السيوطي – رحمه الله تعالى -يقول عنه: التقي ابن دقيق العيد، والشرف الدمياطي، والتقي ابن تيمية، والجمال المزي. قال الذهبي: أعلمهم بعلل الحديث والاستنباط ابن دقيق العيد.) [(1)].

وله أيضا منهجه الخاص في الكشف عن العلل [(2)] التي تقع في أسانيد الأحاديث ورواياتها بطرقها المتعددة: وذلك من خلال تتبعها بنقل العلماء لها وقد يستدرك عليهم ما أعلو من أحاديث ؛ فهو في كلامه عليها اتبع منهج السرد المنظم للعلل على شكل أوجه منظمة ومرتبة وبشكل واضح فبعد ذكره للحديث يقوم بتعدادها الواحدة تلو الأخرى ويناقش كل علة منها على حدة ويرجح ويقوي رواية على

---

(1). السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدبن السيوطي (بلا سنة نشر). **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، (بلا طبعة)، ج2، ص942، دار طيبة.

(2). الحديث المعلل: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق إلى الإسناد، الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر، ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، ومخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على ارسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وجد ذلك فيه. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين(2002م). **معرفة أنواع علوم الحديث**، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل ط1، ج1، ص187-188، دار الكتب العلمية.

أخرى ويتوسع في ذلك وأحيانا وبعد ذكره أوجه العلل التي علل بها الحديث لا يعلق عليها بالنفي ولا يناقشها ولا يتوسع في الكلام عليها وكأنه يوافق تعليل الأحاديث بهذه الأوجه **ونبين ذلك بما يلي:**

أولا: إتباع منهج السرد المنظم للعلل في السند على شكل أوجه منظمة ومرتبة وبشكل واضح بعد ذكر روايات الحديث، إذ يقوم بتعداد العلل الواحدة تلو الأخرى ويناقش كل علة منها على حدة ويرجح ويقوي رواية على أخرى ويتوسع في ذلك، كأن يقول: (ويعتل على الحديث بوجوه.) [1] وكقوله :وحاصل ما يعتل به على هذا الحديث وجوه:.، وقوله: وحاصل ما ضعف به هذا الحديث وجوه [2]:

مثاله: (في فصل في طهورية ماء البحر روى مالك -رحمه الله- في "الموطأ" عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة - من آل بني الأزرق -، عن المغيرة بن أبي بردة - وهو من بني عبد الدار -، أنه أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول: جاء رجل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم -فقال: يا رسول الله! إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ من ماء البحر؟ فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "هو الطهور ماؤه، الحل ميتته". أخرجه الأربعة من حديث مالك...، وقال الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري: "اختلف أهل العلم في هذا الإسناد") [3].

بالنظر في الحديث من رواية أبي هريرة – رضي الله عنه – نرى وبعد تخريج ابن دقيق العيد روايات الحديث قام بنقل كلام ابن عبد البر المجمل في الإسناد إذ قال: "اختلف أهل العلم في هذا الإسناد". **فقام ابن دقيق العيد بتفصيل ما أجمله ابن عبد البر من خلال عرضه للعل الواقعة في الإسناد وأخذ يناقشها الواحدة تلو الأخرى ويظهر هذا الأمر بقوله:** حاصل ما يعتل به على هذا الحديث أربعة أوجه:

أحدها: الجهالة بسعيد بن سلمة، والمغيرة بن أبي بردة، وادعاء أنه لم يرو عن سعيد غير صفوان بن سليم، ولا عن المغيرة بن أبي بردة غير سعيد بن سلمة.

وأزال ابن دقيق العيد الجهالة عن سعيد ابن سلمة بقوله: " أنه قد روى عن سعيد غير صفوان بن سليم، وهو الجلاح أبو كثير، فروى هذا الحديث عن الجلاح يزيد بن أبي حبيب وعمرو بن الحارث. **وبدأ بسرد الروايات وطرقها ونقل ما تحدث به ابن مندة متفقا معه في نفي إنفراد سعيد بن سلمة عن المغيرة بن أبي بردة، وصفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة بقوله:" أما رواية عمرو:** فمن طريق ابن

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص281، 482.
(2). **المصدر السابق**، ج1، ص159،175.
(3). **المصدر السابق**، ج1، ص96-98.

وهب، **وأما رواية يزيد:** فمن طريق الليث بن سعد عنه، ...، **وأما المغيرة بن أبي بردة،** فقد روى عنه يحيى بن سعيد ويزيد بن محمد القرشي، إلا أن يحيى بن سعيد اختلف عليه فيه. **ورواية يزيد بن محمد:** رواها أحمد بن عبيد الصفار صاحب "المسند"، ومن جهته أخرجها البيهقي. قال الحافظ أبو عبد الله ابن منده: "فاتفاق صفوان والجلاح مما يوجب شهرة سعيد بن سلمة، واتفاق يحيى بن سعيد وسعيد بن سلمة على المغيرة بن أبي بردة مما يوجب شهرة المغيرة، فصار الإسناد مشهورا". **قلت -ابن دقيق العيد-:** وقد زدنا فيما ذكرناه على ما قال الحافظ ابن منده: رواية يزيد بن محمد القرشي، فتلخص أن المغيرة بن أبي بردة روى عنه ثلاثة: يحيى بن سعيد، ويزيد بن محمد، وسعيد بن سلمة، وأن سعيد بن سلمة روى عنه صفوان بن سليم والجلاح، وبطلت دعوى من ادعى انفراد سعيد عن المغيرة، وانفراد صفوان عن سعيد.

والوجه الثاني: مما يعتل به في هذا الحديث: ما ذكره البيهقي: أنهم اختلفوا في اسم سعيد بن سلمة، فقيل كما قال مالك، وقيل: عبد الله) [1].

أما في عرضه للعلة الثانية فقد رجح الإمام ابن دقيق العيد الاسم الذي ورد في رواية مالك لعدم الاختلاف عليه ونفى الاسمين الآخرين لأنهما من رواية محمد بن اسحق على الاختلاف عنه فيقول: (والوجه الثاني: مما يعتل به في هذا الحديث: ما ذكره البيهقي: أنهم اختلفوا في اسم سعيد بن سلمة، فقيل كما قال مالك، وقيل: عبد الله ابن سعيد المخزومي، وقيل: سلمة بن سعيد. **وأقول ابن دقيق العيد-:** هذان الوجهان المخالفان لرواية مالك هما من رواية محمد بن إسحاق، على الاختلاف عنه، والترجيح لرواية مالك لعدم الاختلاف عليه، مع جلالته في الحفظ، مع وفاق من وافقه وتابعه. وقريب من هذا ما ذكر الحافظ أبو عمر ابن عبد البر: أن رواة الموطأ اختلفوا، فبعضهم يقول: "من آل بني الأزرق" كما قال يحيى، وبعضهم يقول: "من آل الأزرق"، وكذلك قال القعنبي، وبعضهم يقول: "من آل ابن الأزرق"، كذلك قال ابن القاسم، وابن بكير، قال أبو عمر: "وهذا كله متقارب غير متضاد ".

قلت-ابن دقيق العيد-: وقد وقع لنا من رواية القعنبي: "من آل ابن الأزرق". أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن علي القرشي، أنا عبد العزيز بن أحمد، أنا يحيى بن ثابت بن بندار، أنا أبي، أنا عثمان بن محمد بن يوسف، أخبرني أبو بكر هو ابن عبد الله الشافعي، حدثني إسحاق يعني ابن الحسن الحربي، ثنا القعنبي، عن مالك، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن أبي سلمة -من آل ابن الأزرق- أن المغيرة بن

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة الأحكام**، مصدر سابق، ج1-ص100.

أبي بردة -وهو من بني عبد الدار- أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول: سأل رجل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال: يا رسول الله! إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "هو الطهور ماؤه، الحل ميتته") [1].

أما بالنسبة للعلة الثالثة الإرسال: فقد جاء الحديث من طريق يحيى بن سعيد، عن رجل من أهل المغرب يقال له: المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة، أن ناسا من بني مدلج أتوا -رسول الله صلى الله عليه وسلم- فقالوا: يا رسول الله! إنا نركب أرماثا في البحر...،" **وساق الإمام بن دقيق العيد الحديث بمعنى حديث مالك -أي طريقه المجودة -بقوله: ("وقد جوده عبد الله بن يوسف، عن مالك، عن صفوان، سمع المغيرة أبا هريرة". وقال: (وأيضا تقدم رواية مالك ومن تابعه -لعدم الاضطراب فيها - على رواية يحيى بن سعيد - للاختلاف عليه -.**

مثاله: (...، عن ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن رجل من أهل المغرب يقال له: المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة، أن ناسا من بني مدلج أتوا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقالوا: يا رسول الله! إنا نركب أرماثا في البحر...." وساق الحديث بمعنى حديث مالك. قال أبو عمر: "وهو مرسل لا يصح فيه الاتصال، ويحيى بن سعيد أحفظ من صفوان بن سليم، وأثبت من سعيد بن سلمة، وليس إسناد هذا الحديث مما يقوم به عند أهل العلم بالنقل حجة، لأن فيه رجلين غير معروفين بحمل العلم في رواية صفوان بن سليم، وفي رواية يحيى بن سعيد نحو ذلك في المغيرة بن أبي بردة". وأراد أبو عمر بالرجلين: سعيدا، والمغيرة. وقد يجاب عن بعض هذا - إذا لزم قبول رواية سعيد عن المغيرة .. بأنه مبني على تقديم إرسال الأحفظ على إسناد من دونه، وهذه مسألة مشهورة في علم الأصول، قال الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي - بعد أن ذكر رواية من روى: "عن المغيرة بن أبي بردة عن أبيه"-: "وقد جوده عبد الله بن يوسف، عن مالك، عن صفوان، سمع المغيرة أبا هريرة". وأيضا تقدم رواية مالك ومن تابعه - لعدم الاضطراب فيها - على رواية يحيى بن سعيد - للاختلاف عليه -) [2].

أما بالنسبة للعلة الرابعة: (التعليل بالاضطراب واختلاف الروايات.فقد تقدم اتفاق رواية مالك ويزيد بن محمد القرشي والجلاح من جهة الليث وعمرو بن الحارث.وأما محمد بن إسحاق، فروى هذا الحديث عن يزيد بن أبي حبيب، عن جلاح، عن عبد الله بن سعيد المخزومي، عن المغيرة بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-. رواه الحافظ أبو محمد عبد

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص99-102.
(2). **المصدر السابق**، ج1، ص102-103.

الـلـه بن عبد الرحمن الدارمي في "مسنده" كذلك بالسند المذكور عن أبي هريرة رضي الـلـه عنه قـال: أتى رجال من بني مدلج إلى رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- فقالوا: يا رسـول الـلـه! إنـا أصـحاب هـذا البحر نعالج الصيد على رمث، فنعزب فيه الليلة والليلتين والثلاث والأربع، ونحمل معنا العذب لـشفاهنا، فإن نحن توضأنا به خشينا على أنفسنا، وإن نحن آثرنا بأنفسنا وتوضأنا من البحر وجـدنا في أنفـسنا مـن ذلك، فخشينا ألا يكون طهورا؟ فقال رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم-: " توضؤوا منـه، فإنـه الطـاهر ماؤه، الحل ميته". وفي رواية عن ابن إسحاق: "سلمة بن سعيد، عن المغيرة بن أبي بردة -حليف بني عبـد الدار-، عن أبي هريرة رضي الـلـه عنه، عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم "...، وأما رواية يحيـى بـن سـعيد فقد اختلف عليه فيها كثيرا، فقيل: "عنه، عن المغيرة بن عبد الـلـه بن أبي بردة، عن رجل من بني مـدلج، عن النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- ". هذه رواية أبي عبيد القاسم بن سلام عن هشيم، عن يحيـى. ورواه بعضهم عن هشيم، فقال فيه: "عن المغيرة بن أبي برزة"، وهو وهم، وحمل أبو عيسى الترمذي الوهم فيـه على هشيم، فذكر أنه قال للبخاري: "إن هشيما يقول فيه: المغيرة بن أبي برزة، فقال: وهم فيه، وإنما هـو المغيرة بن أبي بردة، وهشيم ربما وهم في الإسناد، وهو في المقطعات أحفظ".

وأقول -ابن دقيق العيد-: هذا الوهم إنما يلزم هشيما إذا اتفق عليه فيه، وأما وقد رواه أبو عبيـد عن هشيم على الصواب، فالوهم ممن رواه على ذلك الوجه عن هشيم.

ووجه آخر من الاختلاف على يحيى بن سعيد: رواية سفيان من جهة ابن المقرئ، فقال فيه: "عـن المغيرة بن عبد الـلـه بن عبد، أن رجلا من بني مدلج أتى النبي -صلى الـلـه عليه وسلم".

ووجه آخر من رواية سليمان بن بلال عن يحيى من جهة القعنبـي، وفيـه: "عـن عبـد الـلـه بـن المغيرة بن أبي بردة، أن رجلا من بني مدلج قال: سألت رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم".

وآخر قيل فيه: "عبد الـلـه بن المغيرة عن رجل من بني مدلج ". وفي رواية: "عبد الـلـه بن المغـيرة الكندي، عن رجل من بني مدلج".

وقيل: "عن عبد الـلـه بن المغيرة، عن أبيه، عن رجل من بني مـدلج"، مـن جهـة حـماد بـن زيـد، باختلاف عنه...، وأما حديث الفراسي: فقد اختلف فيه، فقيل كما قال الترمـذي: "الفـراسي"، ومـن حديثـه رواه أبو عمر ابن عبد البر. وقيل: "ابن الفراسي"، ومن حديثه أخرجه ابن ماجه. وقال أبـو عمـر في كتـاب "الاستذكار": "وقد روي هذا الحديث عن النبي صلى الـلـه عليه وسلم مـن حـديث الفـراسي - رجـل مـن بني فراس في بني مدلج - بإسناد ليس بالقائم أيضا من حديث الليث بن سعد، وقد ذكرناه في "التمهيد". والفراسي رجل مجهول في الصحابة غير معروف".

وأقول – ابن دقيق العيد-: إن كان مراد أبي عمر: مجهول الحال، مع إثبات كونه من الصحابة، فقد اشتهر بين أرباب الأصول والحديث أن ذلك لا يضر، لعدالة جميع الصحابة رضي الله عنهم. وإن أراد: مجهول الصحبة، فقد أثبت البخاري صحبته فيما حكاه أبو عيسى الترمذي، فيما ذكر عنه مضافا إلى كتاب "العلل"...، قال أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك المعروف بابن القطان الحافظ في كتاب "الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام": "هذا نص ما ذكر، وأظنه خفي عليه انقطاع حديث الفراسي، وهو حديث لم يسمعه مسلم بن مخشي من الفراسي، وإنما يروي مسلم بن مخشي، عن ابن الفراسي، عن الفراسي...، قلت: وهذا ظاهره أن ابن الفراسي عن الفراسي، وكذلك فيما تقدم ذكره عن النسائي في حديث السؤال، وقد كان يمكن أن يعتقد أن الفراسي وابن الفراسي اختلاف في اسم رجل واحد فبعضهم يقول: الفراسي، وبعضهم يقول: ابن الفراسي) [1].

في المثال فقد وضح ابن دقيق العيد هذا الاختلاف من جوانب عدة:

بين الاختلاف في رواية محمد بن إسحاق، بأنه روى هذا الحديث عن يزيد بن أبي حبيب، عن جلاح، عن عبد الله بن سعيد المخزومي، عن المغيرة بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-. – مرفوعا -

وفي رواية عن ابن إسحاق: "سلمة بن سعيد، عن المغيرة بن أبي بردة - حليف بني عبد الدار -، عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ".

ذكر الاختلاف في رواية يحيى بن سعيد واختلاف الروايات عنه باسم المغيرة بن أبي بردة بقوله: " وأما رواية يحيى بن سعيد فقد اختلف عليه فيها كثيرا، فقيل: "عنه، عن المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة، عن رجل من بني مدلج، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-". **هذه رواية أبي عبيد القاسم بن سلام عن هشيم، عن يحيى.**

وقيل ورواه بعضهم عن هشيم، فقال فيه: "عن المغيرة بن أبي برزة"، وهو وهم، وحمل أبو عيسى الترمذي الوهم فيه على هشيم، فذكر أنه قال للبخاري: "إن هشيما يقول فيه: المغيرة بن أبي برزة، فقال: وهم فيه، وإنما هو المغيرة بن أبي بردة، وهشيم ربما وهم في الإسناد، وهو في المقطعات أحفظ". –

فرد هنا الامام ابن دقيق العيد على البخاري والترمذي في تحميل الوهم عن هشيم وبين ان الوهم يعود على من روى عن هشيم لأن أبو عبيد القاسم بن سلام رواه عن هشيم.

---

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص103-113.

ووجه آخر من الاختلاف على يحيى بن سعيد: رواية سفيان من جهة ابن المقرئ، فقال فيه:"عن المغيرة بن عبد الله بن عبد، أن رجلا من بني مدلج أتى النبي -صلى الله عليه وسلم- ".

ووجه آخر من رواية سليمان بن بلال عن يحيى من جهة القعنبي، وفيه: "عن عبد الله بن المغيرة بن أبي بردة، أن رجلا من بني مدلج قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم "، وآخر قيل فيه: "عبد الله بن المغيرة عن رجل من بني مدلج ". وفي رواية: "عبد الله بن المغيرة الكندي، عن رجل من بني مدلج".

وقيل: "عن عبد الله بن المغيرة، عن أبيه، عن رجل من بني مدلج"، من جهة حماد بن زيد، باختلاف عنه.

وقيل: "عنه، عن المغيرة بن عبد الله، عن أبيه".

-بين الاختلاف في رواية الفراسي ونفى ضرر جهالته كونه من الصحابة بقوله:

(وأما حديث الفراسي: فقد اختلف فيه، فقيل "الفراسي"، وقيل: "ابن الفراسي"، ومن حديثه أخرجه ابن ماجه. وقال أبو عمر في كتاب "الاستذكار": "وقد روي هذا الحديث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من حديث الفراسي - رجل من بني فراس في بني مدلج بإسناد ليس بالقائم أيضا من حديث الليث بن سعد، وقد ذكرناه في "التمهيد". والفراسي رجل مجهول في الصحابة غير معروف".

وأقول-ابن دقيق العيد-: إن كان مراد أبي عمر: مجهول الحال، مع إثبات كونه من الصحابة، فقد اشتهر بين أرباب الأصول والحديث أن ذلك لا يضر، لعدالة جميع الصحابة رضي الله عنهم. وإن أراد: مجهول الصحبة، فقد أثبت البخاري صحبته فيما حكاه أبو عيسى الترمذي، فيما ذكر عنه مضافا إلى كتاب "العلل".

وفي نهاية الأمر كشف أن الأمر في الرواية ليس اختلاف باسم رجل وإنما هما رجلان مختلفان والرواية هي رواية ابن الفراسي عن الفراسي وليس هناك من اختلاف في اسم رجل واحد ورجح بذلك رواية مالك بن أنس وجابر رضي الله عنهما).

ثانيا: أحيانا بعد ذكره أوجه العلل التي علل بها الحديث في الإسناد يسردها ولا يعلق عليها بالنفي ولا يناقشها ولا يتوسع في الكلام عليه بهذه الأوجه:

مثاله: (فصل فيما ورد في النهي عن غسل أسفل القدمين باليد اليمنى روى أبو أحمد ابن عدي من حديث محمد بن القاسم أبي إبراهيم الأسدي، عن سليمان بن أرقم، عن الحسن، عن أبي هريرة -

رضي اللـه عنه- قال: قال رسول اللـه-- صلى اللـه عليـه وسـلم-: "إذا توضـأ أحـدكم فـلا يغـسل أسـفل رجليه بيده اليمنى". والذي علل به هذا الحديث ثلاثة أوجه:

أحدها: الانقطاع فيما بين الحسن وأبي هريرة. قال محمد بن أحمد بن البراء: قال علي: "لم يـسمع الحسن من أبي هريرة الدوسي شيئا"، وكذلك روي عن أيوب.

الثاني: سليمان بن أرقم، فقال غير واحد: "إنه متروك".

الثالث: محمد بن القاسم، فقال البخاري: "كذبه أحمد بن حنبل".

وقال عبد اللـه بن أحمد عن أبيه: "أحاديثه موضوعة ليس بشيء"، وكذا حكى العقيلي عنـه. فأمـا ابن معين فعنه أنه كان لا يرضاه لغفلته، وحكى عنه ابن أبي خيثمة أنه وثقه، وقال ابـن القطـان: "ولـيس ذلك بشيء".) [(1)].

نلاحظ في هذا المثال كيف أن ابن دقيق العيد ذكـر أوجـه التعليـل للحـديث في الإسـناد ولم ينـف هذه الأوجه ولم يعلق عليها ويتوسع في الكلام والنقاش فيها وكأن الأمر منـه يظهـر موافقـة ضـمنية عـلى علل الحديث بهذه الأوجه التي ذكرت.

ثالثا: يقوم الإمام ابن دقيق العيد بنقل أقوال المتقدمين في الحديث الواحد إما بالنص أو التـصرف فيه معتمداً في ذلك على ما أودعته كتبهم المصنفة والمتخصصة في علم علل الحديث؛ كعلل الترمذي وابن أبي حاتم والدارقطني وابن ماجه وابن الجارود وغـيرهم. وهـو أيـضاً لا يهمـل تعلـيلات بعـض المتـأخرين كالحـاكم وابـن القطـان وغـيرهم وقـد يـوافقهم في إعـلال الحـديث أو يحـاول إيجـاد مخـرج للحـديث وتصحيحه وامتاز الإمام ابن دقيق بطول نفسه في تتبع روايـات الأحاديـث وأقـوال لأئمـة فيهـا مـن أجـل الكشف عن علل الحديث والحكم عليها وبيان درجتها:

مثاله: (في كتاب الطهارة باب المسح على الخفين ذكر ما يـدل عـلى جـوازه فـصل في أعـلى الخـف وأسفله روى أبو داود من حديث الوليد بن مسلم قال: أخبرني ثور بن يزيـد، عـن رجـاء بـن حيـوة، عـن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة رضي اللـه عنه، قال: وضأت رسول اللـه صـلى اللـه عليـه وسلم في غزوة تبوك، فمسح أعلى الخف وأسفله. **فذكر الإمام ابن دقيق العيد تخريج الحديث من كتب المتقدمين بقوله:** (وأخرجه الترمذي وابن ماجة [و] ابن الجارود، واللفظ لأبي داود، ولفظه عنـد الترمـذي: عن المغيرة رضي اللـه عنـه: أن النبـي صـلى اللـه عليـه وسـلم مـسح أعـلى الخـف وأسـفله (ولم **يهمـل**

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص617-618.

تعليلات بعض المتأخرين فيها وأخذ في ذكرها بقوله: (قال بعض المتأخرين بعد ذكر حديث الوليد: "وفيه مطعن من ثلاثة أوجه: الأول: أن ثوراً لم يسمعه من رجاء بن حيوة، وإنما قال: حدثت عن رجاء بن حيوة، كذا ذكره ابن حنبل. **الثاني:** أنه لم يسم فيه كاتب المغيرة بن شعبة. **الثالث:** أن الوليد بن مسلم دلس فيه")، **ثم ذكر الإمام ابن دقيق العيد أقوال النقاد في الحديث وتعليلاتهم فيه وخالف ما ذهبوا اليه ولم يقره بقوله:** (أما ما حكاه عن أحمد، فقد ذكره الأثرم عنه، وقال: "سمعت أبا عبد الله يضعفه، ويذكر أنه ذكره لعبد الرحمن بن مهدي، فذكره عن ابن المبارك، عن ثور قال: حدثت عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة: أن النبي -صلى الله عليه وسلم-...، وليس فيه "المغيرة"، فأفسده من وجهين: حين قال: حدثت عن رجاء، وأرسله ولم يسنده. وقد كان نعيم بن حماد حدثني بهذا عن ابن المبارك كما حدثني به الوليد فقال: عن ثور، عن رجاء، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة. فقلت له: إنما يقول هذا الوليد، فأما ابن المبارك فيقول: حدثت عن رجاء، ولا يذكر المغيرة. فقال لي نعيم: هذا حديثي الذي أسأل عنه، فأخرج إلى كتابه القديم بخط عتيق، فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس بالقديم: "عن المغيرة"، وأوقفته عليه، وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها، فجعل يقول للناس بعد وأنا أسمع: اضربوا على هذا الحديث، هذا معناه". انتهى. وذكر ما قاله أبو داود: "بلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء". ثم ذكر ما قاله الترمذي: "هذا حديث معلول لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم. وسألت أبا زرعة ومحمدا عن هذا الحديث فقالا: ليس بصحيح، لأن ابن المبارك روى عن ثور، عن رجاء قال: حدثت عن كاتب المغيرة، مرسل عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولم يذكر فيه المغيرة". ثم ذكر ما قاله الدارقطني في "العلل": "وحديث رجاء بن حيوة الذي فيه ذكر أعلى الخف وأسفله لا يثبت؛ لأن ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد مرسلاً". ومع هذا كله فقد روى الدارقطني عن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، عن داود بن رشيد -و"رشيد" بضم الراء وفتح الشين-، عن الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد قال: حدثنا رجاء بن حيوة. فقد صرح في هذه الرواية عن ثور بأن رجاء حدثه. ثم ذكر ما رواه أحمد بن عبيد الصفار، عن أحمد بن يحيى بن إسحاق الحلواني، عن داود بن رشيد فقال: عن رجاء، ولم يقل: حدثنا رجاء، فقد اختلف على داود بن رشيد في هذه اللفظة). [2]

وأوجد الإمام ابن دقيق العيد هنا مخرج الحديث وتصحيحه بقوله: (وأما الوجه الثاني الذي ذكره هذا المتأخر -وهو أنه لم يسم كاتب المغيرة-، فالمعروف بكاتب المغيرة هو مولاه وراد، وهو مخرج له في

(1). **المصدر السابق**، ج2، ص145.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص146-147.

"الصحيح"، فإن لم يعرف له مشارك في هذه الصفة، فالظاهر انصراف الرواية إليه. وقد أدرج هذا الحديث بعض الحفاظ في ترجمة رجاء بن حيوة، عن وراد...، وأعلى من هذا وأفصح: أن أبا عبد الله ابن ماجة خرج الحديث في "سننه"، فقال: عن رجاء بن حيوة، عن وراد كاتب المغيرة، فصرح باسمه. وأما الوجه الثالث -وهو تدليس الوليد-، فقد أشار إليه أبو الفرج ابن الجوزي في "تحقيقه"، وقال: "كان الوليد يروي عن الأوزاعي أحاديث هي عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع والزهري، فيسقط أسماء الضعفاء، ويجعلها عن الأوزاعي عنهم". انتهى. وهذا الوجه ليس بشيء، فقد أمن تدليس الوليد في هذه الرواية بما رواه أبو داود في "سننه" فقال: "أخبرني ثور") [1].

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق،، ج2، ص 148.

المبحث الثاني

نقد ابن دقيق العيد الرواة بنفي السماع أو إثباته عمن رووا عنه

لقد اهتم الإمام ابن دقيق العيد -رحمه الـلـه تعالى- في كتابه (الإمام) بمسألة ثبوت سماع الـراوي عمن روى عنه، وهي مسألة من المسائل الدقيقة التي أكد عليها في نقد الأسانيد وتصدى لكشفها النقـاد، فهذا الإمام ابن أبي حاتم الرازي يقول في باب التيقظ في أخذ العلم والتثبت فيه: (...، حدثنا عبد الـرحمن نا صالح بن أحمد بن حنبل نا علي ابن المديني قال سمعت يحيى بن سعيد يقول ينبغي لكتبة الحـديث أن يكون ثبت الأخذ ويفهم ما يقال له ويبصر الرجل -يعني المحدث- ثم يتعاهد ذلك منه -يعني نطقه- يقول حدثنا أو سمعت أو يرسله فقد قال هشام بن عروه: إذا حدثك رجل بحديث فقـل عمـن هـذا؟ أو فممن سمعته فإن الرجل يحدث عن آخر دونه -يعني دونه في الإتقان والصدق. قال يحيى فعجبت مـن فطنته...، حدثنا عبد الرحمن حدثني أبي نا يعقوب بن إبراهيم الدوروقى قال عبد الرحمن بن مهـدي لا يكون الرجل إماما من يسمع من كل أحد، ولا يكون إماماً في الحـديث مـن يحـدث بكـل مـا سـمع، ولا يكون إماماً في الحديث من يتبع شواذ الحديث، والحفظ هو الإتقان) [1].

مثاله: (...، عن عبـد الـلـه بـن شـهاب الخـولاني قـال: كنـت نـازلاً عـلى عائـشة رضي الـلـه عنهـا فاحتلمت في ثوبي، فغسلتهما، فرأتني جارية لعائشة رضي الـلـه عنها فأخبرتها، فبعثت إلي عائشة، فقالت: ما حملك على ما صنعت بثوبيك؟ قال: قلت: رأيت ما يـرى النـائم في منامـه، فقالـت: هـل رأيـت فـيهما شيئا؟ قلت: لا، قالت: لو رأيت شيئا غسلته...، [2]، قال البزار: "وإنما يروى الغسل عـن عائـشة رضي الـلـه عنها من وجه واحد، رواه عمرو بن ميمون، عن سليمان بن يسار، عن عائشة رضي الـلـه عنها، ولم يسمع سليمان بن يسار من عائشة، ولا يكون معارضاً لهذه الأحاديث حديث عمرو، عن سليمان، عـن عائـشة". قلت-**أي ابن دقيق العيد-:** (ليس الأمر كما قال الحافظ أبو بكر البزار: إنه لم يسمع سليمان بن يسار من عائشة، فقد ثبت سماعه لهذا الحديث بتلقينه منها، فرواه البخاري في "الصحيح" من حديث عبد الواحد، عن عمرو بن ميمون، عن سليمان بن يسار قال: سألت عائشة -رضي الـلـه عنها- عن المني يصيب الثوب

(1). ابن أبي حاتم الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي(1952م). **الجـرح والتعـديل**، ط1، ج2، ص34-36، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند وطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص414-415.

فقالت: كنت أغسله من ثوب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فيخرج إلى الصلاة وأثر الغسل في ثوبه بقع الماء...) [1]

لاحظنا في هذا المثال كيف دافع الإمام ابن دقيق العيد عن سماع سليمان بن يسار عن السيدة عائشة -رضي الله عنها-، إذ قام بالرد على قول أبي بكر البزار من أن سليمان بن يسار لم يسمع من عائشة وأثبت لسليمان بن يسار السماع منها بالدليل الصريح الوارد في رواية الإمام البخاري وهو تصريحه -أي سليمان- بالسماع من السيدة عائشة.

مثال آخر: (...، روى حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء، عن خالد بن أبي الصلت، عن عراك، عن عائشة رضي الله عنها قالت: ذكر عند النبي -صلى الله عليه وسلم- قوم يكرهون أن يستقبلوا [بفروجهم القبلة]، فقال: "أراهم قد فعلوها! استقبلوا بمقعدتي القبلة". أخرجه ابن ماجة من جهة وكيع، عن حماد. ورواه سريج بن يونس عن هشيم، عن خالد الحذاء، عن خالد بن أبي الصلت، عن عراك بن مالك، عن عائشة -رضي الله عنها-: أنها رأت النبي -صلى الله عليه وسلم- يستقبل القبلة لحاجته بعد النهي. أخرجه ابن شاهين. ورواه الخلال من جهة سريج أيضا. قال الأثرم: "قال أبو عبد الله: أحسن ما في الرخصة: حديث عائشة -رضي الله عنها-، وإن كان مرسلاً، فإن مخرجه حسن. قلت له: عراك بن مالك قال: سمعت عائشة، فأنكره، وقال: عراك من أين سمع عائشة؟ ماله ولعائشة؟! هذا خطأ، إنما يروي عن عروة" -يعني عن عائشة -رضي الله عنها-. وذكر ابن أبي حاتم في "المراسيل" من حكايته عن الأثرم، قال: "من روى هذا؟ قلت: حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء، فقال: رواه غير واحد عن خالد الحذاء ليس فيه: سمعت، ثم قال غير واحد، عن حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء ليس فيه: سمعت" [2].

قال ابن دقيق العيد: (وقد ذكر عن موسى بن هارون مثل ما حكم به الإمام أحمد بن حنبل -رضي الله عنه- من الإرسال بين عراك وعائشة. ولعراك أحاديث عزيزة عن عروة، عن عائشة وقد مر في كلام الإمام أحمد ما يقتضي أنه السبب في إنكاره، ولا شك أن هذه طريقة قد يستدل بها المحدثون على الانقطاع، أعني: أن يكون الراوي معروفاً بإدخال الواسطة بينه وبين من روى عنه. إلا أن لقائل أن يقول: إذا كان من روى عنه قوله: "سمعت" ثقة، فهو مقدم على ذلك المأخذ، ولا تضر مخالفة الأكثر في روايته لهذا، فإن تلك طريق ظنيه بناء على ظن أنه لو لقي ذلك الشيخ وروى عنه لم يكن بينه وبينه واسطة. وقوله: "سمعت" -إذا كان الراوي ثقة- طريق يقتضي الجزم بالسماع، والجزم مقدم على الظن، لا سيما

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص416-417.
(2). **المصدر السابق**، ج2، ص521-522.

هذه المرتبة من الظن، فإنها ليست بالشديدة القوة، وقد انخرمت في مواضع، وقد ذكروا سماع عراك من أبي هريرة، ورووا فيه ترجمة ولم ينكروه، وأبو هريرة وفاته مع عائشة في سنة واحدة على قول، وبعدها على قول، وقيل: إنه صلى عليها، وإذا سمع منه فلا يبعد أصلاً في أن يسمع منها مع كونهما في بلدة واحدة، وهذا لعله ظن أقوى في سماعه منها من الظن المستند إلى أنه يروي عن عروة عنها، فلا يكون سمع منها، وهذا هو الذي أوجب لمسلم -رحمه الله- أن أخرج في "الصحيح" حديث عراك، عن عائشة من رواية زياد بن أبي زياد مولى ابن عياش، عن عراك، عن عائشة حديث: "جاءتني مسكينة تحمل ابنتين لها...، " الحديث. **وبعد هذا كله، فقد وقعت لنا رواية صرح فيها بسماع عراك من عائشة رضي الله عنها من غير وجه حماد بن سلمة التي أنكرها الإمام أحمد -رضي الله عنه-.** فروى الدارقطني من حديث علي بن عاصم، عن خالد الحذاء، فيه: وقال عراك: حدثتني عائشة أم المؤمنين -رضي الله عنها- : أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لما بلغه قول الناس في ذلك أمر بمقعدته فاستقبل بها القبلة. وأخرجه البيهقي، وقال عقيبه: "تابعه حماد بن سلمة، عن خالد الحذاء في إقامة إسناده. ورواه عبد الوهاب الثقفي، عن خالد الحذاء، عن رجل، عن عراك، عن عائشة -رضي الله عنها-. ورواه أبو عوانة [وغيره]، عن خالد الحذاء، عن عراك، عن عائشة". انتهى. واعلم أنه لا تعارض بين قول من قال: عن رجل، وبين من سماه وبين أنه خالد بن أبي الصلت. وأما من أسقط بين خالد وعراك الرجل فالحكم لمن زاده وبينه...) [1].

في هذا المثال وقع للإمام ابن دقيق العيد رواية صحيحة صرح فيها بسماع عراك عن عائشة -رضي الله عنها- فنخلص بذلك إلى قاعدة في موضوع نفي سماع الراوي عمن روى عنه أو إثباته وهي إذا صرح الراوي بالسماع عمن روى عنه برواية صحيحة ولو كان هذا التصريح مرة واحدة يثبت بذلك سماعه وينتفي الإرسال.

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص523-525. وينظر ج2، ص187، ص220-222، ص571. ج1، ص226، ص465، ص592-593، ص 618.

المبحث الثالث

زيادة الثقة عند ابن دقيق العيد

ذهب الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) إلى قبول زيادة الثقة وترجيحها إلا في حال وجود قرائن تدل على خلاف ذلك، وهو في هذا الأمر يذهب مذهب المحققين من أئمة الحديث فهو يقبلها سواء أكانت هذه الزيادة في السند أو في المتن ما دام الزائد فيها ثقة، ويعتبر التعارض ما بين الوصل والإرسال والرفع والوقف من باب زيادة الثقة [1].

مثاله: (...، أن عائشة -رضي الله عنها-: أن فاطمة بنت أبي حبيش استفتت النبي -صلى الله عليه وسلم-فقالت: إني أستحاض فلا أطهر، أفأدع الصلاة؟ فقال: "ذلك عرق وليست بالحيضة، فإذا أقبلت فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك أثر الدم، وتوضئي وصلى، فإنما ذلك عرق، أفأدع الصلاة؟ فقال:عن محمد بن عبد الله الحافظ، عن أبي عبد الله محمد بن يعقوب، عن يحيى بن محمد بن يحيى، عن أبي الربيع، عن حماد، وقال: "رواه مسلم في "الصحيح"عن خلف بن هشام، عن حماد دون قوله: "وتوضئي"، ثم قال مسلم:" وفي حديث حماد بن زيد زيادة حرف تركنا ذكره ". قال البيهقي: "وهذا لأن هذه الزيادة غير محفوظه، إنما المحفوظ ما رواه أبو معاوية وغيره عن هشام بن عروة هذا الحديث، وفي آخره قال: قال هشام: قال أبي: "ثم توضأ لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت" ".قلت- **أي**

---

(1). وصورتها أن يروي جماعة حديثاً واحداً بإسناد واحد ومتن واحد، فيزيد بعض الرواة فيه زيادة لم يذكرها بقية الرواة". وحكمها عند النقاد كما ذكره الخطيب البغدادي: (قال الجمهور من الفقهاء وأصحاب الحديث زيادة الثقة مقبولة إذا انفرد بها ولم يفرقوا بين زيادة يتعلق بها حكم شرعي أو لا يتعلق بها حكم وبين زيادة توجب نقصاناً من أحكام تثبت بخبر ليست فيه تلك الزيادة، وبين زيادة توجب تغيير الحكم الثابت أو زيادة لا توجب ذلك وسواء كانت الزيادة في خبر رواه راويه مرة ناقصاً، ثم رواه بعد وفيه تلك الزيادة أو كانت الزيادة قد رواها غير ولم يروها هو وقال فريق ممن قبل زيادة العدل الذي ينفرد بها إنما يجب قبولها إذا أفادت حكماً يتعلق بها وأما إذا لم يتعلق بها حكم فلا وقال آخرون يجب قبول الزيادة من جهة اللفظ دون المعنى، وحكى عن فرقة ممن ينتحل مذهب الشافعي إنها قالت تقبل الزيادة من الثقة إذا كانت من جهة غير الراوي فأما ان كان هو الذي روى الناقص، ثم روى الزيادة بعد فانها لا تقبل وقال قوم من أصحاب الحديث زيادة الثقة إذا انفرد بها غير مقبولة ما لم يروها معه الحفاظ وترك الحفاظ لنقلها وذهابهم عن معرفتها يوهنها ويضعف أمرها ويكون معارضا لها.

وذهب الإمام ابن حجر بأنّ زيادة الثقة يكون ردها وقبولها بحسب القرائن الدالة عليها وذك بقوله: (والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن كما قدمناه في مسألة تعارض الوصل والإرسال)، ثم قال بعد ذكره لقول ابن خزيمة والترمذي واستعمال الدارقطني في مسألة الزيادة: (فحاصل كلام هؤلاء الأئمة أن الزيادة إنما تقبل ممن يكن حافظاً متقناً، حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك، فإن كانوا أكثر عددا منه أو كان فيهم من هو أحفظ منه أو كان غير حافظ ولو كان في الأصل صدوقاً، فإن زيادته لا تقبل. وهذا مغاير لقول من قال: زيادة الثقة مقبولة وأطلق -والله أعلم-). ابن رجب الحنبلي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي (1987م). **شرح علل الترمذي**، (تحقيق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد)، ط1، ج1، ص213، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن. وينظر الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مصدر سابق، ج1، ص424-425. وابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد (1984م)، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، (تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي)، ط1، ج2، ص667، ص690، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

ابن دقيق العيد-: قد عرف مذهب أكثر الأصوليين والفقهاء في قبول زيادة العدل، وحماد بن زيد في أكابرهم. وأما ما ذكر عن هشام ....) [1].

من المثال السابق نرى بأن حماد بن زيد قد جاء عنه زيادة لفظة (وتوضئي) وقبل الإمام ابن دقيق العيد هذه اللفظة وعدها زيادة ثقة مقبولة لأن حماد بن زيد بقوله: (قد عرف مذهب أكثر الأصوليين والفقهاء في قبول زيادة العدل، وحماد بن زيد في أكابرهم؟).

أما قبول الزيادة في المتن فذهب ابن دقيق العيد إلى قبولها إذا جاءت من عدل:

كقوله: (فإذا صحت الرواية من أي جهة كان عمن كان بزيادة، لم يكن سقوط الزيادة في رواية أخرى قادحا.) [2].

مثاله: (روى مالك عن صالح بن كيسان، عن عروة بن الزبير، عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: "فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر، فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر"..., روى البخاري من حديث معمر، عن الزهري بإسناد هذا الحديث بلفظ: "فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، ثم هاجر النبي -صلى الله عليه وسلم- ففرضت أربعا، وتركت صلاة السفر على الأولى"...، وروى أبو بكر الإسماعيلي رواية عبد الرزاق هذه عن الحسن بن سفيان، عن فياض بن زهير، عن عبد الرزاق بسنده بلفظ: "فرضت الصلاة على النبي -صلى الله عليه وسلم- بمكة ركعتين ركعتين. فلما خرج إلى المدينة فرضت أربعا، وأقرت صلاة السفر ركعتين"...، وأخرج أيضا من حديث محمد بن عوف، حدثنا أبو المغيرة، ثنا الأوزاعي قال: سئل الزهري: كيف كانت صلاة النبي -صلى الله عليه وسلم- بمكة قبل أن يهاجر إلى المدينة؟ فقال: أخبرني عروة بن الزبير، عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: "فرض الله تعالى الصلاة أول ما فرضها ركعتين ركعتين، ثم أتمها في الحضر، وأقرت صلاة المسافر على الفريضة الأولى"- قال ابن دقيق العيد - وهذا من حيث لفظ الحديث لا يدل على زمان التغيير، ولكنه من حيث جواب الزهري لمن سأله عن كيفية الصلاة بمكة قد يقتضي ما تقدم التصريح به في رواية معمر. ومعمر من أكابر أهل الحديث، لا يضر الحديث تفرده بزيادته. وفيما ذكرناه دلالة على أن أعداد الركعات ابتداء كانت ركعتين...) [3].

نلاحظ أن الزيادة التي أتى فيها معمر في الرواية التي نقلها عن الزهري هي زيادة تكمن في زمن التغيير: ("فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، ثم هاجر النبي -صلى الله عليه وسلم- ففرضت أربعا، وتركت

---

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص362-363.
(2). **المصدر السابق**، ج1، ص137.
(3). **المصدر السابق**، ج3، ص482-484.

صلاة السفر على الأولى") بينما جاءت رواية أم المؤمنين السيدة عائشة: (روى مالك عن صالح بن كيسان، عن عروة بن الزبير، عن عائشة -رضي الله عنها -قالت: "فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في الحضر والسفر، فأقرت صلاة السفر، وزيد في صلاة الحضر".

فالقاعدة التي نستنبطها في زيادة الثقة عند الإمام ابن دقيق العيد هي: (قبولها في السند أو في المتن ما دام الزائد فيها ثقة سواء أضافت حكماً أو لم تضف دون أن تخالف نصا صريحا في الثبوت).

والإمام ابن دقيق العيد ينفي بعض الزيادات عند عرضها على النسخ:

مثاله: كنفيه (غفرانك ربنا وإليك المصير الواردة عن عائشة -رضي الله عنها-: أن النبي - صلى الله عليه وسلم- كان إذا خرج من الخلاء قال: "غفرانك". أخرجه الأربعة من حديثه، ووقع لنا عاليا...، وروى البيهقي في هذا الحديث من جهة ابن خزيمة زيادة وهي: "غفرانك ربنا وإليك المصير". قال البيهقي: "وهذه الزيادة لم أجدها إلا في رواية ابن خزيمة، وهو إمام، وقد رأيته في نسخة قديمة لكتاب ابن خزيمة ليس فيه الزيادة، ثم ألحقت بخط آخر في حاشيته، فالأشبه أن تكون ملحقة بكتابه من غير علمه، والله عز وجل أعلم. وقد أنبأنا الإمام أبو عثمان الصابوني، أنا أبو طاهر محمد بن الفضل [بن محمد بن إسحاق بن خزيمة، ثنا جدي...، فذكره دون هذه الزيادة، فصح بذلك بطلان هذه الزيادة في الحديث") [1].

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2. ص478-479.

المبحث الرابع

الحديث المرسل عند ابن دقيق العيد [1]

فالإمام ابن دقيق العيد يحتج بالحديث المرسل ولا يرده إذا كان هناك قرائن تعضد صحته، كتقديم إرسال الأحفظ على إسناد من دونه، وعلى العكس من ذلك فإن لم تتوفر القرائن الموجبة للصحة فإنه يميل إلى الحديث المسند، ومن الأمثلة على ذلك:

أولا: يحتج بالحديث المرسل ولا يرده إذا كان هناك قرائن تعضد صحته، كتقديم إرسال الأحفظ على إسناد من دونه:

مثاله: في حديث (...، ثنا القعنبي، عن مالك، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن أبي سلمة – من آل ابن الأزرق - أن المغيرة ابن أبي بردة – وهو من بني عبد الدار- أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول: سأل رجل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فقال: يا رسول الله! إنا نركب البحر ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ بماء البحر؟ فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "هو الطهور ماؤه، الحل ميتته". الوجه الثالث: التعليل بالإرسال، قال الحافظ أبو عمر النمري: "ذكر ابن أبي عمر والحميدي والمخزومي عن ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن رجل من أهل المغرب يقال له: المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة، أن ناسا من بني مدلج أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: يا رسول الله! إنا نركب أرماثا في البحر .... " **وساق الحديث بمعنى حديث مالك.** قال أبو عمر: "وهو مرسل لا يصح فيه الاتصال، ويحيى بن سعيد أحفظ من صفوان بن سليم، وأثبت من سعيد بن سلمة، وليس إسناد هذا الحديث مما يقوم به عند أهل العلم بالنقل حجة، لأن فيه رجلين غير معروفين بحمل العلم في رواية صفوان بن سليم، وفي رواية يحيى بن سعيد نحو ذلك في المغيرة بن أبي بردة". وأراد أبو عمر بالرجلين: سعيدا، والمغيرة. وقد يجاب عن بعض هذا - إذا لزم قبول رواية سعيد عن المغيرة...، **بأنه مبني على تقديم إرسال الأحفظ على إسناد من دونه، وهذه مسألة مشهورة في علم الأصول...**،) [2].

فنرى في هذا المثال بأن الإمام ابن دقيق العيد قد قدم المرسل وهي رواية يحيى بن سعيد على المسند وهي رواية صفوان بن سليم مدللاً على ذلك بأن القرينة التي توافرت هي تقديم إرسال الأحفظ

(1). المشهور فيه أنه ما سقط من منتهاه ذكر الصحابي بأن يقول التابعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - صلى الله عليه وسلم -. ابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، مصدر سابق، ج1، ص16.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر السابق، ج1، ص101-102.

ويظهر ذلك بقوله: (وقد يجاب عن بعض هذا - إذا لزم قبول رواية سعيد عن المغيرة...، بأنه مبني على تقديم إرسال الأحفظ على إسناد من دونه، وهذه مسألة مشهورة في علم الأصول، قال الحافظ أبو القاسم).

ثانيا: عدم توفر القرائن الموجبة للصحة فإنه يميل إلى الحديث المسند:

مثاله: (...، وأخرج البيهقي أيضا حديث عراك، عن عروة، وفي آخره: ": "ثم اغتسلي"، فكانت تغتسل عند كل صلاة من عند نفسها". ومنها: رواية - الحسين - وهو المعلم -، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: أخبرتني زينب بنت أبي سلمة: أن امرأة كانت تهراق الدم، وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تغتسل عند كل صلاة وتصلي. أخرجه أبو داود عن أبي معمر، عن عبد الوارث، عن الحسين. وأخرجه البيهقي من جهته ومن جهة أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي معمر، وقال البيهقي: "كذا رواه حسين المعلم، وخالفه هشام الدستوائي فأرسله". ثم أخرجه من حديث هشام، عن يحيى، عن أبي سلمة: أن أم حبيبة سألت النبي صلى الله عليه وسلم قالت: إني أهراق الدم، فأمرها أن تغتسل عند كل صلاة وتصلي. قال البيهقي: "ورواه الأوزاعي عن يحيى، فجعل المستحاضة زينب بنت أم سلمة"...، قلت: كأن مقصوده في هذا كله التعليل أولا بالإرسال من جهة هشام الدستوائي، ثم بالاختلاف في اسم المستحاضة، ثم بالوجه الآخر من حديث عكرمة المنقطع. فأما الإرسال مع إسناد الثقة، فقد عرف ما فيه. وأما قوله: "إنه منقطع من حديث عائشة في الغسل"، فلقائل أن يقول: كيف يكون المنقطع الذي لا تقوم به حجة أولى من إسناد الثقات؟!)[1].

ففي هذا المثال نراه يميل إلى الحديث المسند؛ فقد رجح إسناد حديث أم حبيبة بنت جحش على إرسال هشام الدستوائي لثقة من أسنده وهو حسين المعلم.) ويظهر ذلك بقوله:(...، كأن مقصوده في هذا كله التعليل أولا بالإرسال من جهة هشام الدستوائي، ثم بالاختلاف في اسم المستحاضة، ثم بالوجه الآخر من حديث عكرمة المنقطع. فأما الإرسال مع إسناد الثقة، فقد عرف ما فيه. وأما قوله: "إنه منقطع من حديث عائشة في الغسل"، فلقائل أن يقول: كيف يكون المنقطع الذي لا تقوم به حجة أولى من إسناد الثقات؟!).

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص 319-321.

ثالثا: كما أنه لم يحتج بمرسل أتى به سعيد بن المسيب في حديث: (...، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب عن بهز قال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم - يستاك عرضا، ويشرب مصا، والذي جاء من جهة : عمر بن علي بن أبي بكر الكندي، عن علي بن ربيعة القرشي المدني، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن ربيعة بن أكثم **وعلل ذلك:** (لأن من دون سعيد لا يوثق بهم لضعفهم، ولم يره سعيد ولا أدرك زمانه بمولده، لأنه ولد زمن عمر رضي الله عنه ".)

مثاله:(...، ورواه البيهقي من جهة عمر بن علي بن أبي بكر الكندي، عن علي بن ربيعة القرشي المدني، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن ربيعة بن أكثم قال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يستاك عرضا، ويشرب مصا، ويقول: "هو أهنأ وأبرأ". وقال: "إنما يعرف بهز بهذا الحديث ...، وأما ربيعة بن أكثم فإنه استشهد بخيبر". قال: "وروي في الاستياك عرضا حديث لا أحتج بمثله". وقال أبو عمر: "بهز، روى عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه كان يشرب مصا، ويتنفس ثلاثا. روى عنه سعيد بن المسيب، ولم يثبت، لم يرو عنه غيره، وإسناد حديثه ليس بالقائم". **قلت-أي ابن دقيق العيد-:** وقد بقي في إسناده اليمان بن عدي. ذكر الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده في كتاب "الصحابة -رضي الله عنهم-" بهزا، فقال: "بهز، وقيل: البهزي، عداده في أهل المدينة، وروى عنه سعيد بن المسيب"، ثم أخرج الحديث من حديث ثبيت، وقال: "ابن كثير الضبي البصري"، ولفظ متنه كما ذكرناه عن البغوي، إلا أنه قال: "ويتنفس ثلاثا، ويقول: "هو أهنأ وأمرأ وأبرأ". قال ابن منده: "رواه إبراهيم بن العلاء الزبيدي، عن عباد بن يوسف، عن ثبيت، عن يحيى بن سعيد، عن ابن المسيب، عن القشيري، وكذلك رواه اليمان بن عدي. ورواه سليمان بن سلمة الخبائري، عن اليمان بن عدي، فقال هو: عن معاوية بن قشير، ورواه هشام بن عمار، عن مخيس بن تميم، عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده كذلك نحوه ". و"مخيس": بكسر الميم، وسكون الخاء المعجمة، وفتح آخر الحروف، وسين مهملة.

وأما حديث ربيعة بن أكثم، فإن أبا عمر قال - لما ذكره في "الاستيعاب" -: "ومن حديثه قال: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يستاك عرضا، ويشرب مصا، ويقول: "هو أهنأ وأمرأ". روى عنه سعيد بن المسيب، ولا يحتج بحديثه هذا، لأن من دون سعيد لا يوثق بهم لضعفهم، ولم يره سعيد ولا أدرك زمانه بمولده، لأنه ولد زمن عمر رضي الله عنه ") [1].

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص392-393.

رابعا: أما مرسل الصحابة فيحتج الإمام ابن دقيق العيد بـه ويظهـر ذلـك بقولـه:(قـد اشـتهر أن مراسيل الصحابة -رضي الـلـه عـنهم- مقبولـة، والجهالـة بعيـنهم غـير ضـارة ويـرى انـه في حـال لم يـسم الصحابي فهو صحيح ويحتج به طالما انه عرف بأن الشخص الذي لم يذكر صـحابي لعدالـة الـصحابة كلهـم فصحح الحديث المرسل):

مثاله: (...، ولما حكى ابن القطان عن عبد الحق: أنه ذكر مـن طريـق النـسائي عـن جـابر بـن عبـد الـلـه رضي الـلـه عنهما: أن جبريل عليه السلام أتى النبي -صلى الـلـه عليه وسلم- ليعلمه مواقيت الصلاة، فتقدم جبريل ورسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسلم- خلفه، والناس خلف رسول الـلـه -صلى الـلـه عليـه وسلم-، فصلى ... ، الحديث بطوله، زعم - أعني ابن القطـان -: أنـه "يجـب أن يكـون مرسـلا، إذ لم يـذكر جابر من حدثه بذلك، وهو لم يشاهد ذلك صبيحة الإسراء، لما علم من أنه أنـصاري إنمـا صـحب بالمدينـة. وابن عباس وأبو هريرة اللذان رويا أيضا قصة إمامة جبريـل عليـه الـسلام، فلـيس يلـزم في حـديثهما مـن الإرسال ما في رواية جابر، لأنهما قالا: إن رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه- وسلم قال ذلك، وقصه علـيهم ". **قلت- أي ابن دقيق العيد-: قد اشتهر أن مراسيل الصحابة -رضي الـلـه عنه- مقبولـة، والجهالـة بعيـنهم غير ضارة، ومن أبعد البعيد أن يكون جابر سمع ذلك من تابعي عن صحابي، وعلى هذا: فما قاله إرسال غير ضار)** [1].

والقاعدة التي نستنبطها في مراسيل الصحابة والجهالة بعينهم هي:

(أن مراسيل الصحابة –رضي الـلـه عنهم- مقبولة، والجهالـة بعيـنهم غـير ضـارة وفي حـال لم يـسم الصحابي فهو صحيح ويحتج به طالما انه عرف بأن الشخص الذي لم يذكر صحابي لعدالة الصحابة كلهم).

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج4، ص37 -38.

الفصل السادس

عناية ابن دقيق العيد بالفوائد ومعاني الألفاظ وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: ضبط ابن دقيق العيد الألفاظ التي ترد في المتون.

المبحث الثاني: شرح ابن دقيق العيد غريب الحديث وضبط ألفاظه وتوضيح ما أشكل منه.

المبحث الثالث: تعيين ابن دقيق العيد مواضع الأماكن والبلدان.

المبحث الرابع: اهتمام ابن دقيق العيد في اللغة والإعراب.

المبحث الأول

ضبط ابن دقيق العيد الألفاظ التي ترد في المتون

يقوم الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) بضبط الألفاظ التي ترد في المتون، وهذا الضبط للألفاظ له أهميته الكبيرة في منع وقوع التصحيف والتحريف والأوهام التي تؤدي إلى فساد في المعنى وخروج اللفظ عن معناه الحقيقي الذي يؤديه في الحديث، وكذلك العلماء فقد اعتنوا بضبط المتون غاية العناية وأشاروا في كتبهم المسندة أو المعلَّة وشروحهم الحديثية وغيرها إلى الأوهام التي قد يقع فيها بعض رواة الحديث.

مثاله:(روى سفيان قال: حدثني أبو المقدام ثابت الحداد، عن عدي بن دينار قال: سمعت أم قيس بنت محصن: أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن دم الحيض يصيب الثوب، فقال: "حكيه بضلع، واغسليه بماء وسدر") [1].

فبعد ذكر الإمام ابن دقيق العيد طرق الحديث وأسانيده أخذ يضبط بعض الكلمات التي وردت في رواياته فقال: (وهكذا بخطي في روايتنا من جهة ابن حيويه عن النسائي: "بصلع" -بالصاد المهملة-، وفي الحاشية: الصلع -بالصاد المهملة-: الحجر، ووقع في مواضع: "بضلع" -بالضاد المعجمة-، ولعله تصحيف، لأنه لا معنى يقتضي تخصيص الضلع، وأما الحجر فيحتمل أن يحمل ذكره على غلبة الوجود، واستعماله في الحك) [2].

وقد نبه الإمام ابن الملقن على كلام ابن دقيق في تصحيف كلمة ضلع بقوله:

(وما زعمه الشيخ تقي الدين - رحمه الله - من هذا التصحيف خلاف المنقول، فقد ذكره جماعات بالضاد المعجمة، قال الصاغاني في «العباب» في مادة «ضلع»: وفي الحديث «أنه عليه السلام أمر امرأة في دم الحيض يصيب الثوب فقال: حتيه بضلع». قال ابن الأعرابي: الضلع: هو العود هاهنا، وقيل للعود الذي فيه عرض واعوجاج: ضلع، تشبيها (بالضلع). وقال الأزهري في «تهذيبه» في المادة المذكورة: وروي «أنه عليه السلام أمر امرأة في دم الحيض يصيب الثوب: حتيه بضلع» هكذا رواه الثقات، بكسر الضاد، وفتح اللام، فأخبرني المنذر، عن ثعلب، عن ابن الأعرابي، أنه قال: الضلع: العود هاهنا. وقال الأزهري: (أصل) الضلع: ضلع الجنب، وقيل للعود الذي فيه عرض واعوجاج: ضلع تشبيها بالضلع، واحد

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص435.
(2). **المصدر السابق**، ج3، ص435-437.

الأضلاع [1]. وقال الليث: (هي الصلع والضلع (لغتان. وقال ابن الأثير في «النهاية» في باب الضاد المعجمة مع اللام: وفي حديث غسل دم الحيض: «حتيه بضلع»، أي بعود، والأصل فيه ضلع الحيوان، فسمي به العود الذي يشبهه، وقد تسكن اللام تخفيفا. وذكره أيضا ابن الجوزي في «غريبه» في باب الضاد المعجمة. فقد بان بهذا أن الرواية بالضاد المعجمة، وأن الحامل للشيخ تقي الدين على جعلها تصحيفا قد بان خلافه من أن المراد بالضلع: العود، لا العظم نفسه. وبالله التوفيق) [2].

(1). الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (2001م). **تهذيب اللغة**، (تحقيق: محمد عوض مرعب)، ط1، ج1، ص303، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(2). ابن الملقن، **البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير**، مصدر سابق، ج1، ص 518-519.

المبحث الثاني

شرح ابن دقيق العيد غريب الحديث وضبط ألفاظه وتوضيح ما أشكل منه

اهتم الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) بشرح المفردات الغريبة الواردة في الحديث شرحاً لغوياً واسعاً يدلّ على معرفته الواسعة في اللغة وتبحره فيها، ويعتبر هذا العلم من العلوم التي يُحتاج إليها في معرفة معاني بعض الألفاظ التي ترد في حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- وآثار من جاء بعده، والتي يترتب عليها الحكم على المتن وكذلك استنباط الأحكام منه.

غريب الحديث لغة: هو غريب جمعه غرباء وهي غريبة جمع غرائب من (غرب) عن وطنه غرابة وغربة: ابتعد عنه والكلام غرابة غمض وخفي [(1)].

واصطلاحاً: فهو ما يخفى معناه من المتون; لقلة استعماله ودورانه، بحيث يبعد فهمه ولا يظهر إلا بالتنقير عنه من كتب اللغة [(2)].

وعلم غريب الحديث يعد من العلوم المهمة في فهم الحديث النبوي الشريف، وهو فن لا يتقنه كثير من العلماء إلا أنَّ الإمام ابن دقيق العيد قد برز فيه في كتابه (الإمام) من خلال: استعانته بالقرآن الكريم في بيان غريب بعض الكلمات الواردة في الحديث الشريف مثل كلمة تَظهَر الواردة في الحديث: (...، قال عروة ولقد حدثتني عائشة زوج النبي -صلى الله عليه وسلم-: أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: كان يصلي العصر والشمس في حجرها قبل أن تظهر.) [(3)]. فقال الإمام ابن دقيق العيد في بيان الغريب في كلمة تظهر: (وقوله:" والشمس في حجرتها قبل أن تظهر"أي: تعلو، أو تصير على ظهر الحجرة قال الله تعالى:(فما استطاعوا أن يظهروه) [(4)]. [(5)]

ومثال آخر: (...،" اكلأ الليل " – مهموزا-: ارقبه وأحفظه. وأصل اللفظة: الحفظ والمنع والرعاية قال الله تعالى: (قل من يكلؤكم بالليل والنهار) [(6)]. [(7)]

---

(1). مجموعة مؤلفين، **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج2، ص647.

(2). السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن (2003م). **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، (تحقيق: علي حسين علي)، ط1، ج4، ص24، مكتبة السنة، مصر.

(3). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج4، ص5.

(4). **المصدر السابق**، ج4، ص7.

(5). سورة الكهف الآية 97.

(6). سورة الأنبياء الآية 40.

(7). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص579.

ونذكر هنا بعض الأمثلة على شرح الغريب وبيان معاني الألفاظ عند ابن دقيق العيد:

مثاله: (...، حديث عائشة -رضي الله عنها- قالت: خرجنا مع النبي -صلى الله عليه وسلم- لا نذكر إلا الحج، فلما جئنا سرف طمثت، فدخل النبي -صلى الله عليه وسلم- وأنا أبكي، فقال: "ما يبكيك؟ " قلت: لوددت والله! أني لم أحج العام. قال:"أنفست؟ " قلت: نعم. قال:"فإن ذاك شيء كتبه الله على بنات آدم، افعلي ما يفعل الحاج، على أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري") [1].

أخذ الإمام ابن دقيق العيد بعد تخريجه الحديث وذكر رواياته يشرح غريبة ومعاني الألفاظ فيه وضبط ما أشكل منه بقوله: (و"سرف": بفتح السين المهملة، وكسر الراء المهملة أيضا، وآخره فاء. و"طمثت المرأة": بالفتح، "تطمث": بضم الميم. ويقال: "طمثت" بكسر الميم، "تطمث" بفتحها. وفي "فائت الفصيح" لأبي عمر اختيار: "تطمث" بالضم، قاله ابن خالويه، مع أن أكثر القراء على: {يطمثهن}، ففرق بين "طمثت" بمعنى حاضت، و"طمثت" بمعنى النكاح، هذا أو قريب منه. واختلفوا في صيغة: "نفست"، فقيل: يقال: "نفست المرأة" -بضم النون، وكسر الفاء-، و"نفست" -بفتح النون، وكسر الفاء أيضاً-: إذا ولدت، وإذا حاضت. قلت -ابن دقيق-: نفست: بفتح النون لاغير، هذا ما ذكر الخطابي، وصاحب"الغريبين". وحكى أبو عبيد: "نفست المرأة ونفست" بمعنى واحد، وكذلك حكى صاحب "الأفعال": نفست المرأة ونفست: حاضت. وأصل اللفظ إما من النفس الذي هو الدم، ...، فـ "نفست": أصيبت بالدم. قيل: وقد يكون أصله من تنفست القوس: إذا تصدعت. وقال الفارسي في "مجمعه": يقال طمثت المرأة، ودرست، ونفست، وعركت: بمعنى واحد ") [2].

ومثال آخر: (...، عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: كنت أشرب وأنا حائض، ثم أناوله النبي صلى الله عليه وسلم، فيضع فاه على موضع في، فيشرب -ولم يذكر زهير: فيشرب-، وأتعرق العرق وأنا حائض،ثم أناوله النبي -صلى الله عليه وسلم-، فيضع فاه على موضع في)[3].

قال ابن دقيق العيد بعد تخريج الحديث وبيان طرقه:(و"العرق" -بفتح العين المهملة، وسكون الراء المهملة- قال الفارسي في "مجمعه": "وجمعه عراق -نادر-، وهي العظام التي تقشر عنها معظم اللحم، ويبقى عليها بقية، يقال: عرقت العظم، وأعرقته، وتعرقته: إذا أخذت عنه اللحم بأسنانك"...، قرأت على أبي الحسين يحيى بن علي: أنا هبة الله بن علي الأديب الخزرجي -قراءة عليه-: أنا أبو صادق

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص331.
(2). **المصدر السابق**، ج3، ص332-333. ج1، ص402.
(3). **المصدر السابق**، ج3، ص279.

مرشد بن يحيى بن القاسم المديني العدل -قراءة عليه وأنا أسمع سنة سبع عشرة وخمسمائة-: أنا أبو الحسن محمد بن الحسين النيسابوري، ثنا أبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيوية النيسابوري -لفظاً-، ثنا أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، أنا قتيبة بن سعيد، عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: كنت أرجل رأس رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حائض. و"الترجل": الامتشاط وتعهد الشعر، ويقال: شعر مرجل. و"المرجل" و "المسرح": المشط) [1].

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص279-281.

المبحث الثالث

تعيين ابن دقيق العيد مواضع الأماكن والبلدان

من الفوائد التي يذكرها الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) حول الأحاديث بعد تخريجها، تعيينه مواضع الأماكن والبلدان فيها وبيان موقعها، ويذكر في ترجمة بعض الرواة الأماكن والمواطن التي عاشوا فيها أو انتقلوا إليها، وهذا له أهميته وقيمته في دراسة الحديث؛ فمعرفة موطن الراوي، من الوقوع في الوهم، فهي تحدد مستوى الراوي العلمي بوجه عام قوة وضعفا، وتكشف علل بعض المتون والوضع فيها، وتفيد في معرفة تلقي الرواة وسماعهم من بعضهم البعض، كما تكشف كذب الراوي في روايته عمّن لم يدركه [1].

ومن الأمثلة على تعريف الإمام ابن دقيق بالأماكن الواردة في الحديث إذ يعرفها بعد تخريج الحديث مباشرة كقوله:(...، فقال أبو الجهيم: أقبل النبي -صلى الله عليه وسلم- من نحو بئر جمل، فلقيه رجل فسلم عليه، فلم يرد عليه النبي -صلى الله عليه وسلم- حتى أقبل على الجدار، فمسح وجهه ويديه، ثم رد عليه السلام. وأخرجه النسائي وأبو داود، وأورده مسلم تعليقا، قال: "وروى الليث بن سعد، عن جعفر بن ربيعة "، وهو أول الأحاديث المقطوعة ...، و" بئر جمل " موضع بالمدينة فيه مال من أموالها) [2].

نلاحظ في هذا المثال كيف أن الإمام ابن دقيق العيد وبعد تخريجه للحديث اهتم في تحديد الأماكن والمواضع التي تردُ في النصوص الحديثية كقوله بعد تخريجه للحديث: (و"بئر جمل": موضع بالمدينة فيه مال من أموالها).

كما وينقل الإمام ابن دقيق العيد عن العلماء الذين سبقوه تعريفات بعض الأماكن: كنقله عن عبد الحق الإشبيلي تعريفه "الأسواف" بعد الحديث مباشرة بقوله:(قال عبد الحق "الأسواف" وهي موضع في المدينة) [3].

---

(1). سعدة، **جهود ابن دقيق العيد في خدمة الحديث النبوي الشريف**، مصدر سابق، ص59-60.

(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص123، ص17، ص94، ص168.ج1، ص340، ص6. ج2، ص393.

(3). **المصدر السابق**، ج2، ص135.

ويذكر أيضا الأماكن من خلال ترجمته بعض الرواة فيذكر مواضع سكناهم وبلدانهم ومن الأمثلة على ذلك قوله: (" وعمير بن يزيد أبو جعفر الخطمي -" بفتح الخاء المعجمة، وسكون الطاء المهملة – مدني سكن البصرة، سئل عنه يحيى ين معين فقال: " ثقة"...،) [1].

فعين الإمام ابن دقيق العيد هنا بأن "عمير بن يزيد أبو جعفر الخطمي " هو مدني ولكنه سكن البصرة.

وكقوله: "...، وحكيم - بفتح الحاء وكسر الكاف -: أنصاري دمشقي" [2].

كما يظهر لنا فقد عيَّن ابن دقيق العيد بأنَّ الصحابي حكيم -رضي الله عنه- دمشقي سكن المدينة.

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج2، ص440. .
(2). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص241، وينظر ص6.

المبحث الرابع

اهتمام ابن دقيق العيد في اللغة والإعراب

لقد برز الإمام ابن دقيق العيد -رحمه الله- بشخصيته العلمية الواسعة والمطلعة في علوم شتى، سواء الشرعيَّة منها كالفقه والتفسير والحديث وغير الشرعية كعلوم اللغة العربية من نحو وصرف وبلاغة وغيرها؛ فهو من العلماء المتمكنين فيما ذكرت من علوم جعلت منه عالماً متقدماً على علماء عصره وطلبة العلم الذين جاؤوا من بعده، وما ترك لنا من آثار وكتب لأكبر دليل على صدق ذلك.

إذ يقوم الإمام ابن دقيق العيد في كتابه (الإمام) بشرح الألفاظ والعبارات شرحاً لغوياً واسعاً يدلّ على معرفة متبحّرة ومتعمقة فيها، معتمداً في ذلك على كتب اللغة والغريب، وكذلك بضبط الكلمات التي تحتاج إلى ضبط مع الإشارة إلى الخلاف في الضبط، فهو يهتم بالجوانب الصَّرفيَّة للكلمات، ونراه أيضا يحتكم إلى اللغة في الترجيح بين الأقوال وينوع مصادره فيها، مما يدل على سعة اطلاعه وطول باعه فيها، وكذلك يبين أوجه الإعراب في بعض الكلمات ويذكر الخلاف في إعرابها واشتقاقها، **ونفصل ذلك بما يلي:**

أولا: شرحه الألفاظ والعبارات شرحا لغويا واسعا يدل على معرفة متبحِّرة ومتعمِّقة فيها معتمداً في ذلك على كتب اللغة والغريب.**مثاله:** (روى مالك عن زيد بن أسلم قال: عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة بطريق مكة، ووكل بلالاً أن يوقظهم للصلاة، فرقد بلال ورقدوا حتى استيقظوا وقد طلعت عليهم الشمس، فاستيقظ القوم وقد فزعوا، فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يركبوا حتى يخرجوا من ذلك الوادي، فقال: إن هذا واد به شيطان، فركبوا حتى خرجوا من ذلك الوادي، ثم أمرهم رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن ينزلوا وأن يتوضؤوا، وأمر بلالا أن ينادي بالصلاة ويقيم، فصلى رسول الله -صلى الله عليه- وسلم بالناس، ثم انصرف إليهم -وقد رأى من فزعهم-، فقال: "يا أيها الناس! إن الله قبض أرواحنا ولو شاء لردها إلينا في حين غير هذا، فإذا رقد أحدكم عن الصلاة أو نسيها، وفزع إليها، فليصلها كما كان يصليها في وقتها". ثم التفت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إلى أبي بكر رضي الله عنه، فقال: "إن الشيطان أتى بلالا وهو قائم يصلي فأضجعه، فلم يزل يهدئه كما يهدأ الصبي حتى نام"، ثم دعا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بلالا، فأخبر بلال رسول الله -صلى

الـلـه عليه وسلم- بمثل الذي أخبر رسول الـلـه -صلى الـلـه عليه وسـلم- أبـا بكـر، فقـال أبـو بكـر -رضي الـلـه عنه-: أشهد أنك رسول الـلـه...، [1].

عمل الإمام ابن دقيق العيد بعد تخريج الحديث على شرح الألفاظ والعبارات شرحاً لغوياً واسعاً يدلّ على معرفة متبحّرة ومتعمقة في اللغة إذ يقول: (...، وقوله في الحديث الأول: "يهدئه": أي: يـسكنه، من أهدأت الصبي: إذا ضربت بيدك عليه رويدا لينام. والرواية فيه بتشديد الدال، قـال بعـضهم: ويجـوز تخفيفها، وهما لغتان: هدأت الصبي، وأهدأت، كما يقال: كرمت الرجل، وأكرمته. وقولـه: "وقـد رأى مـن فزعهم": يجوز أن تكون "من" زائـدة عـلى مـذهب الأخفـش في زيادتهـا في الواجـب، وأمـا عـلى مـذهب سيبويه في منع ذلك فقد قدر على أحد وجهين: إما: قد رأى فأعظم عليه من فزعهم، أو: رأى مـن فـزعهم ما عظم عليه.وقوله: "ثم فزع إليها": قال بعضهم: وتقدير "فزع إليها" -إذا كان الفزع بمعنى الذعر-: مما فاته من القيام بحقها وثاب إليها، وإذا كان بمعنى الاستصراخ: أي: رجع إليها) [2].

ثانيا: اعتناؤه بضبط الكلمات التـي تحتـاج إلى ضـبط وإشـارته إلى الخـلاف فيهـا **مثالـه:** (...، عـن حفصة، عن أم عطية رضي الـلـه عنها أنهـا قالـت: "كنـا لا نـرى الترية بعـد الطهـر شـيئاً، وهـي الـصفرة والكدرة") [3].

فقد عمل الإمام ابن دقيق العيد بعد ذكر الحـديث عـلى ضـبط الكلـمات التـي تحتـاج إلى ضـبط وأشار إلى الخلاف فيها وذلك بقوله: (و "الترية": المشهور فيها فـتح التـاء المثنـاة مـن فـوق، وكـسر الـراء، وتشديد الياء. وقد فسرت في الحديث بالصفرة والكدرة ترى بعد الطهر، ومن ذكـر مـن أهـل اللغـة أنهـا الخرقة التي تعرف بها المرأة حيضتها من طهرها فلا ينبغي أن يحمل عليه لفظ الحديث، ويكـون معنـاه أنها قد تطلق على ذلك. وقال الفارسي في "مجمعه": "وليست التاء أصلية من نفس الكلمة، وهي من أحد شيئين: إما من لفظ "وراء"، لأنها ترى وراء الحيض، أو من قـولهم: ورت الزنـد، لأنهـا تـسقط ممـن يراهـا سقوط النار من الزند، وإبدال التاء من الواو معهود في كثير من كلامهم". وحكى القـزاز في وزنهـا: فعليـه، قال: "وقد قيل: هي تفعله من "رأيت" لأن منهم من يقول: "ترئية"، فتكـون تفعلـه عـلى لغـة مـن قـال: "راء" في: رأى". قال: "ويضعف هذا: أن منهم من يقول: "ترية" ويشدد الراء، فلو كانت التـاء مـشددة مـا شددوا الراء، وعلى هذا منهم من يهمز فيكون التقدير فعلية، ومنهم مـن يلـين فيبـدل مـن الهمـزة يـاء،

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص582-583. وينظر ج1، ص506
(2). **المصدر السابق**، ج3، ص583-584.
(3). **المصدر السابق**، ج3، ص218.

ويدغم، ومنهم من يقول: "ترية"-على ما قدمنا-خفيفة الراء والياء". فيتلخص مما ذكره القزاز في اللفظة خمسة أوجه) [1].

ثالثا: احتكامه إلى اللغة للترجيح بين الأقوال، ومن ذلك ما ورد في نجاسة عظم الميتة واختلاف العلماء في ذلك:

مثاله: (قال الشافعي -رحمه الله تعالى- في الجديد: "وروى عبد الله بن دينار: انه سمع ابن عمر-رضي الله عنهما- يكره أن يدهن في مدهن من عظام الفيل، لأنه ميتة".ورواه في القديم عن إبراهيم بن محمد، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أنه كره أن يدهن في عظم الفيل. وفي موضع آخر: أنه كان يكره عظام الفيل. أخرجه البيهقي من جهة الشافعي...، قال البيهقي في "السنن": "وقد قال الخطابي: " قال الأصمعي: العاج الذبل. ويقال: هو عظم ظهر السلحفاة البحرية. فأما العاج الذي تعرفه العامة فهو عظم أنياب الفيلة، وهو ميتة لا يجوز استعماله" ". وتبع الخطابي على هذا الفارسي في " مجمعه "، فقال: "ليس العاج ما تعرفه العامة من العظم والناب، فإنها ميتة منهي عنه. والعاج الذبل". وقال الأزهري بعد أن حكى عن شمر: "يقال للمسك عاج": "والدليل على صحة ما قال شمر في العاج أنه المسك: ما جاء في حديث مرفوع: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لثوبان:"اشتر لفاطمة سوارين من عاج"، لم يرد بالعاج ما يخرط من أنياب الفيلة، لأن أنيابها ميتة، وإنما العاج الذبل، وهو ظهر السلحفاة البحرية ".

ذكر الإمام ابن دقيق العيد في هذا المثال اختلاف العلماء في نجاسة عظم الميتة واحتكم في ذلك إلى اللغة ليرجح بين الأقوال بقوله: " هؤلاء الثلاثة متأخرون، يرون نجاسة عظم الميتة، فاستدلوا بذلك على أن المراد غيره. وما نسبه الخطابي والفارسي إلى العامة في العاج قد يوهم أنه ليس من صحيح لغة العرب، وقد قال ابن سيده في "المحكم": "والعاج: أنياب الفيلة، ولا يسمى غير الناب عاجا"، وكذلك قال الليث من المتقدمين - فيما حكاه الأزهري -: "العاج: أنياب الفيلة، ولا يسمى غير الناب عاجا". وحكى الأزهري عن ابن شميل: "المسك من الذبل ومن العاج كهيئة السوار تجعله المرأة في يديها، فذلك المسك. قال: والذبل: القرون، فإذا كان من عاج فهو مسك وعاج ووقف. فإذا كان من ذبل فهو مسك لا غير". وهذا يقتضي أن الذبل غير العاج " [2].

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج3، ص218-219. وينظرج1، ص95-96.
(2). **المصدر السابق**، ج3، ص369-370.

رابعا: تنوع مصادره في اللغة وسعة اطلاعه فيها **مثاله:** (...، عن جابر بن عبد الله -رضي الله عنهما- قال:عطش الناس يوم الحديبية، ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين يديه ركوة يتوضأ منها، إذ جهش الناس نحوه...، الحديث. و"جهش" - بفتح الجيم، وكسر الهاء، وآخره شين معجمة - قال الفارسي: قال الأصمعي: "هو أن يفزع الإنسان إلى الإنسان، كالصبي يفزع ألى أمه وأبيه".قال أبو عبيد: "وفيه لغة أخرى: أجهش إجهاشا". و"منه في حديث المولد: "فسأبني، فأجهشت بالبكاء"، قال: خنقتني، فتهيأت للبكاء ". انتهى) [1].

خامسا: بيان ابن دقيق العيد لأوجه الإعراب في بعض الكلمات، وذكره الخلاف في إعراب الكلمة واشتقاقها: من الفوائد التي يذكرها الإمام ابن دقيق العيد حول الأحاديث التي يخرجها في كتابه (الإمام)، بيانه لأوجه الإعراب في بعض الكلمات، ويذكر الخلاف في إعراب الكلمة واشتقاقها معتمداً في ذلك على كتب اللغة والنحو:

مثاله: (...، وروى مسلم من وجوه عن نافع، منها: عن أبي بكر ابن أبي شيبة، والوليد بن شجاع، عن علي بن مسهر، عن عبيد الله، وقال بعد الروايات: "كل هؤلاء عن نافع بمثل حديث مالك بن أنس بإسناده عن نافع وزاد في حديث ابن مسهر عن عبيد الله: "إن الذي يأكل أو يشرب في آنية الفضة والذهب"، وليس في حديث أحد منهم ذكر الأكل والذهب إلا في حديث ابن مسهر". وقال الحافظ أبو بكر البيهقي: "وذكر الأكل والذهب غير محفوظ في غير رواية علي بن مسهر، وقد رواه غير مسلم عن أبي بكر ابن أبي شيبة والوليد بن شجاع دون ذكرهما، والله عز وجل أعلم "[2]. ...، وقوله: "نار جهنم": منصوب الراء، ويروى برفعها. وعن الخطابي أنه قال عن بعض أهل العلم باللغة: إنما هو بنصب الراء. قال الإمام ابن دقيق العيد: (ومما يرجح النصب فيها: رواية مسلم من جهة عثمان -هو ابن مرة-، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن خالته أم سلمة -رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "من شرب في إناء من ذهب أو فضة، فإنما يجرجر في بطنه نارا من جهنم". وقال صاحب "الاقتضاب": يجوز فيه رفع الراء ونصبها. فمن رفعها فعلى خبر "إن"، ويجعل "ما" بمعنى: الذي، كأنه قال: الذي يجرجر في بطنه: نار جهنم. ومن نصب النار جعل "ما" صلة لـ "إن"، وهي التي تكف "إن" عن العمل، ونصب النار بـ "يجرجر"، ونظيره قوله تعالى: {إنما صنعوا كيد ساحر} قرئ برفع الكيد

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق، ج1، ص292-293.
(2). **المصدر السابق**، ج1، ص275-276.

ونصبه على الوجهين. ويجب إذا جعلت "ما" بمعنى الـذي: أن تكتـب منفـصلة مـن "إن"، هـذا قـول ابـن السيد. وقال غيره: من نصب جعل "الجرجرة" بمعنى الصب، أي: إنما يصب في بطنه نار جهنم، ومن رفعها جعلها بمعنى الصوت، أي: إنما يصوت في بطنه نار جهنم. قـال ابـن دقيـق العيـد: (و"الجرجـرة": الـصوت المتردد في الحلق، وقد يصح النصب على هذا أيضا إذا عدي الفعل،وإليه ذهب الأزهري) [1].

(1). ابن دقيق العيد، **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، مصدر سابق،، ج1، ص273-277 وينظر ج1، ص121.

الخاتمة وفيها أهم النتائج

وفي نهاية هذه الدراسة حول منهج الإمام ابـن دقيـق العيـد في كتابـه (الإمـام في معرفـة أحاديـث الأحكام)، سأعرض لأهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة وهي:

1. الإمام ابن دقيق العيد ذو عقليه علمية فذة، وشخصية رائدة محيطة بجميع جوانب الحيـاة؛ فأصبح بذلك من العلماء الذين يشار إليهم في عصره، واستفاد منه مـن جـاء بعـده فقـدموه عـلى غـيره؛ واستحق بذلك أن يكون من أبرز علماء القرن السابع بل من المجددين فيه.

2. الإمام ابن دقيق العيد ليس عالما مقلدا؛ بل يعمل عقله، ويطلق فكـره، ويأخـذ بالـدليل بعـد إمعان النظر في النصوص الحديثية، وقد استفاد ممـن سـبقه مـن العلـماء، ولـه أيـضا شخـصيته النقديـة المستقلة التي من خلالها استدرك على كثير منهم.

3. عرفت مؤلفات ابن دقيق العيد-رحمه الـلـه تعالى- في علم الحـديث وكتـب لهـا القبـول بـين العلماء، وهي مؤلفات تشهد بقربه من السنة وعنايته بها ومن خلالها خُلدً ذكره وذاع صيته، فقـد ألَّـف في أحاديث الأحكام خمسة كتب وهي:(الإمام)، و(الإلمام)، و(شرح الإلمام)، و(إحكام الأحكام شرح عمـدة الأحكام)، و(شرح الأربعين النووية)، وكتاب الإمام هو الأصل لكلا الكتابين-الإلمام وشرح الإلمام-

4. أساليب الإمام ابن دقيق العيد في تحمل الأحاديث من مشايخه ونقله من المـصادر متعـددة ومتنوعة.

5. الإمام ابن دقيق العيد يحكم على الرواة، ويرجح بين الروايـات، ويعتنـي بالـسند، ويـتكلم في أحوال الرجال تعديلا وتجريحا، ويضبط أسماءهم وأنسابهم وكناهم وألقابهم وأمـاكن إقـامتهم والبلـدان التي سافروا إليها، وله اجتهاداته في استنباط الأحكام من الأحاديث النبوية الشريفة، وقد ساعده في ذلـك معرفته في اللغة والحديث والفقه.

6. جهود الإمام ابن دقيق العيد في تعليل الأحاديث جهود متميزة؛ فهو يتبع منهج السرد المـنظم للعلل التي تقع في الإسناد، إذ يسوقها على شكل أوجه، ويقوم بتعداد العلل، ويناقش كل علة على حـدة، ويرجِّح ويقوِّي الروايات على بعضها البعض، ويتوسع في ذلك، وأحيانا أخرى يذكر أوجه العلـل في الإسـناد دون مناقشة أو توسع، مما يعني موافقته لأوجه التعليل المذكورة.

7. استخلاص بعض القواعد الحديثية عند ابن دقيق العيد ومن هذه القواعد:

- على المخرج بيان مدارات الإسناد، وكذلك ذكر الأسانيد كاملة إذا احتيج إلى ذكرها.
- إذا صرح الراوي بالسماع عمن روى عنه برواية صحيحة ولو كان هذا التـصريح مـرة واحـدة، يثبت بذلك سماعه وينتفي الإرسال.
- قبول زيادة الثقة في السند أو في المتن ما دام الزائد فيها ثقة، سواء أضافت حكماً أو لم تـضف، دون أن تخالف نصا صريحا في الثبوت).
- يحتج بالحديث المرسل ولا يرد إذا كان هناك قرائن تعضد صحته، كتقديم إرسال الأحفظ على إسناد من دونه، وعند عدم توفر القرائن الموجبة للصحة؛ فإنه يميل إلى الحديث المسند.

والحمد لـلـه رب العلمين، وصلى الـلـه وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرست المصادر والمراجع

- القران الكريم.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث (2009م). **سنن أبي داود**، ط1، دار الرسالة العالمية.
- ابن الأثير، علي بن أبي الكرم محمد (1980م). **اللباب في تهذيب الأنساب**، بلا طبعة، دار صادر، بيروت.
- ابن الأثير، محمد بن محمد (1979م). **النهاية في غريب الحديث والأثر**، (بلا طبعة)، المكتبة العلمية بيروت.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (1986م). **معرفة أنواع علوم الحديث ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح**، بلا طبعة، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (2002م). **معرفة أنواع علوم الحديث**، ط1، دار الكتب العلمية.
- ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد، أبو الفلاح (1986م). **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، ط1، دار ابن كثير، دمشق، بيروت.
- ابن الملقن، عمر بن علي (1413هـ). **المقنع في علوم الحديث**، ط1، دار فواز للنشر، السعودية.
- ابن الملقن، عمر بن علي (2004م). **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، ط1، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية.
- ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد (1952م). **الجرح والتعديل**، ط1، ج8، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن تغري بردي، يوسف بن عبد الله (بلا تاريخ نشر)، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، بلا طبعة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
- ابن حبان، محمد بن حبان (1988م). **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- ابن حجر، أحمد بن علي (1424هـ)، **بلوغ المرام من أدلة الأحكام**، ط7، دار الفلق، الرياض.
- ابن حجر، أحمد بن علي (1972م). **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، ط2، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، الهند.
- ابن حجر، أحمد بن علي (1984م)، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- ابن حجر، أحمد بن علي (1998م). **رفع الإصر عن قضاة مصر**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ابن حجر، أحمد بن علي (بلا سنة نشر). **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**، بلا طبعة، دار المعرفة بيروت.
- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق (2003م). **صحيحُ ابن خزَيمة**، ط3، المكتب الإسلامي.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد (1900م). **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، بلا طبعة، دار صادر، بيروت.
- ابن دقيق العيد، محمد بن علي (1420هـ). **الإمام في معرفة أحاديث الأحكام**، ط1، دار المحقق للنشر والتوزيع، الرياض.
- ابن دقيق العيد، محمد بن علي (1997م). **شرح الإلمام بأحاديث الأحكام**، ط1، دار أطلس للنشر والتوزيع.
- ابن دقيق العيد، محمد بن علي (2007م). **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، العبدلي، عمان، الأردن.
- ابن دقيق العيد، محمد بن علي (2010م). **شرح الإلمام بأحاديث الأحكام**، ط3، دار النوادر، الكويت، بيروت، دمشق.
- ابن دقيق العيد، محمد بن علي (2002م). **الإلمام بأحاديث الأحكام**، ط2، دار المعراج الدولية، دار ابن حزم، السعودية، الرياض، لبنان، بيروت.
- ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب (بلا سنة نشر). **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، (بلا طبعة)، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد (1987م). **شرح علل الترمذي**، ط1، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

- ابن رشيد، محمد بن عمر (1988م). **ملء العيبة بما جُمع بطول الغَيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطَيبة**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

- ابن شمائل عبد المؤمن بن عبد الحق (1412هـ). **مراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**، ط1، دار الجيل بيروت.

- ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (1997م). **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط1، الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- ابن قاضي شهبة، أحمد بن محمد (1407هـ). **طبقات الشافعية**، ط1، عالم الكتب، بيروت.

- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (1988م). **البداية والنهاية**، ط1، دار إحياء التراث العربي.

- ابن ماجه، محمد بن يزيد (2009م). **سنن ابن ماجه**، بلا طبعة، دار الرسالة العالمية.

- ابن منظور، محمد بن مكرم، (1414هـ). **لسان العرب**، ط3، دار صادر، بيروت.

- الإدفوي، جلال الدين جعفر (بلا تاريخ نشر). **الطالع السعيد الجامع أسماء نجباء الصعيد**، بلا طبعة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

- الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن (2002م). **طبقات الشافعية**، ط1، دار الكتب العلمية.

- الإسنوي، عبد الرحيم بن الحسن، (1999م). **نهاية السول شرح منهاج الوصول**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- الأزهري، محمد بن أحمد (2001م). **تهذيب اللغة**، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- البخاري، محمد بن إسماعيل (1422م). **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه**، بلا سنة نشر، دار طوق النجاة.

- البزار، أحمد بن عمرو (2009م). **مسند البزار (المطبوع باسم البحر الزخار)**، ط1، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

- البغوي، عبد الله بن محمد (2000م). **معجم الصحابة**، ط1، مكتبة دار البيان، الكويت.

- البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل (1403هـ). **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**، ط2، دار العربية، بيروت.

- البيهقي، أحمد بن الحسين (1970م). **مناقب الشافعي للبيهقي**، ط1، مكتبة دار التراث، القاهرة.

- الترمذي، محمد بن عيسى (1998م). **سنن الترمذي**، بلا طبعة، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- الجديع، عبد الله بن يوسف (2003م). **تحرير علوم الحديث**، ط1، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان.

- الجماعيلي، تقي الدين عبد الغني (1988م). **عمدة الأحكام من كلام خير الأنام صلى الله عليه وسلم**، ط2، دار الثقافة العربية، دمشق، بيروت، مؤسسة قرطبة، مدينة الأندلس.

- الحربي، عاتق بن غيث (1982م). **معجم المعالم الجغرافية في لسيرة النبوية**، ط1، دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.

- الحموي، ياقوت ابن عبد الله (1996م). **معجم البلدان**، ط2، دار صادر، بيروت.

- الحميري، محمد بن عبد الله (1980م). **الروض المعطار في خير الأقطار**، ط2، ج1، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، طبع على مطابع دار السراج.

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (بلا سنة نشر). **الكفاية في علم الرواية**، بلا طبعة، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (1997م). **المتفق والمفترق**، ط1. دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

- الخطيب، محمد مجير (1424هـ). **معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث** (رسالة ماجستير من جامعة أم درمان)، دار الميمان للنشر والتوزيع.

- الدارقطني، علي بن عمر (2004م). **سنن الدارقطني**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن (2000م). **مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)**، ط1، المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.

- الذهبي، عبد الـلـه محمد (1988م). **معجم الشيوخ الكبـير**، ط1، مكتبـة الـصديق، الطـائف، المملكة العربية السعودية.

- الذهبي، عبد الـلـه محمد (1998م). **تذكرة الحفاظ**، ط1، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان.

- الذهبي، عبد الـلـه محمد (بـلا سـنة نـشر). **العـبر في خـبر مـن غـبر**، بـلا طبعـة، دار الكتـب العلمية، بيروت.

- الذهبي، محمد ابن أحمد (2006م). **سير أعلام النبلاء**، بلا طبعة، دار الحديث، القاهرة.

- الرازي، عبد الـلـه محمد (1999م). **مختار الصحاح**، ط5، المكتبة العصرية، الـدار النموذجيـة، بيروت، صيدا.

- الزبيدي، محمد بن محمد (بلا سنة نشر) **تاج العروس من جواهر القـاموس**، بـلا طبعـة، دار الهداية

- الزركلي، خير الدين بن محمود (2002م). **الأعلام**، ط15، دار العلم للملايين.

- الزهراني، محمد بن مطر (1996م). **تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القـرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري**، ط1، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

- الزيلعي، عبد الـلـه بـن يوسـف بـن محمـد (1997م). **نـصب الرايـة لأحاديـث الهدايـة مـع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي**، ط1، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت، لبنـان، دار القبلـة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية.

- السبكي، عبد الوهاب بن تقي الدين (1413هـ). **طبقات الشافعية الكبرى**، ط2، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

- السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (2003م). **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، ط1، مكتبة السنة، مصر.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (1403هـ)، **طبقـات الحفـاظ**، ط1، دار الكتـب العلميـة، بيروت.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (1967م). **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقـاهرة**، ط1، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.

- الشارعي، موفق الدين أبو محمد بن عبد الرحمن، (1415هـ). **مرشد الزوار إلى قبـور الأبـرار**، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

- الشاطبي، إبراهيم بن موسى (1992م). **الاعتصام**، ط1، دار ابن عفان، السعودية.

- الشافعي، محمد بن إدريس (1940م). **الرسالة**، ط1، مكتبه الحلبي، مصر.

- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (1998م). **أعيان العصر وأعوان النـصر**، ط1، دار الفكـر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق.

- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (2000م). **الوافي بالوفيات**، بلا طبعة، دار إحياء الـتراث، بيروت.

- الطبراني، سليمان بن أحمد (بلا سنة نشر). **المعجم الأوسط**، بلا طبعة، دار الحرمين، القاهرة.

- الطبراني، سليمان بن أحمد (بلا سنة نشر). **المعجم الكبير**، ط2، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

- العبدلي، أ. د. بندر العبـدلي .-45-16-04-01-2015-100/.../**dwrah.com/site/index.php** 12.

- العتر، نور الدين محمد (1997م). **مـنهج النقـد في علـوم الحـديث**، ط3، دار الفكـر دمـشق، سورية.

- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين (1410هـ). **المستخرج على المـستدرك للحـاكم**، ط1، مكتبـة السنة، القاهرة.

- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين (2000م). **طرح التثريب في شرح التقريب**، ط1، دار الكتـب العلمية، بيروت، لبنان.

- العمراني، يحيى بن أبي الخير بن سالم (2000م). **البيان في مـذهب الإمـام الـشافعي**، ط1، دار المنهاج، جدة.

- العودة، سليمان بن حمد، السيرة النبوية في الصحيحين وعند ابـن إسـحاق (دراسـة مقارنـه في العهد المكي)، مؤسسة نور الإسلام **www.islamlight.net.**

- الغوري، سـيد عبـد الماجـد (2007م). **موسـوعة علـوم الحـديث وفنونـه**، ط1، دار ابـن كثـير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت.

- الفارابي، إسماعيل بن حماد (1987م). **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ط4، دار العلم للملايين – بيروت.

- الفرا، أ. د محمد سليمان، **بحث في أحاديث الأحكام وأشهر مؤلفاتها**، بلا سنة نشر، الجامعة الإسلامية، غزة، فرع الجنوب، خان يونس.

- الفيروزآبادى، محمد بن يعقوب (2005م). **القاموس المحيط**، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

- القحطاني، ياسر بن علي (1429هـ -1430هـ). **القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام ابن دقيق العيد (702هـ) من خلال كتابه: إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام جمعا ودراسة** (رسالة ماجستير). المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم العالي، جامعة أم القرى.

- الكتاني، محمد بن أبي الفيض جعفر (2000م). **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة**، ط6، دار البشائر الإسلامية.

- الكتبي، محمد بن شاكر (1974م). **فوات الوفيات**، ط1، دار صادر، بيروت.

- المطرزي، ناصر بن عبد السيد (بلا سنة نشر). **المغرب**، بلا طبعة، دار الكتاب العربي.

- المقريزي، أحمد بن علي (1418هـ). **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، ط1، ج4، ص327، دار الكتب العلمية بيروت.

- النسائي، أحمد بن شعيب (1986). **السنن الصغرى للنسائي**، ط2، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

- النسائي، أحمد بن شعيب (2001م). **السنن الكبرى**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- الوادي آشي، محمد بن جابر (1980م). **برنامج الوادي آشي**، ط1، دار المغرب الإسلامي، أثينا بيروت.

- اليافعي، عفيف الدين عبد الله (1997م) م**رآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- أبو حاتم الدارمي، محمد بن حبان (1988م). **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- أبو عبيد، القاسم بن سلّام (1964م). **غريب الحديث**، ط1، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن.

- أبي يعلى، محمد بن محمد (بلا تاريخ نشر). **طبقات الحنابلة**، بلا طبعة، دار المعرفة، بيروت.

- أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل (1995م). **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، ط1، دار الحديث، القاهرة.

- بازمول، محمد عمر سالم، **الإضافة دراسات حديثية** بلا سنة نشر، دار الهجرة للنشر والتوزيع.

- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، (1941م). **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، بلا طبعة، 1941م، مكتبة المثنى، بغداد.

- سعدة، ظلال محمود سعده (2013م). **جهود ابن دقيق العيد في خدمة الحديث النبوي الشريف** (رسالة دكتوراه)، جامعة اليرموك – كلية الشريعة –قسم أصول الدين.

- عويضة، محمد عبد الله (1999م). **تدريس مادة أحاديث الأحكام في الجامعات**، بلا سنة نشر، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، العدد 2.

- قاروت، نور حسن عبد الحليم (1998م). **مدخل لدراسة أحاديث الأحكام**، مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة، العدد 18، رقم الايداع 33033، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى.

- م. دلي، حمية صالح (2011م). **الشيخ ابن دقيق العيد دراسة في أحواله الشخصية والعلمية والمهنية**، جامعة القادسية – كلية التربية – قسم التاريخ.

- مجموعة مؤلفين، **المعجم الوسيط**، بلا سنة نشر مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

- مسلم، مسلم بن الحجاج (بلا سنة نشر). **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم-**، (بلا طبعة)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.